الجـــمهورية الجـــزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة والأدب العربي

التخفـــيف في الجمـــلة العـــربية

نحويا – بلاغيا – تداوليا–

دراسة وصفية تحليلية

موضوع مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ضمن مشروع:

"الدراسات النحوية والبلاغية في ظل مناهج البحث الحديثة"

إعداد الطالب:

– أحمـــد عمـــارة.

إشراف الدّكتور:

– عوني أحمد محمد.

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د. مرتاض عبد الجليل	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة تلمسان
– د. عوني أحمد محمد	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا	جامعة تيارت
- أ.د محمد عباس	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة تلمسان
- د. غانم حنجار	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا	جامعة تيارت
- د. حدوارة عمر	أستاذ محاضر (ب)	عضوا مناقشا	جامعة تيارت

السنة الجامعية :

2011م/2012م

{رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي
وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ
عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي
يَفْقَهُوا قَوْلِي}

سورة طه 25-28

شكر وعرفان

إلى من جلت صفاته وعلت أسماؤه خلق الأكوان وصور ما في الأرحام ورزق الأنام سبحانه ذو الجلال والإكرام له أجلّ الشكر والعرفان.

إلى من تحت إشرافه كانت الثمرة التي غرسنا بذرتها الأولى ليسقيها معنا الرفقاء الذين كانوا منارات ترشد المبحر الأستاذ الفاضل: الدكتور عوني أحمد محمد.

إلى المنارات الساطعة الذين لم يبخلوا علينا بما أتاهم الله من فضل العلوم وأسباب المعارف الأساتذة الأكارم:

- الأستاذ الدكتور: عبد الجليل مرتاض.
- الأستاذ الدكتور: محمد عباس.
- الأستاذ الدكتور: أحمد عرابي.
- الدكتور: بشير محمودي.
- الدكتور: محمد حرير.

وإنه لجدير بالشكر كل من ضم مجلس اللجنة الموقرة لمناقشة هذه الرسالة وغيرها

وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل المتواضع

إهـــــــــداء

سنوات قلائل مرت مطوية بعجلة الزمن كنا خلالها نسعى ونجهد ونسأل ونتحاور ونطلب المشورة، وها نحن أمام نتاج هذا البذر الذي غرسنا ثمرته الأولى.

نهديه إلى كل الذين أخذوا بأيدينا وكان لهم الفضل الكبير في إفادتنا بحضوة العلم والعرفان.

إلى جميع الأستاذة بجامعة ابن خلدون بتيارت

إلى أحق الناس طاعة إلى الوالدين الكريمين

إلى ابني الوحيد: محمد الأمين وكذا بناتي ورفيقة العمر.

إلى كافة زملائي طلبة الماجستير دفعة 2009

وإلى كل من يسعى جاهدا لينير شمعة من شموع العلم والمعرفة.

مقدمة

الحمد لله حمدا يليق بعليائه والذي استهل بالحمد كتابه، والصلاة والسلام على المصـــطفى من أنبيائه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحساس إلى يوم الدين وبعد:

فإن التخفيف ظاهرة نحوية اهتم بها النحاة في دراسة اللغة العربية وجعلوا لهـــا أحكامـــا وقواعد تنظمها، وأوضحوا لها أدلة لفظية، وحالية وإعرابية، وأخرى صـــناعية لتبيـــان أســـباب وقوعها، كما اهتم بها البلاغيون أيضا، وكشفوا عن الأغراض والمقاصد الناجمة عن وجودهـــا في الكلام، غير أنهم أفردوا لها أبوابا ضمن مباحث مصنفاتهم تكاد تكون قليلة مقاربة بأبواب النحو، والصرف والبلاغة، فكان لزاما أن تعني الظاهرة (التخفيف) بمزيـــد مـــن الاهتمـــام والدراســـة والتفصيل، وإن كان السبق فيه للدكتور أحمد عفيفي في كتابه، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الذي عرض فيه الظاهرة في الإعراب، والبناء والحركـــات، والأدوات والحـــروف، وغيرهـــا... وكذلك الدكتور طاهر سليمان حمودة في كتابه الحذف في الدرس اللغوي حيث تعرض إلى جميع مظاهر الحذف في النحو وغيرهم ممن سعى إلى كشف مواطن الظاهرة.

وفكرة هذا الموضوع كانت عبارة عن وميض لبريق يلمع من حيز لآخر في تصـــوري لم يكد يثبت على صياغة واضحة، إلا بعد اطلاعي على الكتابين المذكورين آنفا حول دراسة ظاهرة التخفيف، ومن خلال صحبتي لبعض كتب القدماء ومطالعتها، وتصفح مضامينها، بدت ملامـــح الموضوع تتضح بعد صياغات متعددة للعنوان، وما إن استقر رأيي على صوغه واستتب الأمـــر، واطمأنت نفسي على هذا العنوان، أدركت أنه لابد من أخذ الموضوع بجدية وحزم، محاولا بذلك بذل جهد لعلي أطرح فكرة التخفيف في الجملة العربية بشكل أحسب أن يكون جديدا.

وأنا إذ اخترت الموضوع الموسوم بـــ: "**التخفيف في الجملة العربيـــة: نحويـــا، بلاغيا، تداوليا**"، عنوانا للبحث فلأهمية معرفة مواطن التخفيف في الكلام، ومنـــه الجملـــة الـــتي أساسها تبنى النصوص، وتتضح المقاصد، وتلغ الإفادة كما هو داع للمزاوجة والمقاربة النحويـــة والتوظيف اللغوي، والبلاغي، وكذلك المقاربة الموضوعاتية لتبيان تجليات بعض مقومات اللسانيات التداولية، ومن أهميته أيضا هو مدى تأثير الظاهرة في أركان الجملة الأساسية، وكذا قابلية البحث

فيها والاجتهاد أكثر للوصول إلى الاستنتاجات والنتائج بالدلائل، ذلك ما يدعونا لطرح بعض الإشكاليات التي يستوجب الجواب عنها، فهل أن التخفيف ظاهرة حتمية في اللغة لا يمكن الاستغناء عنها؟ ما هي الدلالات النحوية والبلاغية للظاهرة؟ وما مدى فعاليتها على المستوى التداولي؟

إن طبيعة الموضوع بصدد الدراسة فهو نحوي، وبلاغي، ولساني تداولي، ومن الناحية النحوية، فإن اللغة العربية تعتمد في مجملها على النحو، وعليه تكون تبعيتها له بالضرورة ولولاه ما اتضح قول، وأما أنه بلاغي، فالبلاغة قسط وافر في توضيح المقاصد، والأغراض، والفنون اللغوية وجمالياتها، ومن الناحية التداولية فدلك طرح في الفصل الثالث تنول بالدراسة اللسانية الحديثة (التداولية)، لمعرفة بعض مواطن التقارب والتعالق مع مواضع النحو والبلاغة، وإن كان ذلك من الصعوبة بمكان لأنه يحتاج تأن وتؤدة في دراسته، وبذلك تكون الطريقة المنتهجة في الدراسة وصفية في عمومها اعتمادا على التحليل وإبداء الرأي أحيانا، و لم تكن الدراسة تطبيقية بإفراد فصل لها لطبيعة الموضوع.

ومن الصعوبات التي اعترضت مناحي بحثي، هي كثرة المصادر والمراجع فيما يتعلق بالنحو والبلاغة، وانتشارها بين دفات المصنفات، مما أشكل عليّ تمييز أنواعها، في مقابل قلة المراجع في الجانب التداولي واختلاف المصطلحات، مما جعلني أعتمد على بعض المقومات أو الأساسيات لهذا المنهج التداولي، وكذلك متبعات الحياة التي كل يوم هي في صورة بمختلف أنواعها، كانت من العوائق والضغوط أثناء كتابة الموضوع من حيث الاختيار وانتقاء النصوص تلك بعض المبررات للتقصير الحاصل مني، ومهما كانت وتكون الصعوبات فإن صاحب البحث ملزم بالاجتهاد والعمل الدؤوب، فإن لم يكن الناتج كثيرا فإنه يكون قليلا، ولكل مجتهد نصيب.

وقد رأيت أن أطرق باب التخفيف في الجملة العربية، نحويا، وبلاغيا، وتداوليا، من حيث إسقاط الحرف من الكلمة، والكلمة من الجملة، والجملة بكاملها، وخصصت الدراسة للحذف لكثرة انتشاره في اللغة العربية، وبخاصة في الجملة العربية، حتى أتوه غيرها من مواضيع اللغة،

ويصعب عند ذلك لملمة الموضوع وحصره، ثم عرجت على الإضمار، والاختصار، والإيجـــاز في بعض مواطن وقوعه من الجملة العربية.

وعند الغوص بين طيات مباحث الموضوع ومسائله المتداخلة بتملصها حينا مـــن الإدراك، وتقصير وضعف مني على إمساك أطراف مبادئها وأساسياتها، فرغم صعوبة الموضوع وما يتطلبـــه من جهد وعناء، إلا أني حاولت التمسك فيه وضبط القضايا المنوطـــة بالدراســـة، والبحـــث في الموضوع، فقسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وفهرس، والمصادر والمراجع المعتمدة.

ففي المقدمة أوردت فيها موضوع التخفيف وأهميته وصعوبة البحث وتفصيل الموضوع من حيز القصور والتفكير إلى محاولة التجبير.

أما الفصل الأول تعرض فيه المفهوم والمصطلح لكل من: التخفيف، وحاولـــت توضـــيح مفهومه من حيث اللغة والمعنى، وكذا المصطلح أي ما اصطلح عليه اللغويون في تناول الظـــاهرة اللغوية، والجملة العربية من حيث المفهوم اللغوي أم المصطلح فأتيت على تبيان ما اصطلح عليـــه علماء اللغة والنحويون بخاصة من حيث اللفظ والتركيب، والإفادة والوضع، وأنواع الجملة، كما أتيت على توضيح معنى البلاغة والاصطلاح على مبادئها وأسسها وكذلك التداولية.

وفي الفصل الثاني فعرضت فيه ظاهرة التخفيف في الجملة بين النحو والبلاغة، أي دراســـة الظاهرة في الكلمة نحويا، ثم الجملة نحويا، يليها الكلمة بلاغيا، والجملة بلاغيا، وفيما يتعلق بالكلمة فقد ركزت على إسقاط الحرب منها دون التعرض إلى مسائل التخفيـــف الأخـــرى كالحركـــة والإعراب وغيره.

أما الفصل الثالث فقد أتيت فيه على توضيح بعض قضايا اللسانيات التداوليـــة وإســـقاط ظاهرة التخفيف في الكلمة والجملة بالحذف من خلال الإسقاط والمقاربة اللغوية والبلاغيـــة ممـــا اتخذته من مقومات كالأغراض الإنشائية، والقصدية، والاقتصاد اللغوي، والافتراض المسبق، ومن مقومات تلقي الخطاب الواقع فيه الحذف كالسياق، والاستلزام الحواري والقرائن اللغوية المعتمـــد عليها في ذلك.

وفي الأخير انتهيت إلى خاتمة توصلت فيها إلى أهم النتائج من خلال البحث والدراسة.

وختاما بعد حمد الله حمدا يليق بعظيم سلطانه ويكون سببا في مزيد إسباغ نعماته، وبعد الصلاة والسلام على خاتم أنبيائه، القائل "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" (رواه الترميذي وأبو داود).

أتوجه بأسمى معاني التقدير والاحترام والشكر الجزيل إلى أول دكتور تعرفت إليه، الأستاذ القدير: عوني أحمد محمد، أشكره على توجيهاته العلمية، كما أن الشكر موصول بكل ما تحمله الكلمة من معاني التقدير والإكبار إلى الجبلين المتماسكين الأستاذ الدكتور: عبد الجليل مرتاض، والأستاذ الدكتور: محمد عباس، وإلى كل من ساعدني في هذا البحث المتواضع من قريب أو بعيد.

أحمد عمارة/ جامعة تيارت بتاريخ: 2012/05/16.

الفصل الأول

مفاهيم ومصطلحات:

* التخفيف.

* الجملة العربية.

* علاقة الجملة بالكلام.

* النحو والبلاغة.

* التداولية.

التخفيف: المفهوم والمصطلح.

ترتبط ظاهرة التخفيف ارتباطا وثيقا بنظيرتها ظاهرة الثقل، إذ أن الناطق بكلمة "خف" أو تخفيف يستدعي مباشرة حضور ظاهرة الثقل أو ثقل ولذلك سيكون تناول موضوع الخفة في مقابل الثقل من جهة التعريف المعجمي أولا.

مورد في لسان العرب، الخفة ضد الثقل والرجوح، وهو خفة الوزن، وخفة الحال، وخفّ القوم، قلّوا... والتخفيف ضد التثقيل.

ومنه قول بعض النحويين: استخف الهمزة الأولى، فخفّفها.

وقوله تعالى: {تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ } النحل من الآية 80[1].

ومعنى ذلك تكون خفيفة الحمل، أو يخف عليكم حملها.

"وجاء في المعجم الوسيط: خفّ الشيء خفّا وخفةً، قلّ ثقله، ويقال خفّ الميزان، شال، وخف المطر ونحوه: نقص، وخفّ فلان على القلوب: أنست به وقبلته، وخفّ عقله: طاش وحمق، وخفت حاله: رثت...

أخف الرجل كان قليل الثقل في سفر، أو حضر، خففّ الشيء جعله خفيفا، وخفّ الثوب: رق نسجه، خفف ما به، هون له وروّح عنه، خفّف عنه: أزال عنه مشقة وعناء.

والتخفيف (عند القراء والصرفيين) هو التخفيف في النطق بالهمزة وذلك بسقوطها أو بإبدالها حرف مدّ أو ياء أو واواً أو بالنطق بها بين بين، أي بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف الذي من حركتها"[2].

وفي قوله تعالى: {وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ } القارعة من الآية 08.

"إنما خفت موازين من خفت موازينه لإتباعهم الباطل وخفتها في الدنيا وحق لميزان لا توضع فيه إلا السيئات أن يخف"[3].

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، مادة خفّف، مجلد 9، بيروت، دت، ص78 وما يليها.

[2] المعجم الوسيط: إبراهيم أنس، عطية الصوالحي، عبد الحليم منتصر، محمد خلف الله الأحمر، ج أ، دار إحياء التراث العربي، ط2، مادة خفف، بيروت، لبنان، ص247.

الخفّ كل شيء خف محمله.

ويقال عن الذهب، خف حمله وغلا ثمنه.

والثقل نقيض الخفة والعكس، كذلك والثقل مصدر ثقل أي ثقل الشيء ثقلا وثقاله، رجح وزنه، الأمر شق، والرجل وزن وثبت، والمريض اشتد مرضه، ويقال ثقلت يده، وثقل سمعه: ضعف وعن حاجتي تباطأ، وأثقله العزم وأثقله الوزر، والنوم غلبه، وأثقل عليه: شق عليه... والثقيل ما يشق على النفس من دين أو ذنب ونحوهما، وأثقال الأرض ما في جوفها، لقوله تعالى: { وَ أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا } الزلزلة من الآية 02[1].

"وجاء في أساس البلاغة، ورحل مثقل: حمل فوق طاقته، والدوّاب أثقالها أي أحمالها، ولفلان ثقل كبير، أي متاع وحشم، وأخذتني ثقله أي النعسة الغالبة، واستثقل في نومه وهو مستثقل كالميت"[2].

ومن خلال المعاجم تبين أن لفظ الخفة له عدة معان مثل: القلة، والترك، والتخلص، والنقص، والطيش والإسراع، وهو ضد الثقل، وأما الثقل فنجد له كذلك عدة معان: وهي الوزن وعدم النقص والتحمل فوق الطاقة، والنعسة الغالبة أو الاستثقال في النوم وهو ضد الخفة أو التخفيف.

ويتضح أنه بين الخفة أو التخفيف والثقل متضادات ونقائض، فالخفة معناها: القلة، والحركة، والإسراع، والاستطارة.والثقل معناه الكثرة ،والثبات، والنعسة، والنوم.

وعليه فإن الخفة وهي ما يهمنا في هذه التعاريف، وهي الترك والتخلص في مقابل الثقل الذي هو تحمل فوق الطاقة.

والثقل وزن ورجوع، وكما كان أمر الخفة يعرف بنظيره الثقل تلك مقاربة تحدد الفرق بين الظاهرتين أي التخفيف والثقل لتوضيح الصورة في الذهن لكل منهما.

---

[3] الزمخشري: الكشاف ج4، دائر إحياء التراث العربي، ط2، لبنان، 2001، ص796.

[1] المعجم الوسيط: مادة ثقف، ص98.

[2] الزمخشري: أساس البلاغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مادة ثقف، بيروت، لبنان، 2006، ص74.

التخفيف اصطلاحا:

الوارد في معاجم اللغة يوضح أن الخفة أو التخفيف في مقابل الثقل والعكـــس، بمعـــنى أن لفظة الخفة تستدعي حضور الثقل على الأقل ذهنيا، فالتعريف الجامع المانع لأيهما، لا يكاد يكون محددا بوضوح من ناحية الاصطلاح.

" والسؤال الذي يفرض نفسه طالبا الإجابة عنه هو: أليس للثقل حدّ والتخفيف حدّ، حتى تستطيع قياس كل منهما؟ ألا يوجد شيء نستطيع من خلاله قياس الثقل والخفة؟ ثم ما هي النسبة بينهما.

يقول "محمد العياش" لا حدّ للثقل إذا اعتبرنا العنصر الثقيل على حدة ولا حدّ للخفـــة إذا اعتبرنا لعنصر التخفيف على حدة ولكن الخفة نسبية تقاس بالثقل، والثقل نسبي يقـــاس بالخفـــة، ومتى عرفنا ما بينهما من النسبة وأن الثقل ضعف الخفيف، والخفيف نصف الثقيل صارت لهمـــا حدود محدودة ومقادير مقدرة"[1].

إن ما يحس به ويشعر كل متحدث في نفسه من خلال عملية الممارسة الكلامية أو اللغوية، من أثر أو انطباع لظاهرة الخفة أو الثقل، اللذان يعتبران ورقة لكل وجه فيها هو ظاهرة لا يمكـــن معرفة إحداهما دون الأخرى، ذلك أن قياس كل منهما في مقابل الآخر أي الخفة مقابل الثقل، وما يترتب عنهما من خلال العلاقة الرابطة بينهما على الأقل حضوريا ثم أن معرفة ظاهرة التخفيـــف وتقويمها، وضبط مواطنها، وتقدير المخفف يتوقف على معرفة دقائق اللغة العربيـــة والغـــوص في مجاريها.

يقول المولى عز وجل { إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً } الشرح من الآية 06.

واليسر جاء إثر العسر، أو في مقابل ما وقع من شدة واستثقال، وضيق في النفس.

ومنه يتضح أنه عند استعمال المتحدث اللفظ لابد وأنه يستحضر النقيض، وبالأضـــداد تتضـــح المعاني.

---

[1] أحمد عفيفي: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1996، ص29.

والخفة والثقل كما ورد، فهي شيء نسبي يرجع إلى الانطباع أو الأثر الذي يقع في النفس عند ممارسة اللغة.

يقول سيبويه في الكتاب "وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض"[1].

يبدو أن بعض الكلام أثقل من بعض هذا يعني أن بعضه أخف أي أن إحساس المتكلم أو المتلقي وانطباعه عنصران هامان في تحقيق أو تجسيد ظاهرة التخفيف أو الاستثقال اللغوي، أثناء الاستعمال وهذا مما وضعه النحاة، كقوانين تلتمس في أبواب الاستعمال اللغوي.

فالثقل والخفة يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في التبيين قال: "فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه كلفظة رجل، فإن معناها ومسماها الذكر من بني آدم، والفرس هو الحيوان الصهال، ولا يقترن لذلك زمان ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة.

فمدلولاته الحدث والزمن، ولوازمه الفاعل والمفعول، والتصرف وغير ذلك"[2].

ومن هنا يتجلى أن ظاهرة التخفيف مجسدة في اللغة العربية، وبخاصة في قواعدها التي تحكم ضوابطها، وبنياتها، وتراكيبها عن طريق الوصف، أي بمواصفات تظهر عند الاستخدام للغة، والجملة العربية على الخصوص في قوانين وضعها النحاة القدامى مشكلة في قواعد اللغة الفصحى لدى متداوليها من المثقفين والمتعلمين والباحثين.

إن ظاهرة التخفيف المقصودة في البحث المتواضع هذا، أخذت معاني أخرى هي الاختصار والتقدير، ومنه كان المراد هو الاقتصار في ظاهرة التخفيف على الحذف، والتقدير، والإيجاز، والاختصار، والاختصار خاصة.

" يقول السيوطي: " هو جلّ مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضمائر لأنها أخصر من الظاهر خصوصا ضمير الغيبة، فإنه يقوم مقام الأسماء... وباب الحصر بإلاّ

---

[1] سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج1، دار الجيل، بيروت، ص20.

[2] جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، اعتن به محمد فاضلي، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ج1، الجزائر، 2007، ط1، ص167.

وإنما وغيرهما، لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين... وباب العطف، وباب نائب الفاعل، وباب التنازع... وباب النداء لأن الحرف فيه ناب مناب أدعو، وأنادي، وأدوات الاستفهام والشرط. فإن: كم مالك؟ يغني عن قولك، أهل عشرون أم ثلاثون؟ وهكذا"[3].

وكثر الحذف في الحرف، مثل لم يك. وأصلها لم يكن، ويا عباد (يا عبادي)، وكذلك حذف الكلمة، أو الجملة بكاملها.

ومواضع الحذف والتقدير والإيجاز والاختصار كثيرة ومتنوعة في اللغة العربية ولما كان الاقتصار على هذه الظواهر من التخفيف، وفي الجملة العربية بالخصوص، كان سببا للعرب في استثقالها حين تطول وتكثر متمماتها.

المتفق عليه سواء لدى النحاة أو المتداولين للكلام أثناء الاستعمال أن الجملة القصيرة أسرع إلى الفهم من الجملة التي يطول فيها العنصر اللغوي، بمعنى تعدد العناصر وكثرتها، يصعب الفهم ويتطلب لذلك جهدا فكريا، أو عضليا ولذلك جاءت قوانين الحذف والاختصار وحتى الإيجاز فيما تكثر فيه الاستطالة، ولما كانت الاستطالة والثقل يودي إلى حذف حرف في كلمة أو الكلمة من جملة أو حتى جملة بكاملها، كالترقيم مثلا، أو حذف النون من الفعل لم يك، كان ذلك هو القصد من البحث شرط أن لا يؤدي هذا الحذف إلى الالتباس في الألفاظ، أو المعاني دون إغفال القرائن.

يقول ابن جني: "أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفا إما ضرورة أو إيثارا فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف تصويرا تقبله أمثلة كلامها"[1].

وعند الحذف للكلمة أو الجملة وجب فهم ذلك من السياق عن طريق الدلالة وكذلك الدليل على الحذف، لابد من وجوده، لأن الحذف كما سبق تجنح إليه العرب.

"فالعرب كانوا يتخففون ما وجدوا السبيل، ويحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها"[2]. وبذلك يتم التخفيف من طول الجملة أو ثقل الكلمة، وإذا كان الحذف لحرف في الكلمة للتخفيف، فلابد أن يكون كذلك في الجملة،

---

[3] المرجع نفسه، ص39.

[1] ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج3، دت، ص112.

[2] إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، دط، دت، ص50.

والهدف كامن في ذلك من أجل الهدف البلاغي يتصل بالمعاني البلاغية، وهدف نحوي أيضا وهو يخص المعاني الوظيفية للجملة ومنه إلى الهدف التداولي في الفعل الكلامي والاستلزام الحواري.

ودراسة الإيجاز أو التقدير، أو الحذف بخاصة سيكون على مستوى الكلمة أو الجملة وتعني بذلك مستوى التركيب سواء كان الحذف لحرف أو لاسم بكل وظائفه أي لكل موضوع يقع فيه أو لفعل كذلك أو للجملة في السياق الذي يفهم معناه مع الحذف، من مثل الذي يسأل: هل أخوك هنا؟ فيكون الجواب نعم، فقد حذف المبتدأ، أي نعم أخي هنا، وكحذف أحد عناصر الجملة: ففي قوله تعالى: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً} النحل من الآية 30 ، أي أنزل خيرا، فحذف الفعل والفاعل.

ومنه يتضح دور كل عنصر في الجملة وجودا وحذفا ويظهر أهمية الإسناد، وسنوضح ذلك من خلال تعريف الجملة العربية وأقسامها.

الجملة العربية:

الجملة لغة: هي الجماعة في كل شيء، وجمع الشيء، جعله جملة، وأخذه جملة، وباه واشترى جملة، أي مجتمعا غير متفرق.

واصطلاحا: أي في المصطلح الذي يتفق عليه علماء النحو، فهو كل مركب إسنادي من الكلام سواء أفاد السامع شيئا أم لم يفده، نحو: بحث الطالب، فهي جملة مفيدة تسمى مركبة تركيبا إسناديا بين طرفي الجملة، الفعل: بحث، والفاعل: الطالب، أما الجملة: لو نجح الطالب، فرغم أنها مركبة تركيبا إسناديا من الفعل: نجح، والفاعل: الطالب، فإنها لا تفيد وحدها، إنما تحتاج إلى جواب "لو" الشرطية المفيدة. الامتناع المشروط.

"والجملة مركب إسنادي أفاد فائدة وإن لم تكن مقصودة، كفعل شرط، إن قام، وجملة الصلة نحو: الذي قام أبوه، فالتركيب الواقع صلة الموصول، أو نعتا أو مضافا إليه يسمى جملة لاشتماله على مطلق الإسناد"[1].

إن أول من استعمل مصطلح الجملة من علماء العربية هو أبو العباس المبرّد المتوفي سنة 335 هـ، عندما قال في كتابه (المقتضب) "إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن

---

[1] السيد أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، مؤسسة المعارف، قدم له وضبطه محمد التو نجي، ط3، بيروت، 2006، ص18.

السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، والإسناد يعني أن تسند شيئا إلى شيء آخر أو تلحقه به وتجعله من خاصة، فالذي تسنده يسمى مستندا والذي تسند إليه المسند يسمى مسندا إليه"[2].

والأمثلة الآتية نوضح من خلالها الإسناد:

- نجح محمد ⟵ محمد مسند إليه النجاح أي نجح مسند.
- محمد ناجح ⟵ جملة اسمية أي محمد مسند إليه النجاح، والنجاح مسند

فالجملة الفعلية أو الاسمية كل منهما مركبة تركيبا إسناديا أي من عنصرين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، بمعنى أن الفاعل في الجملة الفعلية يكون عادة مسندا إليه وفي الجملة الاسمية يكون المبتدأ عادة المسند إليه، إذا تم التقديم والتأخير فكل ومقامه وما يعنينا هو موطن الحذف في الجملة، وهو موضوع التخفيف الذي نقصد به الحذف عادة لبعض عناصر الجملة سواء كان المسند أو المسند إليه، أو الفضلة كما هو الحال في حذف الحروف من الكلمة.

"إن الجملة العربية كما يعرفها النحاة وعلماء اللغة تعني من ناحية البنية النحوية هو كل كلام يشتمل على مسند ومسند إليه.

ومن الناحية الإخبارية فهو أيضا كل كلام أفاد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، يعني ذلك أن المخاطب يفهم ما يقوله المتكلم ولا يطلب توضيحا ولا تفصيلا، فتلك هي الجملة المفيدة وهي كلام، لأنها أن لم تكن مفيدة فلا تعد كلاما"[1].

والكلام في أصل اللغة هو الأصوات المفهومة وهو بهذا المفهوم اللسان البشري "والكلمة تطلق على الجمل المفيدة في اللغة العربية لقوله تعالى: { كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا } المؤمنون من الآية 100.[2].

أما في اصطلاح النحويين فهو اللفظ المركب المفيد بالوضع وأقسامه ثلاثة: اسم، وفعل وحرف، وقد أورد هذا التعريف للكلام ابن مالك في الألفية، حيث يقول تحديدا:

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ... اِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَ حَرْفٌ الكَلِمْ

وَاحِدهُ كَلِمَةٌ وَالقَوْلُ عَمْ ... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ[3]

---

[2] أبو العباس المبرد: المقتضب في اللغة، ج1، تقديم عبد الخالق عظيمة، مكتبة المشكاة، الانترنيت، ص03.

[1] إبراهيم قلاتي، إعراب الجمل، ص06 و07.

[2] محي الدين عبد الحميد: شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الفكر، دط، دت، ص13.

وبذلك يكون الكلام الذي هو اللغة أو اللسان البشري متكونا من عناصر مجتمعة وهـي اللفـظ والتركيب والإفادة والوضع.

فأما اللفظ فهو ما يلفظ من كلام وهو عند ابن جني مرادف للقول، حيث يشتمل علـى كل ما يخرج من الفم من حروف مركبة دون قيد، كما أن بعض اللغويين والنحاة يعتبرون اللفظ من جنس الكلمة لأنها تشتمل على المهمل والمستعمل، فالمهمل يمكن أن يكون مؤلف من حروف يمكن أن تسميها لفظا نظرا لأنها متلفظ بها غير أنها لا تعني شيئا بإزاء واضعها، وبذلك تكون كل كلمة لفظة وليست كل لفظة كلمة، ولا تكون الكلمة مفيدة بمفردها إلا إذا تم استعمالها علـى سبيل المجاز نحو قوله تعالى: "كبرت كلمة تخرج من أفواههم" (الكهف 05)، والملاحظ في الآيـة الكريمة أن "كلمة" تعني الكلام لورودها في مقابل أفواههم بصيغة الجمع، ونقول ألقـى الـرئيس كلمة أي خطابا وتحديدا باللفظ، كما ورد في الألفية هو مخرج له عما ليس بلفظ كالإشارة فهي لغة وليست كلاما.

أما التركيب.

يقول ابن مالك في الألفية، كلامنا لفظ معبر كاستقم.

استقم هو التركيب، وهو جملة تعني أن التركيب هو الجمل.

لأن الكلمة المجردة من التركيب، تبقى مبهمة غير مفهومة، لا معنى ولا فائدة لها، فهـذه الجملة مركبة تركيبا إسناديا حيث تكونت من فعل ظاهر ، وفاعل ضمير مستتر، معناه أن المركب يجب أن يكون تركيبا إسناديا تحصل به الفائدة بخلاف المركب تركيبا إضافيا هذا ليس بكـلام، لابد أن يكون تركيبا إسناديا"[1].

والإفادة هي شرط في الجملة التامة التي تعد كلاما، فإذا لم تكن الجملة المركبة مفيدة فـلا تعد كلاما، ولا يعد الكلام كلاما ما لم يفد شيئا.

فإذا قلنا لشخص يعرف حقيقة النار، مثلا: "النار تحرق".

فهذا لا يعد كلاما بالنسبة إليه لأنه لم يفده شيئا، كذلك نجده يتأمل كلامنا هذا لعلنا نريد به غير ظاهر اللفظ، فإذا كنا نريد به ظاهر اللفظ فلا معنى لهذه الجملة ولا فائدة منها وعندئذ ليس

---

[3] محمد محي الدين: شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، بيروت، لبنان، 1985، ص13.

[1] محمد بن صالح العثيمين: شرح الأجرومية، دار العنان للتجارة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005، ص08.

بكلام من الأصل، فالفائدة المقصودة أو المنشودة هي التي يحسن السكوت عليها، لدى المخاطب وهي الفائدة التركيبية، أما دلالة الاسم على المسمى في غير مقصوده لذلك كان المثال كاستقم، محددا للفائدة المقصودة.

أما الوضع فهو الاتفاق بين الناس وما تم الاصطلاح عليه من أنظمة رمزية في لغتهم لأن الكلام في الأصل هو نظام رموز مصطلح ومتفق عليها، ذلك ما جعل سيبويه، يصنف الكلام تصنيفا دقيقا يمكن من الفهم الواسع، المحيط بالحقيقة، لقوله: "منه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[1].

فأما المستقيم الحسن: جئت أمس، وأما المستقيم المحال ففيه يكون نقض الكلام أوله بآخره، مثل جئتك غدا وسأتيك أمس".

وأما المستقيم الكذب فمثل: شربت ماء البحر، وأما المستقيم القبيح: فكأن نضع اللفظ في غير موضعه، مثل قد عمرو شرفني، وأما المحال الكذب، فنحو "سوف ماء البحر أشرب أمس".

إن هذا التصنيف الذي جعله سيبويه للكلام يدل على أنه يراعي مستويين أساسيين في الكلام، وهما المستوى النحوي، والمستوى الإبلاغي، فما وافق المستويين فهو مستقيم حسن... فإن انعدم اتحد المستويين، فأما أن يكون مستقيا شكلا أي من الناحية النحوية بمعنى من ناحية البنية اللغوية، لكنه محال، أو كذب من حيث المستوى الإخباري.

وأما أن يكون مستقيما من ناحية المستوى الإخباري غير أنه قبيح من حيث المستوى النحوي، لخروجه عن قوانين النحو وأصوله.

علاقة الجملة بالكلام:

---

[1] سيبويه: الكتاب، ص25.

من النحويين من يرى أن الكلام هو الجملة بمعنى أنهما مترادفان، وقد ربط هذا الاتجـــاه في تحديد أبعاد الجملة بين البنية والمعنى، أي بين التركيب وبين الفائدة، وينطلق تعريف هؤلاء من توفر أمرين هما الإسناد والفائدة.

ويتزعم الاتجاه الثاني، ابن جني الذي يقول في توضيحه لمدلول الكلام "أما الكلام فكـــل لفظ مستقل بنفسه، مفيد بمعناه، وهو الذي يسميه النحويون "الجمل" نحو: زيد أخوك... فكـــل لفظ استقل بنفسه وحنيت منه ثمرة معناه فهو كلام". وقد وافق رأي ابن جني هذا رأي المبرد الذي يعتبر أول من تحدث عن الجملة بصراحة في باب الفاعل، أما الاتجاه الذي يرى أن الكلام غير جملة يمثله "الرضي الاستراباذي: يقول: والفرق بين الكلام والجملة، أن الجملة ما تضـــمنت الإســـناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر مـــا ذكـــر مـــن الجملة، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس"[2].

ومما سبق يتبين أن مفهومي الجملة والكلام غير مترادفين حسب ما يرون وأن ما تـــوافرت على عنصر واحد، وهو الإسناد، أما الكلام فيشتمل على الفائدة إلى جانب الإسناد ومـــن ثمـــة، فالجملة أعم من الكلام لأنها تكون مفيدة وغير مفيدة، وهذا ما هو مفيد في دراســـتنا لموضـــوع البحث من ناحية البنية النحوية والوظيفية الإبلاغية والبلاغية في المسار التداولي بين المتكلمين.

كما أن المحدثين من النحاة يستعملون مصطلح الجملة للنموذج التركيبي والمثال التطبيقي عليه.

يقول إبراهيم أنيس معرفا الجملة: "إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر مـــن الكـــلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[1].

إن هذا التعريف يجمع بين الشكل والمضمون، ويسمح أن تتكون الجملة من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا كانت الكلمة واحدة، فهذا معناه أن موضوع الإسناد في رأيه ليس باللازم لتركيب جملة مفيدة وصحيحة، كما أنه يسوي بين الكلام والجملة، وخلاصة القـــول أن القـــدماء مـــن النحويين اشترطوا أن تكون الجملة المفيدة مركبة من مسند ومسند إليه، إذ يقول سيبويه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[2].

---

[2] عن قصة الإعراب، ص10.

[1] إبراهيم أنيس: أسرار العربية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص310.

[2] سيبويه: الكتاب، ص23.

فبعض المحدثين لا يعترفون بهذه الحتمية، أي (لزوم المسند المسند إليه والعكس) في فهم الجملة وهي عندهم تلك التي تؤدي الفائدة كاملة، ولا يشترط في تكوينها الشكلي هذه اللزومية أو الحتمية للمسند والمسند إليه، معنى ذلك أن الفائدة تتحقق بوجودهما، وقد تتحقق بكلمة واحدة إذا أدت المعنى، كأن نقول: صه، أو تعال، فعندهم كل من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا يكتفي بنفسه، وبذلك الجملة عندهم لا يشترط وجود ركنيها في الكلام وفهم المعنى، وتحقيق الفائدة، فالفائدة التي تؤديها الجملة عندهم يعتمد في فهمها أساسا على السياق اللغوي الخاص، والموقف الاجتماعي المعين الذي تقال فيه ذلك ما يخالف النحاة القدامى الذين يرون من التقدير لركني الإسناد ضرورة، من مثل: تعال أي أقبل أنت وهما ركنا الإسناد في الجملة.

الجملة إذا كانت مفيدة فهي كلام مفيد وإذا لم تكن مفيدة فهي ليست كذلك، وبذلك يكون كل كلام جملة وليس كل جملة كلام، لأن الكلام يتكون من الجمل المفيدة، فالكلام بالضرورة يكون مفيدا و إلا يسمى كلاما، والجمل منها المفيد، ومنها غير المفيد.

ولما كانت الجملة المفيدة لابد أن تتكون من المسند والمسند إليه، فإن هذا الإسناد لا يخرج عن إطار العامل والمعمول، ولزاما أن يعمل إحداهما في الأخر.

يعني ذلك أن يكون أحدها عاملا والآخر معمولا له، رغم ما كان من تباين في الرؤى بين علماء العربية وبخاصة منهم المحدثون، في هذه المسألة، ومهما كانت أو تكن الاختلافات حول فكرة العامل والمعمول، بيد أنها موجودة، ولا تكاد تخلو منها لغة في العالم، وتوضح ذلك النظرية الخليلية للدكتور حاج صالح عبد الرحمان حيث فكرة العامل هي بمثابة العناصر المؤثرة في البنية التركيبية للجملة حاضرة، أو محذوفة تقدر بعد ذلك، والمعادلة الرياضية المعينة كالتالي:

تا (ع) = (م1±م2)±خ، تمثل العناصر المكونة للجملة والعامل فيها مؤثر في المعمول بغض النظر عن تعدده أو نقصه.

يرمز الحرف ع في المعادلة إلى العامل، وترمز الميم أو يراد بها المعمول، وبذلك تكون م1 أو م2 معناها المعمول الأول والجملة بهذه المفاهيم تتكون من عامل ومعمول أول وقد بتعدد المعمول أو لا يتعدد حسب ما يقتضيه سياق الكلام، أو مقتضى الحال بنص البلاغة.

ويرمز كذلك الحرف خ إلى الزوائد المخصصة كالمفاعيل الأخرى والحال أو التميز وغيرها، وبذلك تتمثل العلاقات القائمة بين الوحدات التركيبية بصيغة المعادلة المذكورة.

"وإذا تأملنا مثلا قوله تعالى "بسم الله الرحمن الرحيم" وهي أول آية في القرآن الكريم، وهي التي خص بها الله المسلمين إتباع الرسالة السماوية التي جاء بها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، نجد:

تا (ع) = (م1 ± م2) ±خ

؟ بسم الله الرحمن الرحيم

ف(بسم الله) معمول أول، و(الرحمن الرحيم) من العناصر المخصصة...

فالعامل في بسم الله الرحمن الرحيم، محذوف وهو مقدر، نعمة من الله تعالى على المسلمين... ولا يخفى على أحد ما للبسملة من فائدة على المسلمين عند كل خلق أو عمل... وأن كل عمل لا يبدأ فيه ب(بسم الله) فهو أقطع أو أبتر أو ما في هذا المعنى"[1].

"إن موضع م1 و م2 يمكن أن تحتلهما كلمة واحدة أو لفظة، بل وتركيب.. فتبين بهذا أن العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة كما أن هناك عناصر أخرى تخرج وتدخل علاقتها نعتبرها علاقة وصل، على هذه النواة التركيبية"[1].

وقد قسم علماء اللغة الجملة إلى أنواع كثيرة حسب التركيب والنوع، والحكم غير أن هذه التقسيمات لا تخرج عن الإطار العام المعتمد في تركيبها من مسند، ومسند إليه، وقد يحذف أحدها لغرض في نفس المرسل، يعرفه المرسل إليه الضليع في البلاغة أو على الأصل عارف لأسسها.

وقد قسم علماء اللغة الجملة حسب النوع إلى ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية، وأخرى تحتمل أن تكون فعلية أو أن تكون اسمية.

فالجملة الاسمية هي ما كان أولها اسم مخبر عنه أو ما هو في حكم الاسم المخبر عنه، ويعرف دائما مبتدأ مرفوعا بالابتداء، وقد تكون الاسمية مبدوءة باسم صريح مخبر عنه نحو: "الكون فسيح"، "والعلم يبني بيوتا لا عماد لها"، "الثورة رجالها عظماء" فالجمل الثلاث مبدوءة باسم صريح، أخبر عنه في الأولى بلفظ فسيح وفي الثانية بجملة فعلية، والثالثة بجملة اسمية.

---

[1] إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، ص12، 13.

[1] عبد الرحمن حاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ح1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص224.

ومن تبتدئ الجملة الاسمية بمصدر نحو: {وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ} البقرة من الآية 184.

أو بوصف كاسم الفاعل يكتفي به عن المخبر، نحو:

قوله تعالى: {قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ} مريم من الآية 46

"وهنا يقول النحاة: إن الجملة ثلاثة أنواع.

جملة أصلية وهي التي تقتصر على الفعل مع فاعله، أي المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر، أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل، والجملة الكبرى وهي الجملة الاسمية المركبة من مبتدأ خبره جملة اسمية أو جملة فعلية، نحو: الزهر رائحته طيبة أو الزهر طابت رائحته.

والجملة الصغرى وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرا لمبتدأ"[2]. وهنا يتبين أن الركنين الأساسيين المعتمد عليها في تكوين الجملة هما: المسند والمسند إليه اللذان يقع في أحدهما الحذف وهو مقصد البحث، كما أن الجملة التي تحتمل الوجهين، نوعان، أحدها الشرطية التي تتصدرها إحدى أدوات الشرط. وثانيها الجملة الظرفية وهي التي يتصدرها أيضا ظرف أو جار ومجرور. وفيهما يكثر الحذف ويقدر المحذوف حسب سياق الجملة أو الأداة أو الظرف وكذا بالمقدر تكون الجملة اسمية أو فعلية إن قدر المحذوف باسم كانت اسمية.

ثم يقسم العلماء اللغويون الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وأخرى ليس لها محل من الإعراب، والأصل في الإعراب للمفرد وليس للجملة، ذلك بظهور الحركات في آخر المفردات أو يقدر على ما يقوم مقامها، غير أن الجملة إذا صح أن قام المفرد مقامها، سواء كانت اسمية أو فعلية أخذت شكل إعرابه، رفعا ونصبا أو جرا، أو في محل جزم.

"وقدر النحاة في بعض حالات الاسم وضعا مشابها بل جاوزوا النظر في الكلمة، المفردة إلى الجملة عند أولوا بعض الجمل بالاسم المفرد وأعطوه حكمه أو أولوا الجمل التي لها محل من الإعراب بمفرد قدروه أصلا مستحقا للإعراب"[1].

والجملة العربية كما وضحها علماء اللغة والنحاة على الخصوص تتألف من الركنين الأساسيين هما المسند والمسند إليه، "فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا اسما، والمسند هو المتحدث به

---

[2] حسن عباس: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، ط12،ج1، القاهرة، ص16.

[1] حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2001، ص115.

ويكون اسما أو فعلا، وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضله أو قيد، وليس المقصود بالفضلة عند النحاة أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا، فإن الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام، وذلك نحو:

قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ} الأنبياء من الآية 16. فلا يمكن الاستغناء عن قوله "لاعبين". والحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن فإن العمدة تحذف جوازا ووجوبا كالفضلة وذلك كحذف كل من المبتدأ، أو الخبر جوازا ووجوبا وحذف عامل المفعول المطلق جوازا ووجوبا وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازا ووجوبا وهذه كلها عمد. ويحذف المفعول به والحال وغيرها من الفضلات"[2].

إن موضوع التخفيف في الجملة العربية محل البحث يفرض استجلاء المخفف منها ودون التعرض إلى كل ما هو مخفف فيها، فقد اقتصرت الدراسة على الإيجاز والحذف والتقدير في الجملة العربية، بيد أن الإيجاز قليل طرحه بين دفات الكتب وهو مطروق على الأغلب في مواضيع البلاغة لتطابقه الإفادة بكثرة المعاني وقلة الألفاظ، وأما الحذف والتقدير فذلك موضوع الدراسة ولئن كان التعرض لتوضيح الجملة وأركانها الأساسية أولا فذلك بسرعة مواطن الحذف، والتقدير، ثم تعرض إلى علاقة النحو بالبلاغة من خلال التعرف بهما وعلاقة النحو بالبلاغة، ومواطن الحذف والإفادة من حيث الإعراب والمعاني.

"إن لجوء النحويين العرب إلى تلك التراكيب المقدرة أمر متصل بظاهرة الحذف والتقدير لتسويغ حركات الإعراب التي تبدو في التراكيب الظاهرة مخالفة القواعد المنصوص عليها، والحق أن النحويين العرب اعتمدوا على تلك التراكيب المقدرة في مواضع أخرى، متصلة بتركيب الجملة وكانت غايتهم تفسير علاقة هذا التركيب الظاهر بالمعنى"[1].

معنى ذلك أن الإعراب هو المفتاح الذي به تتضح المعاني الظاهرة والمقدرة ومثال ذلك ظاهرة التقدير في الجار والمجرور، والظرف الواقع موقع الخبر، أو النعت أو الحال أو الصلة، فمتعلق أي منها بمحذوف هو الخبر.

---

[2] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، نسخة مصورة، دت، القاهرة، ص14.

[1] محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، دت، ص177.

ذلك هو التركيب المقدر للتركيب الظاهر نحو في الدار رجل، أي موجود، أو مستقر وكذا الحذف كنحو، صبر جميل، وبقدر المحذوف صبري وما إلى ذلك من أنواع المحذوفات والتقـــدير، تتضح لاحقا مواضعه ومقاماته بين النحو والبلاغة، وعلاقة كل منهما بالآخر.

النحو والبلاغة:

النحو:

نشأ النحو العربي كضرورة قصوى ونتيجة حتمية لما كان من إحساس بليغ وحاجة ماسة، لضبط اللغة العربية، التي كانت على سجيّة وسليقة نطقا وطبيعة دون ما شائب- من ناحيتي اللفظ والكتابة- خصوصا وإنها اللغة المقدسة بقداسة القرآن الكريم، والتي أصبحت له وعـــاء ناصـــعا وسبيلا وحيدا لفهم العقيدة الدينية، لقوله تعالى: { إِنَّـــا أنـــزَلْـــنَـــاهُ قُـــرْآنـــاً عَـرَبِـيّـاً لَّـعَـلَّـكُمْ تَـعْـقِـلُـونَ } يـوسف مـن الآيـة 02.

ولم يكن ذلك باليسر لولا ذاك الرعيل من الفقهاء والبلغاء والنحاة العلماء الذين انتفضـــوا قائمين ووهبوا أنفسهم خدمة للدين واللغة محافظة على كتاب الله عز وجل وعلى التراث العـــربي الأصيل. يقول: حسن عباس: "تعاقب طوائف النحاة وتوالت زمره في ميدانه وتلقي الراية نابغ عن نابغ وألمعي في أثر ألمعي وتسابقوا مخلصين دائبين فرادى وزرافات في إقامة صرحه وتشييد أركانه فأقاموه سامق البناء وطيد الدعامة مكين الأساس"[1].

ذلك أن كلام العرب قد اضطرب واختلط بالعجم وغلبت السليقة على أمرها فلم تعـــد تقوى على صدّ اللحن الذي تفشى بين أهل الفصحى الذين كانوا يسترسلون في الكـــلام علـــى سليقته دون تعهد إعراب ولا تجنب لحن لقول الشاعر:

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب

فالنحوي الرجل المنسوب إلى النحو، وسليقي خبر لمبتدأ محذوف مقدر بضمير أنا المتكلم.

فكان لزاما أن يعترض هذا الدفق الجارف المشين للغة الضاد.

"إن العرب لما علت كلمتهم بالإسلام وانتشرت رايتهم في بلاد فارس والـــروم وفتحـــوا بلادهم واختلطوا بهم في المصاهرة والمعاملة والتجارة والتعليم، دخل في لسانهم العربي المبين وصمة

---

[1] حسن عباس: النحو الوافي، ص02 و03.

اللسان الأعجمي، فخفضوا المرفوع، ورفعوا المنصوب، وما إلى ذلك من كثرة اللحق الشنيع حتى كاد أسلوب النطق يتلاشى"[2].

إن اضطراب السلائق وكثرة الدخيل وتعلقه بالألسنة ودورانه في المعـاملات ونزولـه في المجتمع العربي مترلة المعاني الثابتة، أدى إلى الانحراف على النهج العربي فكان خوف السادة النحاة من تمادي هذا الفساد.

ليكون أبو الأسود الدؤلي سباقا لوضع أصول النحو وليختلف السلف الصالح إليه يتعلمونها منه وهو يفرع ما أصله.

فهل كان هذا البسط سببا كافيا لتنتقض الدهماء مرسلة هؤلاء الفوارس والأساطين لاقتفاء أثر اللغة ضبطا وتوثيقا؟

تذكر العديد من المراجع أن من الأسباب، أن نقل عن أبي الأسود الدؤلي لما كانت ابنتـه تتأمل بهجة وحسن السماء، وتعجبت بقولها: "ما أحسن السماء" فقال لها نجومها، فردت بقولها: إنما أتعجب حينئذ، قال لها: قولي: ما أحسن السماء" وافتحي، قال ومن الأسباب أيضا: "أن مـا سمعه أبو الأسود الدؤلي من قارئ يقرأ قوله تعالى: { أَنَّ اللَّـهَ بَـرِيءٌ مِّـنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ } التوبة من الآية 03، بجر رسولِه ففزع من ذلك أبو الأسود الدؤلي، وخاف على نضرة تلك اللغة من الذبول وشبابها من الهرم وجمالها مـن التشويه وكاد ينتشر هذا الشبح المخيف، مع أن ذلك كان مع مبتدأ الدولة العربية، والعرب تزيد علاقاتهم كل يوم بالعجم، فأدرك هذا الإمام علي كرم الله وجهه، وتلافى الأمر بأن وضع تقسـيم الكلمة – وأبواب إن وأخواتها- والإضافة والإمالة والتعجب والاستفهام وغيرهـا، وقـال لأبي الأسود الدؤلي: "أنح هذا النحو" ومنه جاء اسم هذا الفن فأخذه أبو الأسود الـدؤلي وزاد عليـه أبوابا أخر إلى أن حصل عنده ما فيه الكفاية ثم أخذ عن أبي الأسود الدؤلي نفر منـهم ميمـون الأقرع... ثم أبو عمر بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيبويه ثم الكسائي ثم سار النـاس فـريقين نصري وكوفي"[1].

---

[2] أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، ص13.

[1] أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، ص14.

ثم إن انتشار الإسلام عبر أصقاع الأرض فرض اختلاط العرب بغيرهـــم، ذلـــك ألـــزم بالضرورة تعلم الدين الإسلامي الذي فرض تعلم اللغة العربية، لأن استقامة الدين من استقامة اللغة لفظا وكتابة، حتى أن الذي يخطئ أو يلحن اللغة العربية في تناول قضايا الدين وبخاصـــة القـــرآن الكريم يعد ضالا، والضلالة هنا ضد السداد.

"فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابة بإرشاد رجل لحن في حضـــرته فقـــال: "أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ فَقَدْ ظَلَّ"[2].

وعقب ابن جني على ذلك مبينا الحكمة التي تستشف من تسمية النبي صلى الله عليه وسلم اللحن ضلالا، ومن منه على إصلاح اللسان فقال: "ذلك لما علمه صلى الله عليه وسلم، مما يعقب الجهل بذلك ضد السداد..."[3].

لقد كثرت الأسباب الداعية لوضع النحو العربي، وكذلك الاخـــتلاف حـــول واضـــعه، الأسبق وتاريخه حيث يقول مصطفى صادق الرافعي "أما تاريخ النحو فلا سبيل إلى تحقيق البتة"[4].

"أما كون واضعه أبا الأسود الدؤلي فهو الأكثر انتشارا والأوسع رواية إلا أن الروايـــات متضاربة في كيفية الوضع وزمنه إضافة إلى بروز أسماء آخرين قبله وبعده، ... إن المجمـــع عليـــه بالنسبة لأبي الأسود الدؤلي هو نقط القرآن الكريم على عهد زياد بن آبيه... ويمكن أن يقال نقط القرآن كان بداية لتنبيه الأذهان لحركات الرفع والنصب والجر، وبدأت المساءلة عن سبب هـــذا الاختلاف، وبدأ استقراء أولي، انتهى بالجهود المتضافرة المتواصلة على مـــر الســـنين إلى وضـــع النحو"[1].

بيد أن قضية النحو العربي، نشأة ووضعا وضبطا وتقعيدا، ليس بالأمر اليسير، هل أن مجرد استفهام أو تعجب طفلة استثار حفيظة عالم لغوي أو العلماء ليهبوا قائمين هبة عملاقة لتـــدارس اللغة وتقويم إعوجاجها أم أن خطأ القراءة لآيات الذكر الحكيم كانت مدعاة تجنب الكفر، الأمر أعظم من ذلك بكثير إنما إرادة الله تعالى لحفظ كتابه المقدس لقوله تعالي: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، وقوله تعالى: "إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون" فبحفظه القرآن من أدنى أسباب

---

[2] ابن جني، الخصائص، ص246.

[3] أحمد ناصر أحمد ناصر: النحو الميسر، ألفا للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2010، ص26.

[4] مصطفى صادق الرافعي: تاريخ الآداب العربي، دار الكتاب العربي، ج1، بيروت، ص224 وهامش 01.

[1] فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، 1970، ص28.

التحريف، ولو كان بحرف، وتنزيله بلغة العرب وإعجازه لهم في لغتهم التي كانوا يتفاخرون بها، أصبحت اللغة العربية مقدسة بقداسة القرآن الكريم، ومما سبق من أسباب ولهذه صغرت أم كبرت، سخرت عقول أولئك العظماء للإقبال على فهم الكتاب المقدس وتدبره و لم يأت ذلك إلا بمراجعة وتصحيح ما تخلخل واضطرب في لسان العرب لغة الضاد ليعيدوها إلى سواء السبيل وإرساء دعائمها قائمة لاعوجاج فيها وليكون بعد ذلك النحو نحو والبلاغة بلاغة.

والنحو من لفظ نحا ينحو، ويعني القصد والجهة والمثل والمقدار، وغيره كمثل نحوت أي قصدت، ونحو الجهة أو توجهت نحوه، أي تجاهه، والولد نحو والده، مثل أبيه، وقد جمعت هذه المعاني في البيت الآتي:

قَصْدٌ وَمَثَلٌ وَجِهَةٌ مِقْدَارٌ قِسْمٌ وَبَعْضٌ قَالَهُ الأَخْيَارُ

أما النحو في الاصطلاح فهو علم قواعد يعرف به أحكام أواخر الكلمات أو الألفاظ العربية في حالة تركيبها من حيث الإعراب والبناء.

"فموضوع هذا العلم كلمات اللغة العربية من حيث الإعراب والبناء، وذلك عند تركيبها مع غيرها في جمل"[2]. فما هو الإعراب، وما أغراضه؟

يعد الإعراب مفتاح باب اللغة العربية الذي يضبط شكلها لفظا ومعنى وظاهرة بارزة فيها، فلا يستقيم معنى لملفوظ إلا به على اعتبار أنه الإبانة والإفصاح والوضوح، "يقول فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو: وهو كما ذكرنا أبرز ظاهرة أو من أبرز الظواهر في اللغة العربية، وقد ورثت العربية ظاهرة الإعراب من اللغة السامية الأم، وقد كانت اللغات السامية القديمة كلها معربة"[1].

والإعراب في اللغة هو الإبانة والإفصاح عما في النفس من حاجة وتوضيح مرادها "وللإعراب معنيان لغوي واصطلاحي: فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال أعرب الرجل عما في نفسه، إذا أبان عنه، وفي الحديث: البكر تستأمر وإذنها صماتها والأيم تعرب عن نفسها، أي تبين رضاها بصريح النطق"[2].

---

[2] أحمد ناصر أحمد ناصر، النحو الميسر، ص23.

[1] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ص20.

[2] ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ص33.

وجاء في أسرار العربية الأنباري: أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون سمي كذلك لأنه يبين المعاني مأخوذة من قولهم أعرب الرجل عن حجته إذ بينها، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم، الثيب تعرب عن نفسها، أي تبين وتوضح.

الوجه الثاني: أن يكون سمي إعرابا لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم من قولهم: عربت معده الفصيل إذا تعبرت، فإن قيل "العرب" في قولهم عربت معدة الفصيل معناه الفساد، وكيف يكون الإعراب مأخوذا منه قيل معنى قولك أعربت الكلام أي أزلت عربه وهو فساده، وصار هذا كقولك أعجمت الكتاب أزلت عجمته، وأشكيت الرجل أزلت شكايته، وعلى هذا حمل المفسرون قوله تعالى: "إن الساعة آتية أكاد أخفيها" أي أزيل خفاءها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب.

والوجه الثالث: أن يكون سمي إعرابا لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه"[3].

يتضح بذلك أن الإعراب هو الإبانة والإظهار لمعاني الكلمات أو الألفاظ التي تعتبرها المعاني أو تتطلب معاني واضحة، قد تكون هذه الألفاظ، فاعلة أو مفعولة أو مضافة، وقد تكون عمدا أو فضلات، وليس بها من الأدلة ما يوضح معانيها، ومراتبها، فيكون الإعراب هو الفيصل الذي يحدد مبينا أو مخبرا عن هذه المعاني بمعنى أن الحركات الإعرابية رفعا، ونصبا، وجرا، من مثل: ضربَ زيدٌ عمراَ، ليكون الرفع لزيد على أنه هو الفاعل، والنصب لعمرو على أنه هو الواقع عليه فعل الفاعل، ذلك ما ورد على ألسنة العرب الذين دلوا بهذه الرموز التي اختصرت أو باتت عن كلمات كثيرة محذوفة، وحصرها النحاة أقساما للأسماء الرفع والنصب والجر، وللأفعال الرفع والنصب والجزم، وقسمت الحركات إلى أصلية وفرعية منها ما يكون ظاهرا خصت به الأسماء والأفعال الصحيحة الآخر ومنها ما يكون مقدرا وذلك في الأسماء والأفعال معتلة الآخر وكذا الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، نحو راتب أبي، مررت بأخي.

وقد تتغير حركة الإعراب حسب موقع الاسم أو الفعل في الجملة تقديما أو تأخيرا، وهو المراد من تحديد موقع الكلمة ليعرف معناها الظاهر أو الخفي تبعا للتقدير ويؤدي إلى معنى يفضي إلى معنى آخر يحدده مقتضى الحال أو المقام لدى البلاغيين "لقد حلل النحاة القدامى الجملة العربية

---

[3] الأنباري: أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، ط1، لبنان، 1999، ص44، 45.

فأبرزوا الوظيفة النحوية على أساس تحديد أبوابها النحوية داخل نسيج العلاقات التي تربط الكلمات بعضها ببعض وهي المحققة تمام الفائدة، والمعنى الذي يحسن السكوت عليه، وقد راعوا أن الجملة أو الكلام لا يكاد يخلوا من عناصر أساسية هي:

المتكلم، والمخاطب، والمقام الاجتماعي (السياق، مقتضى الحال، الجانب البلاغي) وحرصوا على الجمع بين صحة الشكل والمضمون، وراعوا التقدير، والحمل على الموضع فيما فرضته الضغوط التي تجاور الكلمات في الأساليب المتنوعة السياقات، ولئن جذبهم التقدير والتأويل إلى الاختلاف... فإنه يمثل مظاهر إثراء النحو"[1].

إن التراكيب المقدرة لا ريب أنها متصلة بالحذف والتقدير من أجل تفسير علاقة التركيب الظاهر بالمعنى بمعنى أن خلف التركيب الظاهر يمكن تركيب آخر يحدد من خلاله المعنى الوظيفي لعناصر هذه الجملة، أو تلك ومثل هذه التقديرات حاصلة في الجار والمجرور، نحو: في الدار رجل، ففي الدار متعلق بمحذوف قدر بلفظة موجود أو مستقر كما نص على ذلك النحاة.

"يذكر الدكتور صبحي التميمي في كتابه إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك: إن الإعراب للنحويين في تعريفه اصطلاحا وجهان: - معنوي: مفاده أن الإعراب هو أن تختلف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا وتقديرا، والمراد "بأن تختلف" هو الاختلاف المعنوي وليس الاختلاف اللفظي... – ولفظي مفاده أن الإعراب هو الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل.

وللإعراب بكلا وجهيه فائدة كبيرة في التمييز بين المعاني... وفي مواضع ليست بالقليلة تختلط المعاني لولا رموز الإعراب"[1].

إن تفسير المعنى المراد من الجملة الملقاة إلى المتلقي يحتاج إلى تقدير الإعراب المتصل بالتركيب الظاهر، كما أن تفسير المعنى يعتمد على تركيب مقدر يماثل التركيب الباطن المتصور، وفي هذا الموضوع، يقول ابن جني ت392هـ:

---

[1] دراسات في اللغة والأدب، مجلة التواصل الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2001، عنابة، الجزائر، ص132، 133.

[1] صبحي التميمي، إرشاد السالك في ألفية ابن مالك، دار الشهاب للطباعة والشرح، ج1، باتنة، دت، ص32، 33، 34.

" فهذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك لقولهم في تفسير قولنا: (أهلك والليلَ) معناه ألحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن يقول (أهلك والليل) فجره وإنما تقديره ألحق أهلك وسابق الليل"[2].

ومما سبق نلحظ أن الألفاظ لا ترد بمجرد أنها كذلك تقصد لذواتها، وإنما ورودها للدلالات على المعاني غاياتها التواصل والإبلاغ حتى تتجلى المقاصد وعلى المقاصد تعتمد كلا من الدراسة البلاغية والتداولية.

"إن مقاصد الكلمات أو الكلام وأعراضه ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره وحين يرتبها في عقله يترلها ألفاظا مرتبطة بعضها ببعض بمقتضى المعاني التي أرادها المتكلم، وربما كان للسامع دور هام في أن يصنع منها معان عدة"[3]، ذلك من نحو: طويل النجاد- في الدار أسد، نؤوم الضحى، فالألفاظ لم ترد حقيقة القصد لذواتها، فهي تدل على المعنى الذي يوجبه ظاهرها، غير أن السامع أو المتلقي قد يهتدي على سبيل الاستدلال إلى المعنى الثاني أو الخفي، ويكون بذلك الغرض من إلقاء هذه الجمل، وحينئذ يدرك أن المعنى المراد من المثال الأول: هو طويل القامة ضخم وعظيم في خلقه، وفي المثال الثاني: رجل شجاع وبطل موجود في الدار، وفي المثال الثالث: امرأة لها خدم لا تتعب فلا تقوم حتى مطلع الشمس لا يشغلها شيء من الأعمال، تلك عبارات مختصرة لها معنى ومعنى المعنى، الظاهر منها أو المقدر للمحذوف كذلك، والمعنى يعني المفهوم الظاهر للفظ، أما المعنى الذي يعقل ويتدبره العقل من خلال المشابهة والاستعارات التي أضفت إليه القرائن اللفظية، ذاك ما أراده المتكلم الفصيح المقتدر على التعبير عن كل ما قصده من أي نوع من المعاني كالمدح، والذم، وغيرها من أغراض البلاغة.

فما هي البلاغة؟ وما علاقتها بعلم النحو العربي، وبخاصة الجملة العربية؟

لقد تعددت المذاهب واختلفت الآراء بين علماء الكلام وكثر الغلط حتى وصل إلى الريبة في وجه إعجاز القرآن الكريم، بعدم فصاحته، وبلاغته كمثل صاحب (مذهب الصرفة) إبراهيم النظام، فقامت الردود عليه من قبل العلماء، كالجاحظ والباقلاني والفخر الرازي وغيرهم، كما أن المناظرات الداعية إلى المحافظة على أساليب العرب وأوضاعها، إضافة إلى الخلاف الواقع بين أئمة

---

[2] ابن جني: الخصائص، ص279.

[3] مجلة التواصل الاجتماعية والإنسانية، مرجع سابق، ص185.

الأدب وأرباب الكلام في وجوه تحسين الكلام، ولهذه الأسباب وغيرها، كانت الالتفاتة الثاقبة لأئمة البلاغة لإرساء قواعد وضوابط لعلم البيان.

"كل أولئك لفت أنظار أئمة البلاغة إلى أن وضعوا قوانين وضوابط يتحاكمون إليها عند الاختلاف، وتكون دستورا للناظرين في آداب العرب منثورها ومنظومها، ونشأ من ذلك البحث في علوم البيان أو علوم البلاغة"[1].

تسابق على إنشاء علم البلاغة جمّ غفير من العلماء، وكان أولهم أبو عبيدة معمر بن المثنى الذي وضع كتابا سماه "مجاز القرآن" كما أن ابن المعتز بن المتوكل ألف كتاب في البديع، كان قد أحصى فيه سبع عشرة نوعا من الاستعارة والكتابة والتورية وغيرها.

ليأتي بعده أبو هلال العسكري ت 395هـ، ألف كتابه (الصناعتين) النثر والنظم، جمع فيه من البديع وبحث فيه عن عدة مسائل أخرى كالفصاحة والبلاغة والإيجاز وكتابه يعد أول مصنف أشير فيه إلى مسائل علوم البيان الثلاثة المعاني والبيان والبديع[2].

تمخض القرن الخامس فولد نادرة البطن، ونابغة البلغاء، وإمام حلبة الفصحاء أبا بكر عبد القاهر عبد الرحمان الجرجاني، المتوفي سنة 471هـ، الذي نظر يمنة ويسرة فلم يجد من مسائل هذه الفنون إلا نتفا مبعثرة لا تسمن ولا تغني من جوع، فشمر عن ساعد الجد، وجمع مفترقاتها وأقام بناءها على أسس متينة وركز دعائمها على أرض جدد لا تنهار وأملى القواعد ما شاء الله أن يملي في كتابيه (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز)[3].

ومما لاشك فيه أن الألفاظ وعلاقاتها ببعض تحمل بين طياتها، ألوانا من الصور لا تكشف إلا بدقة النظر وتدبر الأمر وفهم المعاني والمقاصد، لا يصل إلى منتهاها إلا بليغ فصيح.

فالبلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء، يقال: بلغ فلان مراده، إذا وصل إليه وأدركه، وبلغ الشيء منتهاه.

والبلاغة في المصطلح: هي الوصف للكلام، ومطابقة الكلام لما يقتضيه حال الخطاب في فصاحة ألفاظه.

---

(1) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، نسخة مصورة، رقم 2001/36929، ص06.

(2) المرجع نفسه، ص07.

(3) المرجع نفسه، ص08.

"جاء في حاشية جواهر البلاغة: أن البلاغة هي تأدية المعنى الجليل واضحا بعبارة صحيحة فصيحة لها في النفس أثر خلاب مع ملائمة كل كلام الموطن الذي يقال فيه... وقال أعرابي: البلاغة التقرب من البعيد والتباعد عن الكلفة والدلالة بقليل عن كثير... وقال عبد الله بن المقفع: البلاغة: لمعان تجري في وجوه، فمنها ما يكون بالإشارة، ومنها ما يكون في الحديث، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الاحتجاج... ومنها ما يكون ابتداء ومنها ما يكون جوابا... فعامة هذه الأبواب الوحي فيها بالإشارة إلى المعنى أبلغ والإيجاز هو البلاغة"[1].

وعلى المتكلم أن يكون فصيحا يملك ناصية اللغة في نفسه يمكن من خلالها أن يغير عن المعاني التي يرغب في إيصالها للسامع بعبارات بليغة مطابقة لحال الكلام، كأن يقول: (إن الخمر مذهب للعقول)، فالحال إنكار للخمر بتحريمه نظرا لما يترتب عن السكر من تصرفات لا عقلانية، والمقتضى هو التأكيد على ذلك.

"قال تعالى: {وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً} الجن الآية 10

الشاهد في قوله: "أشر أريد" هو الحال بعدم رد الشر إلى الله تعالى، والمقتضى هو حذف الفاعل، والتقدير هو، أشر أراده الله بمن في الأرض"[2].

وعلم المعاني المتعلقة بالقصد والإفادة، وهو أكبر أبواب ومباحث البلاغة، إذ أنه ينظر في مسائل الجملة العربية، وهو المراد في بحثنا في قضايا الحذف والتقدير والإيجاز في مثل هذه القواعد التي تعرف بها كيفية تطابق الكلام لمقتضى الحال مع مراعاة الغرض والسياق.

إن علم المعاني هو قواعد ومقاييس تعرف بها الكيفية التي يتطابق بها الكلام لمقتضى الحال وفق الغرض الذي يساق إليه فبعلم المعاني يحترز من الخطأ في تأدية المعنى الذي نريد، كما أنه بهذا العلم يعرف سبب التقديم والتأخير والذكر والحذف والإيجاز والوصل والفصل وغيره، وبه تتضح طريقة العرب في تداول الكلام حيث أن العرب كانت توجز إذا شكرت أو اعتذرت، وإنها تكثر وتطنب إذا مدحت، ذلك أن الجملة الاسمية يوردونها لإفادة ثبات الأمر بمقتضى الحال والتجدد والاستمرار للجملة الفعلية.

---

[1] أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 2002، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص41.

فمتى ما وضع المتكلم في الحسبان تلك المعايير والاعتبارات وأشباهها، لم يحد ولا يضل عن منهج التراكيب وطرق وأساليب أولئك الفصحاء العرب، حتى يرد كلامه مطابقا لمقتضى الحال التي أورده فيها، فالشكر مثلا حال يتطلب أن يوجز فيه، فيحذف الفعل ويؤتي بالمصدر بديلا عنه، نحو: شكرا جزيلا، أي أشكرك شكرا جزيلا، وبإيراده على هذه الصورة مختصرا موجزا هو مطابقة لمقتضى الحال.

علم المعاني يهتم أيما اهتمام بأجزاء الجملة أي المسند والمسند إليه ومتعلقات الفصل والحذف، والإظهار والإضمار، وغير ذلك مما تم الاصطلاح عليه في هذا العلم وكيف تأتي مطابقة لمقتضى الحال بمعنى أنه يبحث في بناء الجملة ذاتها وبنوعيها من حيث صياغتها، واختيار أجزائها وعلاقة الجمل المتتابعة ونوع الكلام والملائمة لحال المخاطب من ناحية الخبر والإنشاء، والإيجاز والحذف، وغيره، فإذا كان النحو يتتبعها من حيث الوجوب والجواز أو الحكم، فإن البلاغة تبحث عن الأسرار الضامرة في هذه الأحوال، ذلك أن البلاغة تهتم بالمعنى، ومعنى المعنى.

ولا ريب أن القرآن الكريم معجز بألفاظه وبما أودعه الله تعالى فيه من حسن التأليف وبراعة التركيب كان مدعاة للبحث في إعجازه من قبل علماء اللغة وأساطين البلاغة.

كما أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانوا منبهرين متعجبين من معرفة فصاحته صلى الله عليه وسلم، بقوله: "أوتيت جوامع الكلم، وأختصر لي الكلام اختصارا" "وأنا أفصح من نطق الضاد"، فمعرفة هذه الأسرار البلاغية لأوجه الإعجاز في كتاب الله عز وجل، وكذا منثور الكلام وبخاصة الحديث النبوي وأقوال العرب، كانت تلك هي فائدة علم المعاني.

ومما ينضوي تحت علم المعاني، الجملة العربية الاسمية والفعلية والفرق يتضح جليا بين الاسمية والفعلية من حيث الحكم والفائدة البلاغية في الاستعمال.

"وبيان ذلك أن الجملة نوعان: اسمية وتفيد بحسب وضعها بثبوت الحكم فقط بلا نظر يحدد ولا استمرار، فإذا قلنا الأرض متحركة، الشمس ثابتة، نستفيد من الجملة الأولى، بثبوت الحركة للأرض، وفي الثانية الثبات للشمس دون ملاحظة تحدد ولا حدوثه، يمكن قد تحيط بها قرائن أخرى، قد تستفاد من سياق الكلام.

كأن تكون في معرض مدح أو ذم أو حكمة أو غير ذلك فتفيد الدوام والاستمرار..."[1].

---

[1] محمد الطاهر اللادقي: المبسط في علوم البلاغة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2008، ص26.

أما الجملة الفعلية فمعروفة بتصدر الفعل تمييزا لها عن الاسمية، فهي موضوعة بأصل وضعها لإفادة التجدد والحدوث في زمن معين مع الاختصار نحو:

أَشرَقَتِ الشَمْسُ وَقَدْ وَلَّى الظَلاَمُ هَارِبًا.

فلا يستفاد من ذلك إلا ثبوت الإشراق للشمس وذهاب الظلام في الزمان الماضي، وقد تفيد الجملة الفعلية الاستمرار التجددي شيئا فشيئا بحسب المقام وبمعونة القرائن لا بحسب الوضع، بشرط أن يكون الفعل مضارعا"[2]. يعني ذلك أن صيغة الفعل حسب ورودها في الكلام تدل على الزمن الذي صيغت فيه، إن كان ماضيا أو مضارعا أو حاضرا (أمرا). فلا دخل هاهنا للقرينة في توضيحه، غير أن الاسم يختلف عن الفعل فإنه يحتاج إلى قرينة، الاسم الدال على الزمن كأمس، وغد وغيره، وبذلك يكون الفعل مفيدا للتجدد والاستمرار، كما أن السياق الذي يرد فيه الكلام أي الجملة العربية قد يدل على الاستمرار مع الثبوت، وفي كلا الحالتين يكون تأليف الجملة العربية (تبعا للمسند فعل مع اسم، واسم مع اسم، وبالتعبير الاصطلاحي فعل وفاعل أو نائبه، ومبتدأ وخبر نحو: أقبل سعيد، وسعيد مقبل، وكل التغييرات الأخرى إنما صور أخرى لهذين الأصلين)[3].

فلو قلت: ما أنت؟ وما شأنك؟ فالمعنى يتغير حسب التقدير لتصويب المعنى أي أن الجمل في هذه الحالة مبتدأ وخبر، وإذا تغير القول نحو: ما أنت والرجل، فالضمير أنت مرفوع بفعل محذوف والتقدير ما تفعل والرجل (فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وأصبح في محل رفع فاعل)[4].

ومنه يتضح الفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية أو يتم توضيح الجملة العربية بركنيها الأساسيين: المسند والمسند إليه، وهما الصورة التي توصل إليها النحاة في بناء التركيب اللغوي للجملة فلا مناص من الوقوف عليها سواء بالذكر أو الحذف لإحداهما، وعليهما يعتمد التقدير لإتمام الكلام والإفادة والإبلاغ، كما أن الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية يكمن في الثبوت أو الاستمرار للمسند للفعل أو الاسم.

يذكر الدكتور فاضل السامرائي في كتابه "معاني النحو": فيقول: والفرق بين هاتين الصورتين: أعني الجملة التي مسندها فعل، والجملة التي مسندها اسم، أن الجملة التي مسندها فعل

---

[2] أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص66.

[3] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ص15.

[4] محمد أبو العباس: الإعراب الميسر، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1998، ص08.

إنما تدل على الحدوث، تقدم فعلها أو تأخر، والجملة التي مسندها اسم تدل على الثبوت مثلا: يجتهد زيد، وزيد مجتهد، ويحفظ زيد، وزيد حافظ، ويتعلم زيد، وزيد متعلم... ونحو ذلك فأنت ترى في هذه الأمثلة جميعها أن الفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم يدل على الثبوت ويكون الإعراب علما على المعاني وهو الرأي المقبول، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام وما ألتزمته العرب هذا الالتزام"[1].

ولما كان الإعراب مفتاح الألفاظ وباب النحو العربي الذي تفهم من خلاله المعاني الخفية التي تحملها الألفاظ في ترتيباتها وعلاقاتها ببعضها البعض، فهو الموضوع التي تبحث فيه البلاغة، وكان لابد من المقاربة بين هذين العلمين مما قد بحث فيه العلماء البلاغيون والنحويون على السواء.

الأمر الذي أولاه الإمام عبد القاهر الجرجاني ت471هـ، اهتماما خاصا "أما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم لأمره... أشبه أن يكون صدا عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه ذاك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه، إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها"[2].

لقد شدد الإمام في كلامه على كل من يضعف من قيمة النحو العربي ويصغره بنظره الضيق ويقلل من شأنه كأنه الذي يعرض ويصد عن كتاب الله عز وجل، فالنحو كما ورد هو الذي يفتح الألفاظ المنغلقة على معانيها، فهو المعيار الذي بفضله يمكن أن نمايز بين المعاني ونفاضل، كما أن صحة وسلامة واستقامة التراكيب (الجمل) لا تكون إلا به.

والنحو ليس قواعد وقوالب يعرف بها ترتيب الألفاظ داخل نسيج الكلمات وعلاقاتها ببعض فحسب وإنما تعرف به المعاني، الظاهرة والخفية ويعرض إلى العلاقة التي تربط بين النحو والبلاغة على أنها علاقة تكامل فلا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى ولا يمكن دراسة بلاغة كلام دون مراعاة الموقف النحوي (الإعراب) لأنه الأساس الذي يحكم النظم.

تؤكد نظرية النظم على ربط النحو بالبلاغة فهو أمر لا مناص منه ولابد أن توضع مقاييس وقواعد النحو في الحسبان، عند دراسة النص اللغوي (الجملة) "وأعلم أن ليس النظم إلا أن تضع

---

[1] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ص15، 23.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، صحح أصله محمد عبده، علق عليه: محمد رشيد رضا،دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط3،بيروت،لبنان، 2001، ص 70.

كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"[1].

توضح نظرية النظم تلازم وارتباط علمي النحو والبلاغة، وعدم الفصل بينهما، فمعرفة المعاني مرهون بمعرفة وظائف الكلمات في الجملة، وكذا مواضع ترتيبها، كالمبتدأ أولا، والخبر مواليا له، إلا ما تغير بمسوغ.

إن نظرية النظم وتوضحيها لهذه العلاقة بين النحو والبلاغة تعني أيضا نوعين من المعاني – معنى النحو: وهو معرفة وظائف الكلمات داخل الجملة ومراتبها كالابتداء والإخبار، والفاعلية، والمفعولية، والحال، والإضافة وغيرها، والقصد من ذلك كله هو ترتيب الكلمات وفق الترتيب النحوي –ومعنى الكلمات وهي المفردات وتفسيراتها، ومعانيها، ودلالاتها.

ثم أن الإمام عبد القاهر الجرجاني لم يغفل الجانب الإعرابي الذي يعد العنصر الأمثل في النحو، الذي يبين تلك التغيرات التي تحدث في الكلمات جراء العوامل المؤثرة فيها وتعلقها بسبب بعضها.

"وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك... وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل، أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما آخر على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا، أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا، أو استفهاما، أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك"[1].

إن العلاقة بين النحو والبلاغة علاقة ارتباط وتلازم، فالأسرار ومعاني الألفاظ لا تعرف إلا بتوخي معاني النحو، والذي يعني أواخر الكلمات وما يعتريها من إعراب وبناء، كما أنه يعني بجوانب أخرى، كالتقديم والتأخير والذكر والحذف والتقدير، وكما هو الحال في العناية بأساليب الاستفهام والنهي والأمر. و"تكمن البلاغة أيضا في فصاحة الكلام والمتكلم مع مراعاة مطابقة مقتضى الحال ذلك لبلوغ غاية إفادة السامع المقصود المراد إيصاله وإبلاغه، وبخاصة إذا كان

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص70.

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 54.

الحذف في الجملة العربية، فيعتمد على حضور السامع في العملية الإبلاغية ومعرفته بمواطن الحذف والقرائن الدالة على المحذوفات".

يعتبر الحذف من القضايا التي لها أهمية كبرى في البلاغة العربية في العملية الإبلاغية وبخاصة لدى السامع، أو المتلقي اعتمادا على مدى معرفته لمواطن الحذف أو التقدير وأسبابه والقرائن المتعلقة به ودواعيه كما هو الشأن في فصاحة وبيان المتكلم، جاء في باب القول في الحذف (دلائل الإعجاز).

"هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد من الإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[2].

الاعتماد على معرفة مواطن الحذف ودواعيه، ومدى إدراك وفهم القرائن المصاحبة له، وأعمال العقل بحثا فيه والوقوف على أسرار عدم ذكره، هو رفعة وتعظيم شأن هذه الظاهرة، أي ظاهرة التخفيف في الجملة العربية.

" ويلتقي موضوع الحذف هذا وارتباطه بالسامع بمفهوم الافتراض المسبق الذي هو أحد مجالات اللسانيات التداولية الحديثة"[3].

فكيف يتم تداول الجمل أو الأفعال الكلامية بين المتكلم والمخاطب (المتلقي)؟

ذلك ما سيتضح من خلال مفهوم التداولية ومصطلحاتها.

مفهوم التداولية:

التداول لغة: يعود أصل التداولية إلى اللفظ دول "ومن المصادر المثناة للمبالغة والتكثير، تداول بعد تداول، ومداولة الأمر.

والدولة، الاستيلاء على الأمر، الغلبة، الشيء المتداول... وفي الحرب بين فئتين تهزم هذه مرة، وهذه مرة، والشيء المتداول من المال ونحوه"[1].

"الدّولةُ، الدُّولةُ، ما يتداول فيكون لهذا مرة ولذلك مرة، المال ، ومن البطن جانبه والسرة، والغلبة"[2]

---

[2] المرجع نفسه، ص106.

[3] خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص184.

[1] المعجم الوسيط، ج1، ص304.

ويرجع المصطلح إلى مادة دول وقد وردت في مقاييس اللغة، على أصلين: "أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى آخر، والآخر يدل على ضعف واسترخاء. فقال أهل اللغة، إندال القوم، أذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم، إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدولة والدُّولة لغتان ويقال: بل الدّولة في المال، والدّولة في الحرب... لأنه أمر يداولونه فيتحول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا"[3].

والمفهوم من ذلك هو التناول والانتقال والتحول بعد الثبوت والاستقرار، وقد اُستمِد هذا المفهوم من صيغة تفاعل الصرفية التي تدل على التحول والصيرورة والتنقل من حال لآخر مثلما، يتداول أن ينتقل المال من أحد لآخر والعكس، والتداول تغير الحال من وضع لآخر، وجاء في قوله تعالى: {وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ} آل عمران من الآية 140.

ولا يكاد يخرج عن هذا المعنى كتاب أو معجم في اللغة العربية، يقول الزمخشري "دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم: جعل الكرة لهم عليهم، وعن الحجاج: أن الأرض ستدال منا كما أدلنا منها، وفي مثل يدال من البقاع كما يدال من الرجال... والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم، والدهر دولٌ وعقبٌ، ونوبٌ، وتداولوا الشيء بينهم"[4].

ومن المفهوم اللغوي، يتضح تعدد مجال لفظ دول، وهي الاسترخاء والتحول والتنقل والانتقال والتمكن من حال دون غيرها أو دون أخرى، وجملة هذه المعاني تفضي إلى الانتقال والتحول، والأخذ بالأمر بين شخصين أو أكثر تارة وطورا بالتناوب بينهما إرسالا واستقبالا، فهما وتوضيحا، للوصول إلى الدلائل المقصودة من الرسائل المستعملة والقصدية منها.

واللغة العربية في جميع مجالاتها ومفاهيمها متحولة ومتنقلة من حال لآخر أثناء الاستعمال بين المتكلم (المرسل)، والمتلقي، أو المخاطب (المرسل إليه) ومتداولة بين الناس اعتمادا على فهمها ووضوحها، بل فصاحتها وبذلك يكون مصطلح التداولية أكثر ثبوتا واستقرارا بهذه الدلالة من غيرها من مصطلحات النفعية البراغماتية والذرائعية.

---

[2] جبران مسعود: الرائد، معجم لغوي عصري، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1981، ص686.

[3] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص146.

[4] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة دول، ص198.

ومفهوم التناقل والتحول في الأموال، وكذا الحروب يحقق الغلبة أو الكثرة ورجحان الكفة في الميزان، والملكة، كما أن اللغة كذلك أثارها لدى مستعمليها ومتناقليها، وكأنهم يملكون ناصيتها ويحققون الغلبة في الكلام بينهم كما لو كانت سجالا بينهم، والعمل على تحقيق الفعل بالمعنى الاجتماعي أثناء الاستخدام.

"ولقد تناول (طه عبد الرحمان) هذا المفهوم (التداولي) لتقديم منهج التقريب التداولي للتراث الإسلامي باقتراحه مفهوم المجال التداولي ومما ذكره، أن الفعل تداول في قولنا: (تداول الناس كذا بينهم)، يفيد معنى تناوله الناس وأداروه بينهم، وجعله قسيما للفعل "دار" الذي من دلالته نقل الشيء وجريانه، نحو قولنا دار على الألسن جرى عليها، ليخلص إلى المعنى الذي يحمله الفعل هو التواصل، ومقتضى التواصل إذا أن يكون القول موصولا بالفعل"[1].

والتداول والمداولة والمداولات، وهي جميعا تحمل دلالة تناول قضية أو قضايا قصد الوصول إلى نتيجة من خلال مناقشتها وإبداء الرأي فيها، وطرح مسائلها، وإيجاد الحلول لها بصورة منطقية ومقبولة لترسم في تقرير مرد أثره إلى ما تم إنجازه عبر تناقله وتداوله بين الأشخاص، أخذا وردا عبر قناة اللسان، وهو حال اللغة بطبيعتها تؤخذ من أحد لآخر بجميع فروعها.

وإن لم تكن كذلك لم تعد لغة، وحتى الإشارية منها، غير أن الإشارات وأنواعها رغم أن لها مقاصد ونوايا لدى المتكلم إلا أنها لا تفد السامع أو المتلقي في شيء من حيث الفعل الإنجازي، لأن موضوع البحث حال الدراسة هو الجملة في تداولها بين الأشخاص أو المتكلمين أو الناطقين بها، تلتزم بالضرورة الأفعال المترتبة على الألفاظ المستخدمة وهو جوهر اللسانيات التداولية فيما يوضحه المصطلح اللساني.

التداولية اصطلاحا:

تداول الكثير من المراجع مفهوم التداولية، حيث اتضح أن المفهوم العام لـ Pragmatique، في الدرس اللساني الحديث، يرجع أصلها إلى كلمة Pragmaticus اللاتيني بناء على الجذر Pragma ويعني الحدث Action أو الفعل ثم تحولت الكلمة بفعل ما لحقها إلى معنى التحقيق الفعلي.

---

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص149.

"صارت الكلمة بفعل اللاحقة تطلق على كل ماله نسبة إلى الفعل، أو التحقيق الفعلي أما في الفرنسية فقبل أن تدخل في مجال الدراسات الفلسفية والأدبية، فإنها استعملت في المجال القانوني، وتحديد في عبارة Pragmatique Sanction ، وتعني المرسوم، أو المنشور ونحوه، الذي يهدف إلى تسوية قضية هامة، باقتراح الحلول العملية أو النهائية في الوقت نفسه، ثم كان توظيفها في مجال العلوم البحتة لتدل على بحث، أو اكتشاف، له صفة إمكانية التطبيق العملي، وفي وقت متأخر تسللت الكلمة إلى اللغة المستعملة في عبارات مثل: هذا تفكير عملي، أو شخص عملي"[1].

إن التداولية بمعناها المذكور هي دراسة اللغة، وتحديد البنية اللغوية حال الاستعمال بين المتخاطبين بناء على المفهوم العام لـ Pragmatique في الدراسات اللسانية الحديثة، أي حتما تكون متداولة بين مستخدميها، وبما أن اللسان هو أداة التبليغ وبه يتم الاتصال بغيرنا، وكما أن اللغة هي استعمال يومي مستمر، ولا تتحقق هذه اللغة، وهذا التبليغ إلا ضمن الاستعمال في تفاعل سياقي مستمر بين المتخاطبين، ذلك أن طبيعة اللغة وبخاصة الجملة أثناء التداول تثبت أن لها ظواهر تقوم بدور فعال في تسيير آليات التبليغ والاتصال.

إن تعلق التداولية بالسياق من جهة، والمتكلم من جهة ثانية يعني اختلاف الدلالة بين المدلول للكلمة، والدلالة الحرفية لها، من مثل: شكرا، للذي أحسن صنيعا، فإنه يعي تماما اللفظ الموجه إليه، المحذوف منه والمذكور فمتى يكون الإحساس بالثناء: أثناء هذه العملية، بحسب أنه العبارة تعني حقا الغرض بظهور علامة الاستحسان، والرضي على الوجه، أو ما يدل عليه، وقد يخرج أو يحمل على غير دلالته بمصاحبته علامة الغضب أو التوبيخ، لمن لم يعمل بأمر كان ينبغي أن يحسن فيه، فتلقى العبارة أو الكلمة في اللوم، وغيره كما في قوله تعالى: {ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ} الدخان الآية 49.

تحمل الآية العديد من المعاني والدلالات من باب الإيجاز، والإيجاز أحد مستويات التخفيف، فالله سبحانه وتعالى أخذ الكافر نكيرا وتوبيخا من حيث وضعه عزيزا وكريما، وسيذوق العذاب، وكذلك مثل توجيه الشكر لمن خالف الأمر، أو استهان بقضية، ذلك هو مراعاة مقتضى الحال في الدراسة البلاغية، ومن الناحية التداولية فهناك ارتباط مع البلاغة وبخاصة في علم المعاني، مما لا يدع مجالا للشك، إن البلاغة هي معرفة اللغة أثناء الاستعمال ومعانيها فهي "فن القول" كما

---

[1] نواري سعودي بوزيد: في تداولية الخطاب الأدبي، بيت الحكمة، ط1، الجزائر، 2009، ص18.

يعرفها كثير من البلغاء أو البلاغيين. في مقابل التداولية التي هي دراسة اللغة أثناء الاستخدام أو الاستعمال.

ومن الفن "كل ما يرتبط بالذوق الحسن، والاستخدام الشخصي للغة أي أنه يقابل آثار المتكلمين على كلامهم، وكيف يمكن للمتكلم أن يعدّل من موقف سامعه، وهو مجال التداولية الأوسع الذي حددّه "بيرس" في دراسة العلامات وعلاقاتها بمستعمليها"[1].

كما أنه من القول الذي يشمل الأداء الفعلي للغة، أي دراسة اللغة أثناء الاستعمال، مما يبين الترابط والتقارب بوضوح بين البلاغة والتداولية.

"والتداولية هي أحدث فروع العلوم اللغوية، وهي التي تختص بتحليل عمليات الكلام، والكتابة، ووصف وظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام، مما يجعلها ذات صبغة تنفيذية عملية"[2].

ثم إن ظاهرة التخفيف من الجانب التداولي، تتطلب الاستعمال الجيد للكلام وكذا التلفظ الحسن، دون ما لبس ولا غموض، مع شروط صحة، وتحليل الجمل حواريا، ومن ثم يكون تناول الظاهرة (التخفيف) سواء على مستوى الكلمة أو الجملة، عن طريق فهم وتقدير المحذوف، وتحديد موضعه ودلالته، لأن التداولية تخص دراسة العلاقة بين مستخدمي الأدلة اللغوية وعلاقات التأثير والتأثر بين المرسل والمرسل إليه طرفي الخطاب من حيث عملية التخاطب اليومية واستمراريتها، أو التفاعل النصي المكتوب في إنشاء وإنتاج الخطاب، أو الجملة، والمشاركة فيه بفعالية، مع مراعاة مكونات النحو (التراكيب)، وعلم الدلالة (المعاني) والبراغماتية الأداء الفعلي، بين أطراف الخطاب، في الوقت الذي يجب على المرسل استدعاء واستحضار المرسل إليه ولو ذهنيا على ضرورة الانتباه أو الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو غيره، حتى تتم القيمة التداولية في إنتاج الخطاب أو تأويله، أو القيام بالفعل الكلامي، دون الإشارات التي اهتم بها بيرس في المرحلة الثالثة من وضع نظرياته حول التداولية.

"ويبدو أن اهتمامه الشديد بنظرية الإشارات في الفترة المتأخرة من حياته كان له الأثر الأكبر في التحول من الفهم الإجرائي للقاعدة البراغماتية إلى الفهم المنطقي الخالص، فالبراغماتية في

---

[1] خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص154، 155.

[2] صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، التقديم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص08.

هذه المرحلة تطوير لنظريته المبتكرة في الإشارات، فقد كان ما يشغله في هذا المجال هو اكتشاف طريقة تم بموجبها الاتصال بين الناس، هذا الأخير لا يمكن أن يتم إلا من خلال الإشارات"[1].

لقد وضع بيرس العديد من النظريات في البراغماتية (التداولية) وبخاصة في التصور المنطقي للمعنى، أي التأثير المنطقي دون تأويل يميزه عن أي معنى آخر، حتى تستطيع تعديل السلوك العملي، أو الإجرائي أثناء عملية التواصل وبذلك يكون قد سعى إلى إيجاد أو اكتشاف طريقة جديدة تحدد معنى الإشارات في عملية التواصل والإبلاغ.

وبما أن الدراسة والبحث في موضوع التخفيف في الجملة العربية يكمن في المكتوب أو الملفوظ فقط، فلا حاجة للإشارات رغم أنها جزء من التداولية اللسانية، وهنا يكون الاهتمام بالفعل الكلامي الذي يتعلق الأمر فيه بما تم من خلال استعمال كل الأشكال اللسانية وبخاصة الجملة، والكلمة.

"يتحدد الفعل الكلامي بتعريفات مختلفة تقوي الاختلافات الإبستمولوجية التي انطلق منها الدارسون ومع ذلك فإن المتفق عليه هو أن تكلم لغة ما، أو التحدث بها يعني تحقيق أفعال كلامية أو لغوية... ويعد الفعل اللغوي، محور الدراسات النصية إذ يمثل التأكيد على أشياء أو إعطاء أوامر أو إشارة أسئلة، أو القيام بوعود أو غير ذلك من الأفعال التداولية التي تركز على تأويل النصوص، باعتبارها أفعالا للغة كالوعود، والتهديدات، والاستفهامات، والطلبات، والأوامر"[2].

التداولية منهج إجرائي يساعد على تحليل الخطاب اللغوي، الجملة، النص، في فهم المقاصد التواصلية من خلال مفاهيم الأقوال التي تستعمل في إنجاز الأفعال، بمعنى أن مستعمل اللغة لا ينتج كلاما دالا على المعاني فحسب بل يكون الكلام عبارة عن فعل يمارس ويؤثر هذا ما تدعو له الفلسفة التحليلية لتحقيق الأفعال من خلال الملفوظات من قبل مستخدمي اللغة في مواقف معينة، ولمقاصد محددة، تجاوزا لدراسة البنى التركيبية لذاتها، أو دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها كما جاءت به اللسانيات الحديثة على لسان "دي سوسير".

"إن الدراسات اللسانية للغة ولسانيات النص، وتجاوز البنيوية الصورية هيأ الإجراء لبروز لسانيات تداولية وما انبثق عنها أو تأثر بها من اتجاهات لسانية وظيفية، هذه المرحلة من عمر

---

[1] نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، دت، ص175.

[2] المرجع نفسه، ص189.

اللسانيات الحديثة صنعت أسسها أبحاث فلاسفة المدرسة التحليلية، وبصفة خاصة ج.ل أوستين، و ج سيرل، ومن تأثر بهم أو وافقهم من اللسانيين"[1].

إن وجهة نظر سيرل أن التداولية هي دراسة طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظ بها، وما يحس به المتخاطبون المعنى السياقي والدلالة الحرفية لها، وهو بذلك يؤسس إلى نظرية أفعال الكلام ويتعلق الأمر هنا بمعرفة أشكال اللغة المستعملة "وقد ميز أوستين لذلك بين نوعين من الكلام أو الأفعال الكلامية.

1- أفعال إخبارية تقريرية وصفية، يمكن أن نحكم عليها بالصدق أو الكذب.

2- أفعال إنجازية يمكن أن تكون موفقة أو يمكن أن تكون غير موفقة مثل التسمية أو الوصية، أو الاعتذار، النصح، الوعد، الوعيد، ولابد أن تحقق هذه الأفعال جملة من الشروط، حتى تكون موفقة، وزعها أوسيتن على نوعين هنا:

- الشروط التكوينية (الملاءمة) مثل الإجراء العرفي، كالزواج، والطلاق.
  - يعين الكلام من طرف أشخاص معينة في ظروف معينة.
  - التأهيل لإنجاز الفعل بتنفيذ صحيح.
- والشروط القاسية: وليست لازمة لأداء الكلام بل هي مكملة له لتحقيق صورته خالية من العيوب والإساءات، بحيث يكون المشارك فيها صادقا، فكرا ونوايا"[2].

وقد تناول الدارسون المعاصرون المفاهيم التداولية من الفعل الكلامي، والقصدية، والاستلزام الحواري، والافتراض المسبق، وما ينضوي تحت كل عنصر من هذه المفاهيم، والافتراض المسبق مثلا النافذة أو الباب كمثال للتنبيه: فالافتراض المسبق هنا بين شريكي الملفوظ هو النافذة مفتوحة، أو الباب مفتوح أو العكس، فالعلاقة بين ركني التخاطب هي غلق الباب أو فتحه.

كما أن الاستلزام الحواري هو أن الجملة في بعض المقامات تدل على غير محتواها القضوي، ويتضح ذلك من خلال الحوار بين الأستاذين أ، ب.

الأستاذ أ: هل الطالب مستعد لمتابعة دروسه.

الأستاذ ب: الطالب لاعب كرة ممتاز.

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص35، 36.

[2] عبد القادر قنين، أوستين، نظرية أفعال الكلام، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 1991، ص123.

الإجابة: عند الأستاذ ب تحمل دلالتين في نفس الوقت أحدهما حرفي، والثاني استلزامي.

الدلالة الحرفية: هي أن الطالب لاعب كرة ممتاز، والدلالة الاستلزامية هـي: أن الطالـب ليس مستعدا لمتابعة دراسته"[1].

وتعني الدلالة الحرفية لمعاني وحدات الجملة كما جاءت، فالطالب اسم لشخص يـدرس ولاعب يمارس رياضة كرة القدم بشكل جيد وممتاز.

وأما الاستلزامي، فهي نتيجة اهتمام الطالب بلعب كرة القدم بشكل ممتاز، فهـو لـيس مستعدا لمتابعة الدراسة، ذلك أن الأستاذ ب لما طرح الإجابة، أن الطالب لاعب كرة ممتاز، كانت لزومية لديه بأن فلاح الطالب يكون في الرياضة الكروية، إجابة لما طرح عليه عن مدى اسـتعداد الطالب لمتابعة الدراسة، فاستلزم ذلك أن الطالب غير مستعد لذلك، ومنه نخلـص إلى أن المعـنى المحتمل للعبارة المطروحة، أو الجملة في الاستلزام الحواري، يتضمن معنى صريح، ومعـنى ضـمني قضوي للفعل الإنجازي.

فأما الصريح، فهو ما تدل عليه صيغ الجملة ذاتها حرفيا، مثل: الباب، الأسد، فالأول يدل على لوح الدخول إلى البيت، أو غيره والثاني على الحيوان المفترس، الأسد والمعنى القضوي وهـو مجموع معاني وحدات الجملة إسناديا، فالباب يستدعي حضور المحذوف في ذهن السـامع، مـع الافتراض المسبق لفتحه، فينجز الفعل، بالغلق أي، أغلق الباب.

كما هو الحال في اللفظ الثاني، الأسد، فيفترض أخذ الحيطة والحذر منه، فيكون في ذهـن المتلقي مباشرة، ليتم الحذر من الأسد، ويكون المحذوف هو احذر، والفعل الإنجازي هو الأثر المؤثر به بواسطة الأدوات، كالاستفهام، والنفي والأمر، والنهي والتوكيد والنداء، والإثبات.

وبهذا تكون التداولية مهتمة بتحويل مختلف المواضيع التي تتضمنها الجمل إلى أفعال كلامية مع وجوب ربطها بالقصدية لأن القصد يحدد الغرض من الفعل الكلامي أو اللغـوي، أي مـن الجملة، كما يقوم بتحديد هدف المرسل من خلال الأفعال الكلامية التي يتلفظ بها الأمـر الـذي يساعد كذلك على فهم واستيعاب الرسالة الموجهة إليه.

ومنه يتضح وجوب توفر القصدية والنية لإنجاح الفعل الكلامي، الذي يجب كذلك أن يكون محققا ودالا على معنى يميز الجملة التي يتمكن من استعمالها لفعل كلامي.

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص45.

والفعل الكلامي الكامل يشمل القول والفعل المتضمن في القول، والفعل الناتج عن القول بمعنى أن الفعل يبدأ وينطلق من قول شيء، ذكر جملة معينة يتلفظ بها، والمكتوبة كذلك على اعتبـــار أنهـــا كانت في البدء لفظا ينتج عنها إنجاز فعل معين مرتبط بقصدية اجتماعية، يتضمنها القول الملفوظ، والفعل الناتج عن القول، هو الآثار المترتبة عليه"[1]. وهذا ما نصبوا إلى تحقيقه في الفصل الثالـــث التخفيف في الجملة على المستوى التداولي.

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص58، بتصرف.

الفصل الثاني

التخفيف في الجملة بين النحو والبلاغة:

* التخفيف على مستوى الكلمة نحويا.

* التخفيف على مستوى الجملة نحويا.

* التخفيف على مستوى الكلمة بلاغيا.

* التخفيف على مستوى الجملة بلاغيا.

التخفيف في الجملة بين النحو والبلاغة:

يلجأ علماء النحو العربي واللغة عامة إلى ظاهرة التخفيف التي ينضوي تحتها التقدير والحذف عند إنشاء الصناعة النحوية، وذلك لواقع الاختلاف والتباين بين الأصل والفرع واستعمالاتها في التواصل اللغوي، مع إيجاد دواع وتفسيرات لذلك، حتى لا يقع اللبس ويصعب الفهم، وتختلط الأصول والفروع، من مثل تعذر ظهور علامة الإعراب في الاسم المقصور والاسم المنقوص، فقدرها علماء النحو لما يحدث من صعوبة في النطق بالصوت المعتل، في مثل هذه الأسماء كلفظ فتى، عصا، قاض وغيره، كما هو الحال في الفعل المعتل الآخر واواً أو ياءً، والأمثلة تكثر في كتب النحو والصرف على حد سواء.

وعند الاستخدام اللغوي، أي أثناء عملية التواصل، وهو الذي يعنينا في بحثنا المتواضع يظهر الإعراب كوسيلة من وسائل النحو، كما أنه يعد نوعا من التخفيف لإزالته الغموض الذي يمكن أن يقع في جملة الكلام أثناء التداول، وفي فهم الدلالات، والمقاصد، في الكلمة أو الجملة.

"بل جاوز النحاة النظر في الكلمة المفردة إلى الجملة المركبة عندما أوّلوا بعض الجمل بالاسم المفرد وأعطوها حكمه، إذ أوّلوا الجمل التي لها محل من الإعراب بمفرد قدروه أصلا مستحقا للإعراب"[1].

الإعراب هو عامل سهولة النطق بالكلمات عند استعمالها سواء كان ظاهرا أو مقدرا، كما الإعراب الأصلي، أو الفرعي، وبوسائله المختلفة هو وسيلة أو ظاهرة الخفة أو التخفيف والتقدير جيء به عند الاستثقال أو العسر في النطق خاصة الكلمات التي تحتوي على حروف علة.

"وهو وسيلة للحفاظ على التعادل اللغوي للكلمات داخل الجملة والحفاظ أيضا على التناسق اللغوي للكلمات بحيث يتم هذا التعادل والتناسق في إطار الصورة العامة، وهي مراعاة المعنى المقصود والوصول إليه، دون لبس أو غموض أو إجحاف"[2].

وبما أن الحذف هو وسيلة من وسائل التخفيف في النطق أثناء الاستعمال اللغوي في عملية التواصل أو الوظيفة الإبلاغية، فهو يقع في بعض عناصر الجملة عندما تطول.

---

[1] حسن خميس المالح: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص115.

[2] أحمد عفيف: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص259.

وهذا الحذف سواء كان لحرف في الكلمة أو أكثر، أو في أحد عناصر الجملة الأساسية، أو الفضلة لابد له من شروط.

"وجود دليل حالي... كقولك لمن رفع سوطا "زيدا" أضرب، ومنه قوله تعالى: "قالوا سلاما" أي سلمنا سلاما، أو مقالي، لقولك: لمن قال: من أضرب؟ "زيدا"[1].

وإن لا يؤدي هذا الحذف إلى لبس حتى لا تلتبس المعاني.

وأن لا تكون صورة الحذف مرفوضة، كأن يكون في أكثر من حرف فيحدث الثقل، كما أن الحذف في الكلمة أو الجملة لابد أن يفهم ما يدل عليه من السياق، وحتى يفهم المعنى ويكون قائما في الذهن خاصة، إذا كان الحذف في عنصر رئيسي، والحذف في اللغة ليس اعتباطيا، بل هو قائم على شروط تقوم على نظام اللغة.

التخفيف على مستوى الكلمة نحويا:

يرجع النحاة التخفيف في باب النحو للكلمة إلى عدة أسباب كثقل التقاء الساكنين وتوالي الأمثال، وعدم تجانس الحروف والاستثقال، وكذا طول العنصر اللغوي هي مثل زيادة بعض الحروف في الكلمات لإفادة معنى جديد ليس في أصلها نحو: تثاقل، تتطاول، ونستهل الموضوع، بتخفيف الحروف المشددة أو حذفها، لتغير معانيها في مواضع تخرجها إلى معاني أخرى، يقتضيها السياق.

وهي "إن، أن، كأن، لكنّ" وهي الحروف المشبه بالأفعال.

"أما إن مكسورة الهمزة، المشددة النون" فيجوز التخفيف فيها بحذف النون الثانية، وإبقاء الأولى ساكنة وعندئذ تصلح إن المخففة للدخول على الجملة الاسمية والفعلية، بعد أن كانت مع التشديد ناسخة مختصة بالاسمية"[2].

وفي هذه الحالة يجوز فيها أمران، الأول جواز بقاء المعنى، والحكم كما لو كانت على حالها قبل التخفيف، والثاني جواز حوار بقاء المعنى، دون عملها، وتصبح ملغاة لا عمل لها مثل: إن أبا الطيب لشاعر فذ، أو إن أبو الطيب لشاعر فذ.

ومن نصب "أبا"، على الأعمال ورفع "أبو" على الإهمال.

---

[1] ابن هشام: معنى اللبيب في كتب الأعاريب: تحقيق ح الفاخوري، ج2، دار الجيل، ط2، بيروت، 1998، ص334.

[2] عباس حسن: النحو الوافي، ص173.

وجاء في ألفية ابن مالك وخففت إن فقلّ العمل... وتلزم اللاّم إذا ما تهمل.

فإذا خففت الأكثر في لسان العرب لإهمالها.. وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين إن الثانية...وإذا خففت...إن. فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها، قال تعالى: {وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ} البقرة من الآية 143، وقال الله تعالى: {وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ} القلم من الآية 51، ويقل إعمالها عند العرب، كما يقل ورود الفعل بعدها غير ناسخ، كما في قول الشاعر:

شُلَتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلتَ مُسْلِمَا حَلَتْ عَلَيكَ عُقُوبَةَ المُتَعمِدِ"[1].

يذكر حسن عباس على ضوء ما تقدم: الآية: {وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ} يس الآية 32 فعند تشديد "لمّا" تكون بمعنى إلاّ وإن المخففة حرف نفي... و"كل" مبتدأ و"جميع" خبره، "محضرون" نعت بالواو، لدى ظرف متعلق مضاف و"نا" مضاف إليه مبني على السكون في محل جر"وعند تخفيف "ما" يكون الإعراب "إن" مهملة، "كل" مبتدأ، "اللام" لام الابتداء، وما زائدة لدى ظرف متعلق بمحضرون و"نا" مضاف إليه مبني على السكون في محل جر[2].

وبذلك تكون أن المخففة عادة مهملة لا عمل لها، ويعرب ما بعدها كما لو لم تكن على أساس تشديدها، أو تخفيفها، فالإعراب في الحالتين سيان.

الحرف أنّ: بفتح الهمزة وتشديد النون، فيجوز فيها التخفيف كذلك بحذف النون الثانية وإبقاء الأولى ساكنة، لأن أصلها إنن أي بفك التشديد، وحذف النون الثانية تبقى الأولى ساكنة، فتصبح أن، نحو: أيقنت أن الامتحان صعب.

ويذكر حسن عباس، أنّ، أن المخففة بعدما يدل على اليقين والقطع، مثل أيقن، تيقن، جزم، علم التي بمعنى علم أو أقرّ، اعتقادي لاشك وغيرها من الإدخال أو الألفاظ التي تفيد اليقين،

---

[1] شرح بن عقيل على ألفية بن مالك: تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، بيروت، لبنان، 1985، ص377، 378، 381.

[2] عباس حسن: النحو الوافي، ص677.

نحو: أيقنت أن عدل من الله كل جزائه... وأن تدخل على فعل جامد، أو على ربّ، أو حرف تنفيس، نحو اعتقادي أن ليس لشفقة الوالدين مثيل، وقول الشاعر:

وَإِنِي رَأَيتُ الشَمسَ زَادَتْ مَحَبَةً إِلَى النَاسِ أَنْ لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ بِسَرْمَدِ

وأن يقع بعدها فعل دعاء نحو: أطال الله عمرك، أن هيأ لك المستقبل السعيد.

وأن تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقة بجزء أساسي من جملة أخرى، لا جملة كاملة، بحيث يكون المصدر المؤول من "أن" المخففة والجملة الاسمية التي دخلت عليها مكملا أساسيا كقوله تعالى: {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} يونس من الآية 10[1].

فالمصدر المؤول من أن وما بعدها، واقع خبرا لمبتدأ آخر على اعتبارها مخففة، لا مفسرة الغالب في قول النحاة بعدم إلغائها في هذه الحالات، ولا يكون اسمها إلا ضميرا.... ضمير الشأن، ويحذف وجوبا، كما أن خبرها يكون جملة بنوعيها سواء اسمية أم فعلية مثل:

قوله تعالى: {عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى} المزمل من الآية 20

وفي الآية وضوح الفاصل بينها وبين الفعل، كالسين، وقد، وحروف النفي لا، لن ولم.

وإعراب الآية: "أن مخففة من الثقيلة، والسين عوض من تخفيفها وحذف اسمها ضمير الشأن، وجملة سيكون خبرها في محل رفع". وضمير الشأن عادة ما يكون ضميرا غائبا، كهو أو هي، من مثل: أيقنت أن الامتحان هو صعب على اعتبار أن خبرها يكون جملة كما سبق.

"من أمثلة ذلك، الفعل الدعائي، والجامد:

- ونادى المسلمون أن نصر الله جيوشهم، فالجملة الفعلية خبرها في محل رفع واسمها ضمير محذوف.
- أن ليس لك إلا عملك، ليس لك إلا عملك خبر أنّ واسمها ضمير محذوف.
- أيحسبون أن لن نقدر عليهم، لن نقدر عليهم خبر أن في محل رفع.

وهنا وقع الفصل بينها وبين الفعل الواقع في جملة خبرية".[2]

---

[1] أبو العباس محمد علي: الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب، بين الأصالة والمعاصرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص45.

[2] عبده الراجحي: في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص162.

غير أن بعض النصوص القديمة تخالف هذه القواعد، وبخاصة في حضور الضمير البارز، لكنه يعد شاذ والاعتماد يكون على ما هو شائع ومتداول.

أما الحرف الثالث هو كأنّ، فتخفف نونها المشددة، وتحذف جوازا وتبقى الأولى ساكنة مع الاحتفاظ بمعناها وأعمالها.

"كأنّ فيغلب بها ما وجب لأن لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل نحو قوله:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ اللَونِ كَأَنَ ثَدْيَاهُ حَقَانِ

الواو، واو ربّ المحذوفة، ووجه مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع ظهروها اشتغال المحل، بحركة حرف الجر الزائد، ومشرق صفة، وهو مضاف واللون مضاف إليه، وكأنّ مخففة حرف تشبيه ونصب واسمه ضمير شأن محذوف، والجملة الاسمية خبر كأن أو فعلية فصلت، بقد أو لم، نحو: { كَأن لَّمْ تَغْنَ بِالأمْسِ}يونس من الآية 24[1].

وإعراب الآية، كأن مخففة من كأنّ واسمها ضمير الشأن المحذوف تقديره هي (الأرض)، لم تغن بالأمس جملة فعلية منفية في محل رفع خبر كأن. وترد قد قبل الماضي، ولم قبل المضارع، نحو: كأن قد لمع ضوء من وجهها، وكأن لم يكون يوما ولم يحيا.

فعندما تخفف كأن يكون حكمها في العمل مثلما الحال في حكم أن المفتوحة ويكون خبرها جملة فعلية تفصل بإحدى الحروف، قد، ولم، أو جملة اسمية لا فاصل بينها وبين جملة خبرها. أما الحرف الرابع: لكن، الذي يفيد التأكيد، وتعمل عمل إن، فتنصب وترفع، فتخفف نونها المشددة، فتحذف المفتوحة، الثانية، وتبقى الأولى الساكنة.

"ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها –في الرأي الأقوى- وزوال اختصاصها بالجملة الاسمية فتدخل على الاسمية وعلى الفعلية وعلى غيرهما، ويبقى لها معناها بعد التخفيف وهو الاستدراك، ومن الأمثلة قول الشاعر:

وَلَسْتُ أُجَازِي المُعْتَدِي بِاعْتِدَائِهِ وَلَكِنْ بِصَفْحِ القَادِرِ المُتَحِلِمِ"[2]

فعندما تخفف لكنّ يقل التأكيد بها، لأن المشددة، أكد من المخففة.

---

[1] ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص284، 285.

[2] حسن عباس: النحو الوافي، ص684.

يذكر أبو العباس محمد علي: أنها تخفف فتعمل وجوبا عند الجمهور وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية والمفردات، وبتخفيفها يخف الاستدراك، فإن الثقيلة أكد من الخفيفة، قال تعالى:

{وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ} الزخرف الآية 76.

ولكن: حرف ابتداء لتخفيفها لمجرد إفادة الاستدراك، وكانوا: كان واسمها وهم ضمير، والظالمين: خبر كان منصوب بالياء"[1].

أما فيما يخص لكن بصفح القادر المتحلم، والجار والمجرور، بصفح متعلق بمحذوف مقدر على أنه فعل إجازي، أي ولكن إجازي بصفح القادر المتحكم.

وهو الغاية من البحث في الحذف والتقدير، والتخفيف.

يتبين أن الحذف على مستوى الكلمة يخص الحروف، والحركات، كالتنوين، واستعمال الجمل وغيره، غير أن الحركات لا تفيدنا من ناحية الدراسة البلاغية: فالاعتماد إذا هو الحروف.

وبذلك نأتي على حذف حرف التاء في أول الفعل المضارع عند التقاء المثلين أو الأمثال المتوالية لأنه يكره اجتماعها معا، فيتم حذف الثاني طلبا للخفة عادة، حتى يستوي النطق ففي قوله تعالى:

{فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى} عبس الآية 06

وقوله تعالى: {فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى} عبس الآية 10

وقوله تعالى: {تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ} الملك من الآية 10

الأفعال، تصدّى، تلهى، تميز، وردت في الآيات على غير أصل لها، ومخالفة له وأصل الأفعال تتصدى، تتلهى، تتميز، ويكثر ورودها في القرآن الكريم، من مثل "أفلا يذكرون" التي أصلها تذكر، يتذكر، اكتفاء بتاء واحدة مع فهم أصل الأفعال في سياقاتها جاءت محذوفة التاء الأولى.

وعلى اعتبار قاعدة العرب التي تمج التقاء المثلين، فإن حذف هذه التاء في أول الأفعال المذكورة جائز بحيث أن الفعل "تذكرون" ورد كذلك، وورد تتذكرون في القرآن الكريم، وتعرف كأن لم تكن على أصلها أي على الحال التي هي عليها، تميز، فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره هي وجوبا.

والأفعال المعتلة التي علتها فاءً، أي المعلتة "الفاء" (فعل) مثل وصل، وقف، وعد، ورث، وغيره، يحذف الواو في المضارع فتصبح، يصل، يقف، يعد، يرث، التي في الأصل يوصل، يوقف،

---

[1] أبو العباس محمد علي: الإعراب الميسر، ص46.

يوعد، يورث، والملاحظ أن هذه الأفعال معتلة فاء المضارع واواً، استكراها لوقوع الواويين يـاء وكسر، حذفت ليصبح الفعل يعد، يرث، يصل، يقف، في المضارع.

"وجعل العرب سائر المضارع تابعا ليفعل فحذفوا الواو لئلا يختلف المضلع في البناء فقـالوا أعد، ونعد، وتعد، وإن لم تكن هناك ياءً وهذا الحذف في سائر المضارع ليس للاسـتثقال، بـل لتساوي أحوال الحروف المضارعة، في حذف الفاء معها"[1].

وأما الأفعال التي على وزن أفعل، أكرم... يكرم، فتحذف همزته في المضارع والأمر واسم الفاعل، واسم المفعول، جاء في أوضح المسالك، ثلاث مسائل حذف الحرف الزائد، وحذف فاء الفعل، وحذف عين الفعل.

"فأما الأول: "تحذف الهمزة من أمثلة المضارع، ومثالي وصفه، أعـني وصـفي الفاعـل والمفعول، تقول: أكرم، ونكرم، ويكرم، وتكرم، ومكرم، ومكرم...

الثانية: تتعلق بفاء العمل وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا واوي الفاء، مفتوح العين، فـإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع وفي الأمر، والمصدر... تقول يعد، وتعد...

والثالثة: تتعلق بعين الفعل، إذا كان ثلاثيا مكسور العين... وذلك نحو ظل، يقول ظللت، وظلت وظللت في الماضي، وإذا كان مضارعا أو أمرا، اتصل بنون النسوة..

تقول: يقررن، ويقرن، بجواز الوجهتين..."[2].

ومن أمثلة حذف تاء الفعل في أوله، ففي تجلي الشمس، يحتمل كون تجلي ماضيا تركـت التاء من آخره لمجازيه التأثيث، وكونه مضارعا أصله "تتجلى" ثم حذفت إحدى التاءين على حـد قوله تعالى: "نارا تلظى" ولا يجوز في هذا كونه ماضيا، وإلا لقيل تلظت لأن التأنيث واجب على المجازي إذا كان ضميرا متصلا، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأول تعلم فساد قول من استدل على جواز "قام هند"[3].

ففي الآية: {فَـأَنـذَرْتُـكُمْ نَـارًا تَـلَظَّى} الـلـيـل الآيـة 14، كون النار اسم مؤنث فلو كان الفعل ماضيا، لجاء خلاف التأنيث – وهو عكس القواعد- لقيل، تلظت وعليه يكون مضارعا، الذي أصله تتلظى... هو نوع وعلامة رفعة ضمه مقدرة منع

---

[1] أحمد عفيفي: التخفيف في النحو العربي، ص220.

[2] ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص405، 406، 407.

[3] ابن هشام: معنى اللبيب، ص275.

ظهورها التعذر... وجاءت التاء محذوفة على الجواز بمعنى أنها قد تثبت في مواضع أخرى من مثل: قوله تعالى: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} عبس الآية 03 حذفت التاء في "يزكى" التي أصلها "يتزكى".

وفي قوله تعالى: {الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى} الليل الآية 18، والمعنى للفعلين يزكى، ويتزكى، ففي الأولى: يزكى: "يتطهر بما يتلق من الشرائع من بعض أضرار الإثم.

ويتزكى من الزكاء أي يطلب أن يكون عند الله زاكيا ولا يريد به رياء ولا سمعة"[1].

وفي كلتا الحالتين: المعنى الواحد، إن المال يراد من وراء دكاته الطهارة والتقرب من الله دون رياء ولا مظاهر، لقوله تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم} التوبة من الآية 103. كذلك حذف التاء من الفعل، استطاع، كما وردت في القرآن الكريم، قال تعالى: {مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْراً} الكهف من الآية 78، بثبوت التاء الواقعة بين السين والطاء، وقوله تعالى: {ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْراً} الكهف من الآية 82 ، وقوله تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً} الكهف الآية 97.

إن ثبوت التاء في الآية الأولى "لم تستطع" فهو الأصل الجمالي، استطاع يستطيع وأما حذفها في الثانية، لم تسطع في المضارع والجزم، وفي الماضي في الآية الثالثة والرابعة، فذلك ما ذكره الزمخشري في الكشاف، "فما اسطاعوا" بحذف التاء للخفة لأن التاء قريبة المخرج من الطاء... وأما من قرأ بإدغام التاء في الطاء، فملاق بين ساكنين على غير الحد"[2].

يتضح أن حذف التاء في الفعل المضارع أو الماضي، يرد إلى النقاء الساكنين في الغالب أو لنقل النطق في تلاقي المثلين، أو لقربها من مخرج الحرف الذي يليها ويبقى معناها قائما، وحكمها الإعرابي أي الفعل على الحال التي هو عليها، مثل: لم تستطع، فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على أخره وفاعله مستتر فيه، بمعنى أن الإعراب لا يتغير بتغير حرف في أو بحذفه من أول أو وسط الكلمة.

---

[1] الزمخشري: الكشاف، ج4، ص702، 768.

[2] الزمخشري: الكشاف، ج2، دار إحياء التراث العربي، ط2، لبنان، 2001، ص698.

وقد تحذف النون في بعض المواضع وذاك لضرورة وخاصة منها الشعرية، كقول النجاشي وهو قيس بن عمر من بني الحارث:

"فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ اَسْتَطِيعُهُ وَلاَكِ اَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكِ ذَا فَضْلٍ

يريد لكن، والأصل لكن اسقني، التقى ساكنان نون ولكن وسين اسقني، وكان في التخلص من الساكنين أن يكسر نون لكن، فلما اضطر الشاعر لإقامة الوزن حذف النون من لكن..."[1].

وتعرف في هذه الحالة أداة استدراك مني على حركة الحرف المحذوف.

جاء حذف نون الوقاية في الألفية يقول الصنف.

وَلَيتِني فَشَا وَلَيتِي نَدَرَا وَمَعَ لَّعلَ أَعكِسْ وَكُنْ مُخبِرَا

فِي البَاقِيَاتِ وَاضطِرَارًا خَفَفَا مِنِى وَعَنِي بَعضَ مَن قَد سَلَفَا

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف، فذكر ليت وإن نون الوقاية لا تحذف منها إلا ندورا... قال الله تعالى: "يا ليتني كنت معهم".

وأما لعل فذكر أنها بعكس ليت، فالفصيح تجريدها من نون الوقاية كقوله تعالى: حكاية فرعون: "لعلي أبلغ الأسباب" ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات، أخوات ليت، لعل، وهي إن، أن، كأن، لكن، فتقول إنني، إني، وأني، وأنني، وكأني، وكأنني، ولكني، ولكنني"[2].

بيد أن الحروف التي فيها الخيار وما حذفت فيها النون، إلا تخفيفا لمقتضى النطق من ناحية، ولتشبيهها باللام من جهة أخرى، وبخاصة في لعل التي تحذف منها وجوبا.

"وقد خففت مع اللام تشبيها بالنون فقالوا لعلّي وأصلها لعلني وحذفوها مع ليت لأنها أخت لعل مثل:

كَمُنيةِ جَابِرَةٍ إِذْ قَالَ لَيتَي أُصَادِقُهُ وَأَفقِدُ جُلَّ مُالِي"[3].

---

[1] أبو القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري: شرح ملحمة الإعراب، تحقيق وتعليق، بركات يوسف لعبود، المكتبة العصرية، بيروت، 2005، ص290 مع التهميش.

[2] شرح بن عقيل، ص110، 112، 114.

[3] ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القاسم، ط2، دمشق، 1993، ص530.

إن حذف حرف النون من الكلمة مثل: لكن ونون الوقاية لإيراد منه سوى التخفيف على الغالب، فالحذف واقع في لكن التي تفيد الاستدراك وكلها كذلك ينصب المبتدأ وسمي اسمها وترفع الخبر وسمي خبرها كما هو الحال في إن وأن على الأعمال.

"واعلم أن تعلق التمني بالمستحيل، وتعلقه بالممكن قليل وتعلقه بما يجب أن يكون غير جائز، أن الترجي الذي يستعمل لعلّ في الدلالة عليه مخالف التمني... أما الترجي فيكون في الأمر الممكن المستقرب حصوله لا الحال ولا المستعد، فإن قلت فقد قال الله تعالى على لسان فرعون فالجواب: إن الله تعالى قاله على لسان فرعون على قدر عقل هذا الجاحد فهو يقول ذلك جاهلا أن لا يكون ولعله لعتوه وطغيانه كان يظنه قريب الحصول"[1]. وتحذف النون الأصلية أيضا كما جاء في قوله تعالى: { وَ الْمُقِيمِي الصَّلَاةِ } الحج من الآية 35 إذ لو كانت مضافة لجاءت مجرورة، ولما كانت الصلاة ميمونة، كان الحذف للنون تخفيفا لا غير. وحذف النون من آخر الفعل الناقص "كان" وارد في القرآن الكريم، ولم لك ذلك كذلك إلا للتخفيف وهو من سنن العرب، إذ الجنوح للأخف والأسهل من وسائل تسهيل النطق باللغة. "وحذف نون مضارعها المجزوم، وصلا إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب متصل، ومنها جواز حذف آخرها وذلك بخمسة شروط، وهي أن تكون بلفظ المضارع وأن تكون مجزومة وأن لا تكون موقوفا عليها، ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن وذلك كقوله تعالى: { وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً } مريم من الآية 20[2]. ويقول ابن مالك:

"وَمِنْ مُضَارَعٍ لَكَانَ مُنْجَزِمْ تُحذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذفُ مَا الْتَزِمْ

ومن مضارع خرج به كان التي بلفظ الماضي، وخرج به "كن" التي هي بلفظ الأمر واشترط – ابن مالك رحمه الله- أن يكون مجزوما فلا تحذف نون المرفوع ولو بلفظ المضارع ويشترط ألا يليه ساكن، فإن وليه ساكن لم تحذف، ولابد أن يليه متحرك مثال ذلك قوله تعالى: { إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلّهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ } النحل الآية 120، فلماء جاء القرآن الكريم بحذف النون وإبقائها، علم أن حذفها ليس بواجب ولكنه جائز"[3].

---

[1] ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 207.

[2] المرجع نفسه، ص192.

[3] محمد بن صالح العثيمين: شرح ألفية بن مالك، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 2008، ص240.

إن حذف نون كان فجائز وبالشروط السالفة الذكر.

ومن ناحية الأصل، فكان مضارعه يكون، وعند دخول الجازم عليه يصير لم يكون ولابد من التخلص من التقاء الساكنين، الواو، والنون، فتحذف الواو وجوبا فلا يصح حذف الثاني دائما، فيبقى "أكو" وهذا غير جائز وبذلك يكون الفعل على صورته، لم "أكن" فجاز بعد ذلك حذف النون للتخفيف وإما إعرابها فيكون الفعل: "لم أك" فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة واسمها محذوف مقدر حسب السياق، للفعل الناقص.

ويقع الحذف تخفيفا في الحروف من الكلمة في العديد من مواضع الكلم، إذ "أن من سنن العرب أن تحذف الألف من ما.. إذا استفهمت بها، فتقول: بم، ولم، ومم، وعلام، وفيم، قال تعالى: {فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا } النازعات الآية 43، وكما قال عز وجل: {عَمَّ يَتَسَاءلُونَ } النبأ الآية 01، أي عن ما، فأدغم النون في الميم، ومن الحذف والاختصار حذف حرف النداء، كقولهم: زيد تعال وعمرو اذهب، أي يا زيد، ويا عمرو، وفي القرآن {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} يوسف من الآية 29 أي يا يوسف"[1].

فحذف الألف من أدوات الاستفهام المذكورة آنفا إنما يراد بها الاختصار والتخفيف في النطق والتنبيه كذلك لهذا الحذف ليعمل السامع مستمدا ومجينا عما أثر فيه من خلال الاستفهام، كما هو الحال في حذف حرف النداء الذي يؤول إلى شد الانتباه أكثر من قبل المتلقي، الذي يختص أحيانا بحذف حرف أو أكثر من اسمه المنادى.

مثلما تحذف أداة النداء جوازا وحذفت في القرآن الكريم مع "ربّ" الآمرة واحدة في قوله تعالى: {وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً } الفرقان الآية 30.

وما دون ذلك فهي محذوفة تخفيفا لقوله تعالى: {رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ} البقرة من الآية 286.

---

[1] أبو منصور عبد الله الثعالبي: فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق حمد وطمّاس، دار المعرفة، ط2، لبنان، 2007، ص384.

جاز أيضا حذف الياء من الاسم المنادي المنسوب إلى النفس أي إلى المتكلم مثل: يا غلام والاكتفاء بكسرة عوضا عن الحرف المحذوف، وهو وجه التخفيف في المنادى المذكور، يعني ذلك "إذا ناديت الاسم المضاف إلى نفسك كقولك يا غلام جاز لك فيه أربعة وجوه، أحدها وهو أجودها، أن تحذف الياء ونكتفي بالكسرة كما قرئ "ياعباد فاتقون"، والوجه الثاني أن تثبت الياء ساكنة كما قرئ "يا عبادي لا خوف عليكم"، والوجه الثالث أن تثبت الباء مفتوحة كما قرئ "يا عبادي الذين آمنوا "، والوجه الرابع: أن تبدل الكسرة فتحة والياء ألفا فتقول: يا غلاما، يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله" والأصل: يا حسرتي، ومثله يا أسفا على يوسف"[1].

وما يهمنا من جانب التخفيف فيما ذكر هو الوجه الأول والرابع، حيث يتم حذف الياء من آخر الاسم المنادى المنسوب إلى النفس أي المضافة إلى يا المتكلم كقوله تعالى: {قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ} الزمر من الآية 10

ويعرف الاسم المنادى محذوف الياء مبني على ما قبل الحرف المحذوف في محل نصب، ولعلامة يمنع ظهورها لاشتغال المحل بالحركة المناسبة (الجر) للياء المحذوفة.

وكذلك الوجه الأخير الذي تقلب فيه الياء ألفا، كقوله تعالى: {وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ} يوسف الآية 84 ويكون الحذف سواء كان في حرف النداء أو في حرف من المنادى المنسوب إلى النفس، تخفيفا على النطق، وتسهيلا على الاستيعاب، وتحسينا لصوغ اللفظ، كما هو الحال في الترخيم.

"الترخيم بهذا المعنى اسم قديم، فقد روي أنه قيل لابن عباس رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه: قرأ: "وقالوا يا مال ليقض علينا ربّك"، يا مال بحذف الكاف وكسر اللام، فقال ابن عباس رضي الله عنه "ما اشغل أهل النار عن الترخيم"[2].

والترخيم هو حذف حرف أو أكثر من آخر الاسم المنادى أو هو حذف جزء من المنادى في آخره، وقد يحذف حرف أو حرفين أو كلمة، ويراد بذلك التخفيف والتسهيل والمدح.

---

[1] أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري: سرج ملحمة الإعراب، ص223، 224.

[2] أحمد ناصر أحمد ناصر: النحو الميسر، حاشيته، ص332.

"ومن خصائص النداء، الترخيم إلا إذا اضطر الشاعر في غير النداء، وله شرائط، أحدها أن يكون الاسم علما، والثاني أن يكون غير مضاف، والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغاثا، والرابعة أن تزيد عدته على ثلاث أحرف إلا ما كان في آخره تاء التأنيث، فإن العملية، والزيادة على ثلاثة فيه غير مشروطتين... والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتياط، ثم إما أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير وهو الكثير، أو يجعل ما بقي كأنه اسم برأسه فيعامل بما تعامل له سائر الأسماء"[1].

ومن أمثلة ما حذف منه حرف نقول في ما أخره تاء تأنيث، كعائشة وفاطمة، يا عائش، يا فاطم، كقول امرئ القيس:

أَفَاطِمُ مَهلاً بَعضَ هَذَا التَدَلُّلِ وإِنْ كُنتِ قَدْ أَزْمَعتِ صَرمِي فَاجْمَلِي

وفيما عداه أن يكون مبنيا على الضم، وعلما، وعدد حروفه أكثر من ثلاثة، فتقول في جعفر، وحارث، يا جعف، يا حار، كذلك في صاحب: يا صاح، كقول الشاعر:

يَا صَاحُ هَذِي القُبُورُ تَمْلأُ الرُحُبَ فَأَيْنَ القُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادِ

ومما حذف منه حرفان وشروط أربعة: أن يكون الحرف أصلها، مثل: عثمان، ومروان، وفي غيره كمختار، لأن الحرف المعتل أصلي، منقلب على ياء.

وأن يكون الاسم كذلك ساكنا، وعدد حروفه أربعة أو أكثر "فيقول في عثمان، سليمان، ومنصور، يا سلم، يا عثم، يا منص، وتحذف الكلمة ترخيما، وذلك في المركب تركيبا مزجيا، فتقول في معد يكرب، وحضر موت يا معدي، يا حضر"[2].

والحذف للحرف، أو أكثر أو الكلمة، هو تخفيف وتسهيل في عملية الإبلاغ عن طريق التلفظ، ومن التخفيف بالحرف للكلمة، قوله تعالى: { أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} النمل من الآية 25، وفي هذه الحالة دخلت الأداة على الفعل (أداة النداء)، وهي في الأصل تدخل على الأسماء، فكان لابد من التقدير لكلمة محذوفة، وهي ألا يا هؤلاء أسجدوا، ذلك أن الفعل الوارد بعد أداة النداء، أمر، مقصود به الدعاء، ويرد كذلك ماضيا، مثل: يا حبذا حيل الربان من حيل، وحبذا ساكن الريان من كان.

---

[1] الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، قدم له وبوبه، د. علي بوملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2003، ص71.

[2] أحمد ناصر أحمد ناصر: النحو الميسر، مرجع سابق، ص334.

والتقدير كذلك بعد حرف النداء، هؤلاء أو هذا، يا هذا، حبذا..

"إذا كان حذف أحد أجزاء الكلمة بعد مظهرا من مظاهر الخفة أو التخفيف، وكان هذا التخفيف ناتجا عن الثقل النطقي للكلمة، داخل التركيب مادام هذا الحذف من أهم نتائج الثقل، سواء كان الحذف للكلمة أو للجملة داخل التركيب مادام هذا الحذف لا يؤثر على وضوح معنى العبارة أو لفظها بإبهام أو ليس إجحاف بالمعنى أو اللفظ حيث أن هذا الحذف يتم لوجود دليل أو قرينة على المحذوف فيستبين المعنى، وربما ثم الحذف، وعوض عنه شيء أكثر خفة من المحذوف، مثل التنوين، أو التنغيم، الذي تعتمد عليه العبارة في معناها حينئذ حيث يصبح أحدهما دالا على المعنى المراد، لأن له دور كبير في حذف أحد أجزاء الجملة"[1].

إن أسباب الحذف كظاهرة لغوية يكمن وراءها التخفيف والإيجاز والاختصار للعبارات والتراكيب لطول عنصرها اللغوي، ذلك للحرص على الواقع من قبل العرب نطقا، واللغويين تعقيدا، وفي الحذف تخفيف من طول العبارة، أو ثقل الكلمة تحت طائلة التحليل والكشف للعلاقات التي ترتبط بالمعنى بين الوحدات اللغوية.

ولأسباب كانت سبيلا للحذف في الجملة العربية، نذكر على سبيل الحصر منها، كثرة الاستعمال وشيوع السماع، وكثرة الاستخدام، كل ذلك أدى إلى الحذف تخفيفا على اللسان، نطقا وكتابة.

التخفيف على مستوى الجملة نحويا:

يتجلى الحذف والإيجاز والاختصار سببا بينا لحدوث ظاهرة التخفيف التي يلجأ إليها النحاة في ضبط النظام اللغوي، وأوردوها في كثير من مصنفاتهم محافظة على جوهر الخفة من ناحية، ونأيا منهم عن الثقل في النطق من ناحية ثانية، ثم أن العرب تجنح إلى كل ما هو أسهل وأقصر لبلوغ القصد من المعنى المرسل، أو المراد، وهذا اللجوء إلى الحذف في أحد عناصر الجملة العربية، أي في أحد أركانها الأساسية أو في الفضلات، لا يكون إلا شروط وأساس هذه الشروط هو عدم التأثير به في المعنى، أي أن الكلام بعد الحذف لا يقع فيه اللبس ولا ينجرف عن المعنى المراد.

ومنه عدم خلط المعاني بعضها ببعض، وأن لا يؤدي المعنى إلى غموض وإبهام مثل: حذف المنادي، لأن الفعل المحذوف المقدر بأدعوا أو أنادي، ناب عنه حرف النداء، وهو العامل في المنادى

---

[1] أحمد عفيفي: التخفيف في النحو العربي، ص274.

الذي أصله مفعول به، فإذا حذف المنادى، والعامل محذوف أصلا، اختلط المعنى بغيره، وحدث الغموض، وقد أجاز بعض العلماء حذفه إذا وقع بعد حرف النداء، ما يدل على الدعاء من جملة أو أمر، كقوله تعالى: "ألا يسجدوا لله" كما سبق، كما أن العائد الذي يعود على الاسم الموصول من صلته غالبا ما يكون ضميرا متصلا، مثل "الذي قرأت نصا" حذف الضمير في قرأت والأصل قرأته، فلا يجوز أن يكون المحذوف مؤكدا، كأن تقول: الذي ضربت زيدا نفسه أو الذي ضربت نفسه زيدا، فيتداخل المعنى بين ضرب زيد، أو ضرب النفس، وعليه لابد من ذكر العائد.

"من المعلوم أن المحذوف مع وجود الدليل عليه يميز له المذكور من الكلام ذلك لا يجوز توكيد الشيء المحذوف"[1].

وليس القصد بالحذف أو التخفيف في الجملة الحركات الإعرابية، أو التنوين، الإبدال والإعلال، أو كالنقاء الساكنين وإنما الاعتماد في ذلك على تبيان الظاهرة في حذف الكلمة بكاملها أو الجملة بكاملها، سواء كان ذلك اسما، أو فعلا، نطقا أو كتابة.

يقول عز في علاه: {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً }مريم الآية 69.

التقدير والله أعلم في قوله: أيهم أشد، هو: "أيهم هو أشد"، فالضمائر من الأسماء والضمير هو: مبتدأ مرفوع، محذوف تخفيفا، وأشد خبر للمبتدأ المحذوف، كما هو الحال في مثل من سأل: أين الطالب؟ فيجاب في القسم، ليكون الأصل، الطالب في القسم، والطالب المقدر المحذوف مبتدأ مرفوع خبره، نسبة الجملة في القسم المتعلق بمحذوف على التقدير موجود، والحذف في هذه الحالات جوازا.

كذلك "قوله تعالى: {وَمَا أدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ } الهمزة الآيتين 05 -06، أي هي نار الله الموقدة، ومنه الحذف بعد فاء الجواب كقوله تعالى: {وَ إِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ } البقرة من الآية 220 ، أي فهم إخوانكم.."[2].

---

[1] أحمد عفيفي: التخفيف في النحو العربي، ص278.

[2] صبحي التميمي: هداية السالك في ألفية ابن مالك، ج2، دار البعث، ط2، قسنطينة، الجزائر، 1990، ص56.

والإعراب: الفاء واقعة في جواب الشرط، هم ضمير منفصل مبتدأ مرفوع، وإخوانكم: خبر مرفوع وهو مضاف والكاف: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع، والمبتدأ هم محذوف أصلا.

ويحذف المبتدأ كذلك إذا كان الكلام متضمنا معنى القسم، أو الخبر موحيا به (كقولك: في ذمتي لأفعلن كذا، والتقدير في ذمتي قسم أو يمين لأفعلن كذا، ويكون الإعراب: في ذمتي جار ومجرور، والياء في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة في محل رفع خبر مقدم وجوبا، والمبتدأ الموجز وجوبا تقديره قسم أو يمين، وإذا كان الخبر مخصوصا بالمدح أو الذم كقولك: نعم الرجل خالد، ويئست الفتاة الكاذبة فكل من خالد والفتاة، خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديرها في المثال الأول: نعم الرجل هو خالد، وفي المثال الثاني: يئست الفتاة هي الكاذبة.

"والإعراب: خالد خبر مرفوع بالضمة الظاهرة لمبتدأ محذوف وجوبا، والكاذبة خبر مرفوع بالضمة الظاهرة لمبتدأ محذوف وجوبا"[1].

فالحذف دون الذكر في كل الأمثلة السابقة تخفيف واختصار لأنه لن يكون هناك غموض لدى المتخاطبين في معرفة المخبر عنه، ذلك أن القرينة التي تدخل على المحذوف موجودة معنى القسم أو المدح أو الذم وغيره لدى المتحدثين فلا ضرر في الحذف ، والحذف في القرآن الكريم يكثر على سبيل الإيجاز والاختصار تخفيفا للنطق وسهولة في القراءة، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً } الفرقان الآية 05، وقوله تعالى: {سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ } النور الآية 01، والتقدير في الآية الأولى "هي أساطير الأولين" وفي الآية الثانية " هي سورة"، والضمير المقدر في الآيتين مبتدأ محذوف خبره في أول كل آية.

أما قوله تعالى: { فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ } يوسف من الآية 18، والملاحظ أن كلمة صَبْرٌ: هي مصدر للفعل صَبَرَ، فالحذف يكون وجوبا إذا كان الخبر كذلك والتقدير والله أعلم، صبري للدلالة على القرنية اللفظية أو حالي أو أمري للدلالة على القرينة المعنوية.

---

[1] أحمد ناصر أحمد ناصر: النحو الميسر، ص153- 154.

والإعراب يكون صَبْرٌ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على أخره، والمبتدأ محذوف تقديره صبري، أو حالي أو أمري، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف والياء مضاف إليه.

ويحذف المبتدأ وجوبا أيضا " بعد لاسيما إذا كان المستثنى بها مرفوعا نحو: أكرم الزعماء لاسيما سعد، أي هو سعد"[1].

فالحذف في الكلام هو مظهر من مظاهر التخفيف حفاظا التناسب القائم من وحدات الجملة، كما هو الحال في الإعراب التقديري الذي هو تخفيف على الناطق اللغوي ويقبلها الذوق العربي في لغته السامية.

ويحذف الخبر أيضا كأحد ركني الجملة الاسمية الأساسين في مقابل حذف المبتدأ كما سبق، اختصارا وطلبا في التلفظ و"يحذف للعلم بالمحذوف ولا يكون معلوما إلا إذا وجد الدليل على الحذف، مع عدم تأثر المعنى بالحذف... ومنه قوله تعالى: { مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأنْهَارُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا } الرعد من الآية 35 أي وظلها دائم، فحذف الخبر اختصارا لدلالة خبر المبتدأ الأول عليه"[2].

والاختصار من مظاهر التخفيف لأنه من مآثر النفوس أن تمثل إليه في الاستعمال اللغوي، ويحذف الخبر كذلك إذا كان الدليل قائما ويفهم من سياق الكلام، وأيضا "إذا كان المبتدأ صريحا في القسم، نحو: وأيمن الله لأنصفن المظلوم، أي وأيمن الله يميني، وإذا كان المبتدأ بعد "لولا" نحو: لولا الجند ما حافظت أمة على استقلالها، أي موجود، وإذا كان المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو تدل على المصاحبة نحو: كل إنسان وماله مقترنان"[3].

الحذف هاهنا في مثل هذه الحالات هو عين التخفيف لئلا يكون طولا في اللفظ واشتغالا في التلفظ، أما الإعراب فيكون على النحو التالي: لولا: أداة امتناع لوجود أي لولا وجود الجند لما حافظت أمة على استقلالها، بمعنى لولا الجند موجود، والجند: مبتدأ مرفوع وخبره محذوف مقدر

---

(1) أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، ص108.

(2) صبحي التميمي: هداية السالك في ألفية ابن مالك، ص57.

(3) المرجع نفسه، ص58.

بموجود، وكل في الجملة السابقة مبتدأ مرفوع وهو مضاف، وإنسان مضاف إليه مجرور، والواو: حرف عطف، وعمله: معطوف على كل المبتدأ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره مقترنان.

وللإشارة فإن حذف الخبر في الجملة أو المبتدأ، يدل على معرفته من قبل المتخاطبين والمراد هو التخفيف، ذلك لولا مثلا تقيد الامتناع، أي النفي مع القطع، للمحافظة على الاستقلال للأمة، ألا بوجود الجند، ولم تم نفي الوجود للجند، كأن تقول: ولولا عدم وجود الجند ما حافظت، لفسد المعنى، ولذلك جاء الحذف للخبر وجوبا دلّ عليه المبتدأ، ولا يجب تأكيد النفي بالنفي، "فكل ما حذف فلا يجوز توكيده لتدافع حالته به من حيث التوكيد والإسهاب والإطناب، فالحذف للاختصار والإيجاز"[1].

ويمكن القول بان الحذف هو سبيل أيضا للاختصار، زيادة على التخفيف وطلبا له ما دامت الحاجة إليه عند العرب، أي ناطقي اللغة العربية ومستعمليها في الوظيفة الإبلاغية، ما لم يكن هناك لبس أو غموض، وقد تحذف الجملة الاسمية بكاملها (المبتدأ أو الخبر معا) للعلم بهما من الدلالة السابقة للمحذوف "ومن ذلك قوله تعالى: { وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ} الطلاق من الآية 04 والتقدير: واللائي لم يحضن "فعدتهن ثلاثة أشهر" فحذف المبتدأ والخبر، لدلالة ما قبله عليه، ومنه قولنا نعم في جواب من سأل: هل الطالب مجتهد فتجاب نعم، والتقدير "نعم الطالب مجتهد" فحذف المبتدأ والخبر للعلم لهما"[2].

وهذا ما جعل السيوطي يؤكد أن الاختصار "هو مقصود العرب وعليه مبنى كلامهم"[3].

إن حذف أحد أركان الجملة الاسمية أو الركنين معا، مسند أو مسند إليه أو كليهما مدعاة لطلب الخفة وفق شروط سبق ذكرها، ومراعاة للثقل الذي تمجه اللغة، وهذا يظهر أن قواعد اللغة العربية ليس فيها تعارض، بالذكر أو الحذف، فهي قائمة على دقة كبيرة في وضع أحكامها، وترتيب فواصلها متناسبة لا تناوئ فيها إلا ما كان شاذا أو خرج لضرورة شعرية، والتقدير للمحذوف وجب أن يراعي فيه التناسب وصحة التقارب للمعنى، وإلا فسد، وقد يؤدي إلى

---

[1] ابن جني: الخصائص، ج1، ص289.

[2] صبحي التميمي، ج2، ص58.

[3] السيوطي: الأشباه والنظائر، ص28.

الإخلال بالقصد، وقد راعى علماء اللغة ذلك في مثل قوله تعالى: {بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ} القيامة الآية 04. "إن التقدير: بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، إذ التردد في الإدعاء كفر، فلا يكون مأمورا به... والصواب فيه قول سيبويه إن قادرين حال أي بلى نجمعها قادرين، لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، وإن بلى إيجاب للمنفى، وهو في الآية فعل الجمع"[1]، وعليه لابد أن يكون المقدر للمحذوف طلبا للخفة، والاختصار مناسبا في المعنى، "أي نجمع العظام، قادرين على تأليف جميعها، وإعادتها على التركيب الأول إلى أن نسويّ بنانه، أي: أصابعه التي هي أطرافه"[2].

والتخفيف يعتمد على ما هو مختصرا وعلى فهم السامع، وقدرته على التأويل والتقدير، ومن ذلك حذف، فعل الكينونة (كان) "وقد اختصت – وحدها- من بين أخواتها بأنها تعمل وهي مذكورة أحيانا أو محذوفة أحيانا أخرى، والأصل أن تذكر مع معموليها، ليقوم كل واحد من الثلاثة بنصبه في تكوين الجملة، وتأدية المعنى المراد، ولكن قد يطرأ على هنا الأصل ما يقتضي العدول عنه، لأسباب بلاغية، تدعو إلى حذف واحد أو أكثر.

وصور الحذف أربعة حذف كان وحدها، أو حذفها مع اسمها فقط، أو حذفها مع خبرها فقط، أو حذفها مع معموليها، وهذه الصور شائعة في الكلام الفصيح شيوعا متفاوتا يبيح لنا محاكاته"[3].

"وقد تضمر مع اسمها اختصارا أو اعتمادا على فهم السامع، ويكثر ذلك بعد إن، ولو الشرطيتين، ومن ذلك قولهم "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرا فشر"، أي إن كانت أعمالهم خيرا فجزاؤهم خيرا، وإن كانت شرا فجزاؤهم شرا، ومنه الحديث (التمس ولو خاتما من حديد) أي ولو كان الملتمس خاتما من حديد"[4].

وما يوضح مواطن الحذف وتوضيح المعنى هو الإعراب حتى يعرف المسند، أو المسند إليه، ومقامه وعلاقة السابق باللاحق، والعكس، فيظهر به اللفظ المحذوف، من حيث الشكل الذي

---

(1) ابن هشام: معنى اللبيب، ج1، ص328-329.

(2) الزمخشري: الكشاف، ج4، ص660-661.

(3) حسن عباس: النحو الواقي، ج1، ص582.

(4) فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ص208.

يؤدي إلى تغير المعنى، وخاصة إذا لم يفهم الكلام سياقا، أو دلالة، وحتى يكون التطابق بين وحدات الجملة وجب حسن التقدير للمحذوف الذي أريد به التخفيف على اللسان، وطول العنصر اللغوي ثقل والثقل استطالة في التراكيب، وهو ما ترفضه اللغة، وبذلك كان التخفيف ظاهرة لغوية، كظاهرة الإعراب والتأويل وغيره.

ولما كانت القواعد نظاما لضبط النظام اللغوي، وكأن الحذف ضرورة ملحة في بعض أشكال اللغة طلبا للحذف وغرضا بلاغيا، كان حذف اسم "لات" وجوبا، كمثال التي يعدها بعض النحاة حرفا وبعضهم بعدها، فعلا "فلات في الأصل فعل ماض بمعنى نقُصَ نحو: {لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً} الحجرات من الآية 14، ثم استعملت للنفي، لتعمل عمل "ليس" (كأخوات إن، ما، ولا) وقيل هي "لا" زيدت عليها تاء التأنيث للمبالغة نحو {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}ص من الآية 03، وشرط عملها، عمل ليس"[1]. يقول فاضل السامرائي: "والذي نراه أنها "لا" زيدت عليها التاء لتخصيصها بأحكام، فهي أكثر ما نستعمل في نفي الزمن، وقيل: "ندم البغاة ولات ساعة مندم، وقال آخر: طلبوا صلحنا ولا أوان"، وقد تستعمل في غيره قليلا نحو قوله: ينبغي جوارك حين لات مجيب"[2].

الملاحظ: أن اسم لات، يحذف وجوبا، وخبرها لا يرد إلا نكرة، والتقدير في الآية "ولات الحين حين مناص، والحين محذوف (الزمن)، ربما أن نوع الكلمات يحدد خلال الأسماء أو الأفعال، فإن كثرت الأسماء كانت السهولة والبساطة في الفهم، ذلك أن الأسماء قريبة إلى الواقع من الأفعال، التي تدل على أحداث مقترنة بالزمن، ومن ثم يفهم أن حذف أحد أطراف الجملة الاسمية يعد من أبلغ مظاهر التخفيف، شرط الالتزام بالوضوح والفهم، وابتعادا عن اللبس والضبابية... والحذف لاسم لات وجوبا، تخفيفا واختصارا، "إن هذا الحرف "لات" من ابتداعات العربية، ولا يوجد له نظير في سائر اللغات السامية"[3]. يعني أنه مختص بالزمن (الحين، والأوان، والساعة) والقرينة الدالة عليه، هي اللفظية أي نفس حسب المذكور في الجملة وابتعادا عن الثقل وجب حذفه حتى يكون الكلام خفيفا على السامع، سريعا في استعراض ما حذف وتقديرا وتأويلا صحيحا له، كما أن الاسم المعرف أثقل من النكرة، يقول سيبويه: "وأعلم أن النكرة أخف عليهم

---

[1] علي توفيق، ويوسف جميل الزغبي: المعجم الوافي في النحو العربي، دار الجيل، بيروت، د ت، ص274.

[2] فاضل السامرائي: معاني النحو، ص236-237.

[3] المرجع نفسه، ص236.

من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرفه به، ومن ثم أكثر الكلام ينصرف النكرة"[4]. ولذلك جاء خبر لات نكرة، واسمها المعرف حذف وجوبا طلبا وجنوحا للخفة، وإذا كان حذف عنصر كالحرف من الكلمة ناتج عن ثقل في التركيب الصوتي، فإنه يؤدي إلى القول بأن حذف أحد عناصر الجملة أو الجملة بكاملها... إن لم يؤثر أو يكن هناك لبس أو غموض، هو تخفيف واختصار، والإعراب للآية يكون كما يلي: الواو حسب ما قبلها ولات: لا: نافية تعمل عمل ليس، والتاء للتأنيث، أولات: حرف نفي، واسمها محذوف تقديره الحين مرفوع، وحين: خبر لا منصوب وهو مضاف، ومناص: مضاف إليه مجرور، والأمر كله إنما يتعلق بما يؤدي التخفيف في الجملة، وسيظهر ذلك أيضا في الجملة الفعلية، كأمثلة على ذلك.

والبحث بين وحدات الجملة الفعلية عن مواطن الخفة والإيجاز والاختصار يدعو إلى الوقوف عند الضمائر تخص الأسماء سواء كان الموضع للفاعل أم للمفعول به، والمعروف أن الضمائر أقل عددا من حروف الأسماء، وجيء بها نيابة عن الأسماء المحذوفة أو العائبة (المضرة) لتقوم مقامها في المعنى، وتؤدي وظيفتها تخفيفا من طول عنصر التركيب في الجملة، استبترت أم ظهرت، لأنها اختصار للأسماء كأن نقول: جاء يحمل رسالة، فكل من جاء و"يحمل" مرتبط بمن قام بحدث المجيء، أو حدث الحمل، وقد قدر العلماء على محمل الاستتار الضمير، لتعويض الفاعل، ويحدد الضمير تذكيرا وتأنيثا اعتمادا على الكلمة التي يكون لصيقا بها، "فالهمزة تدل على المتكلم المفرد، ومن ثم يستتر الضمير في "أقوم" والنون تدل على المتكلمين ولا يشاركها في ذلك غيرها، ومن ثم يكون الاستتار وجوبا في "نقوم" ولا يبدأ المضارع في حالة الخطاب إلا بالتاء، أم في الغيبة، فليست التاء أو الياء نصا في معناها ومن هنا كان الاستتار جوازا في يقوم، تقوم مسندا إلى الغائبة، ومن حيث يطرد معنى الخطاب في الأمر يستتر الضمير معه وجوبا في نحو "قم"[1].

إن دلالة حروف المضارعة واضحة لا لبس فيها باعتبارها قرائن لفظية فلا يجوز الجمع بينها وبين الضمائر، درءا للثقل وطلبا للخفة والإيجاز، وإعراضا كذلك عن إسهاب لا طائل منه سوى ثقل اللفظ، والتخفيف يتضح في استتار الضمير الذي هو في الأصل فاعل، البناء للمجهول، فيحذف الفاعل ليقوم مقامه نائب الفاعل الذي هو مفعول به في الأصل، والتخفيف أو الخفة في

---

[4] سيبويه: الكتاب، ج1، ص22.

[1] أحمد عفيفي: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص346.

غياب الفاعل عموما تمكن في الاستتار والاختصار بدل التطويل والتعارض بالذكر المكرر، وفي جميعها لا يعد الاستتار حذفا لأن الفاعل لا يحذف، يقول ابن مالك:وبعد فعل فاعل، فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر"[2].

غير أن الحذف المراد به التخفيف يقع في الفعل، أي حذف الفعل: "والأصل أن يذكر الفعل وقد يضر إذا دلت عليه القرينة، قال تعالى: "ولئن سألتم من خلق السموات والأرض ليقولن الله" فلفظ الجلالة: فاعل لفعل محذوف تقديره "خلقهن"، وفي قراءة من قرأ "يسبح له فيها بالغدو والآصال" رجال، بفتح الياء في يسبح إذ يقدرون فعلا يدل عليه الأول، كأنه قيل من يسبحه، فقيل: يسبحه رجال، فهو فاعل لفعل محذوف"[1].

ومنه قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ} الانشقاق الآية 01، على تفسير الفعل المذكور لفعل محذوف تقديره، إذا انشقت السماء انشقت.

كما في قوله تعالى أيضا: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ} النساء من الآية 76، على تقدير إن هلك امرؤ هلك، ويعرف امرؤ: فاعل لفعل محذوف تفسيره ما بعده، أي التفسير على الفعل المذكور، ومثل قوله تعالى أيضا: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} التوبة من الآية 06، بتقدير إن استجارك أحد استجارك، "وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به"[2].

وجاء في الكشاف تفسيرا للظاهرة في الآية: "إن امرؤ هلك.." ارتفع امرؤ بمضر تفسيره الظاهر... أين أن هلك امرؤ غير ولد، والمراد بالولد الابن، وهو اسم مشترك يجوز إيقاعه على الذكر أو على الأنثى"[3]. والشاهد في حذف الفعل سواء وحده أو مع فاعله ويكون بذلك قد تم حذف جملة وقال الشاعر:

"إِذْ مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَومًا وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ وَالعُيُونَ

---

[2] محمد محي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1985، ص76.

[1] محمد أبو العباس: الإعراب الميسر، ص64.

[2] ابن جني: الخصائص، ج2 ، ص380

[3] الزمخشري: الكشاف، ج2، ص632.

والشاهد في قوله: والعيون فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف مفرد على مفرد لانتفاء اشتراك المعطوف، وهو العيون، مع المعطوف عليه، وهو الحواجب، في العامل، وهو رجّجن لأن الترجيح الذي هو التدقيق، والترقيق بالمعية ههنا لا يفيد شيئا، ولذلك أوجب فيه المؤلف، تبعا لجماعة من النحاة، واحد من أمرين، فأما أن تضمن العامل وهو رججن معنى فعل آخر يصلح، تسليطه عليها مثل جملن وحسّن ونحوهما... وأما تجعل العيون مفعولا به لفعل محذوف"[1].

ومنه يتضح أن الفعل يحذف إما لطول في الكلام ولا يراد به إلا الخفة والاختصار وإما يحذف لتضارب في المعنى، وحينئذ يقدر للمعنى المراد كما في البيت، الذي تضمن الحذف في أمرين، الأول بعد إذا، والتقدير إذا برزت الغائبات، والثانية في ورججن الحواجب والعيون، والتقدير وكحلن العيون، ونذكر المقولة الشائعة أنه يجوز للشاعر ما يجوز لغيره من ضرورة شعرية وتناسب في الكلمات، وكما هو الحال في الحذف، يعني ذلك أنه لولا التخفيف لما استقام الشعر نظاما أو نظما وتصويرا، "غير أن تلك الصور يدخل عليها ما يعتري الصور الحسية من الجمال والقبح على اختلاف أنواعها من القد والمناسبة والغلظة واختلال التراكيب ونحوها"[2].

ومنه يكون التخفيف وسيلة لضبط النظام اللغوي لا على مستوى القواعد اللغوية فحسب وإنما أيضا يدخل باب لغة الشعر في الحذف والإيجاز والاختصار.

ومن المواطن التي تقع فيها حذف الفعل والفاعل معا، القسم مثل: "والله لا فعلت، وتا الله لقد فعلت"، وأصله أقسم بالله لا فعلت أو أقسم بالله لقد فعلت، فحذف الفعل والفاعل معا وبقيت الحال من الجار والمجرور، دليلا على الجملة المحذوفة، وكذلك في الأمر والنهي، والتخصيص نحو قولك: زيدا. إذا أردت أضرب زيدا، أو نحو: إياك إذا حذرته، أي أحفظ نفسك ولا تضعها"[3].

إن الأمر الذي يستدعي الحذف، متعدد في مثل حذف الفعل والفاعل نذكر منه فعل الاختصاص، وفعلي المدح والذم، فحذف فعل الاختصاص واجب مثل: "نحن معشر الطلاب نسعى إلى النجاح" فمعشر الطلاب، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث

---

[1] ابن هشام: شذور الذهب، ص242 الحاشية.

[2] مصطفى صادق الرافعي، ج3، ص74.

[3] ابن جني: الخصائص، ج2،، ص360.

ما تركناه صدقة"، كذلك معاشر: مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره أخص، وهو مضاف، والأنبياء: مضاف إليه مجرور.

والملاحظ أن في هذا الجمل لو ذكر الفعل لاستطالت، وتزداد وحدات الجملة، والعرب يكرهون الاستطالة والثقل في الكلام، ويميلون إلى الإيجاز والبلاغة لا تكون إلا في القول الموجز، لقولهم البلاغة والإيجاز، وليس المقصود بالبلاغة ههنا بالصور الذهنية أو التخيلية المشار إليه بواسطة البنى التركيبية، وإنما المقصود هو التركيب النحوي المختصر المؤدي للفائدة في أقصر الصور، فكان اللجوء إلى الحذف زيادة على العلة اللفظية... ليكون للفائدة على الألسن لدى الناطق والسامع.

"والاسم المختص يقع بعد ضمير المتكلم، وقد يقع بعد ضمير الخطاب قليلا نحو: سبحانك الله على ما أنعمت"[1].

ويكون الإعراب للمثال: نحن معشر الطلاب نسعى إلى النجاح كالآتي:

نحن: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، ومعشر: مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره أخص، وهو مضاف، والطلاب: مضاف إليه مجرور، ونسعى: فعل وفاعل، إلى النجاح: جار ومجرور متعلق بنسعى. وجملة نسعى: في محل رفع خبر للمبتدأ نحن.

والباعث على الاختصاص، إما الفخر كأن يراد الافتخار والإكبار لمقام المخصوص أو التواضع مثل: "نحن العرب أكرم الناس ضيفا"، أو بيان المقصود بالضمير كأن تقول:

وما ذاك الاختصار يراد به التخفيف في اللغة، ومنه اتساما في الجمل.

ويستغنى عن الفعل في الجملة وذلك عند ذكر الاسم منصوبا، لا على العطف ولا على المحل، كما هو الحال في البيت اللغز، إن هند المليحة الحسناء، والملاحظ أن المليحة منصوبة على المحل، بخلاف الاسم الوارد في قوله "وامرأته حمالة الحطب"، فحمالة: ليست منصوبة على المحل، لعدم وجود عامل سابق وإنما قدره العلماء هو حذف الفعل "أذم".

"وقالوا، "الحمد لله أهل الحمد" بإضمار أمدح، وفي التنزيل "وامرأته حمالة الحطب" بإضمار أذم ونظائره كثيرة"[2].

---

[1] أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، ص206 الحاشية.

[2] ابن هشام: مغنى اللبيب، ج2، ص368.

والإعراب يكون كما يلي: "وامرأته" الواو استئنافية، امرأته: مبتدأ مرفوع وهو مضاف والهاء ضمير متصل مضاف إليه، و"حمالة الحطب": حمالة مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره أذم وأشتم وفاعله فيه وهو مضاف، والحطب: مضاف إليه، والجملة من أذم وما بعدها في محل رفع خبر المبتدأ امرأته.

يذكر ابن خالويه في كتابه إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: "حمالة: رفع خبر الابتداء ومن قرأ "حمالة" بالنصب وهي قراءة عاصم، تنصب على الحال والقطع شئت على الشتم والذم: أشتم حمالة الحطب، وأذم حمالة الحطب، والعرب تنصب على الذم كما تنصب على المدح، فالمدح قولهم: "اللهم صلّ على محمد أبا القاسم" تعني أمدح أبا القاسم، وإن شئت رفعت على التقدير هو أبو القاسم... وكذلك بالذم تقول: مررت بزيد الفاسق، وتعني أذم وأعني"[1].

وحذف الفعل، أي فعل المدح أو الذم يحذف وجوبا ويقدر إذا كان الاسم دالا على أحدهما، لأن القرينة معنوية... إنما العرب تنصب على الذم، كما المدح ولا نذكر الفعل اختصارا وتخفيا على الحال التي هي من أجلها وضعت المدح أو الذم.

والعرب تختصر الكلام ليخفوه لعلم أو لفهم المستمع لمعناه ولمامة بما نقص فيهما وإدراكا، فالاختصار والحذف يعد من وسائل التخفيف مادام المعنى لم يختل أو ينتقص ويتأتى عن المعنى الذي أراده المتكلم، ومن ذلك الألفاظ المستعملة يوميا: وهي شكرا، عفوا، سلاما وغيره، ومنها يحذف الفعل مع فاعله وجوبا، فشكرا المقدر هو الفعل أشكر أو أشكرك، وعفوا: أي أطلب عفوا وكذا عذرا أي ألتمس عذرا، ونحو القول سمعا وطاعة، على تقدير الفعل المحذوف كذلك، أسمع، وأطيع، وقد حذف الفعل مع فاعله، وهو عامل لهذا المصدر أعني كل اسم مصدر نائب عن ذكر عامله، وهو اختصار وإيجاز وتخفيف على الناطق، بأن يذكر كلمة واحدة تعني على جملة.

والحذف يقع في الألفاظ والعبارات المستعملة يوميا أي الشائعة الاستعمال والشيوع مدعاة للتخفيف حتى لا يقع الملل والاستياء من تكرار ما يتداول وبخاصة الأسئلة، فمثل: من سألك ما قرأت اليوم: فتجيب صحيفة. فيكون التقدير قرأت صحيفة، أو صحيفة الخبر، وبذلك يكون قدم حذف الفعل والفاعل، وبقي المفعول به دالا عليه، أي المدلول على الفعل المحذوف.

---

[1] ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق حمد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص193.

"وذلك كقوله تعالى: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً} النحل من الآية 30، فخبرا مفعول به لفعل محذوف تقديره أنزل خيرا... ومن أيضا عامل الاشتغال وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل مفسر له وعامل في ضمير يعود عليه هذا الاسم، مثل قوله تعالى: {وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ} الرحمن الآية 07

ويكون الإعراب "السماء" مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره "رفع السماء رفعها"[1] ما دام التفسير للفعل المحذوف، ذكر العامل في الفعل المذكور عائدا الاسم كما في الآية، فالحذف الواقع واجبا قصد الاختصار والإيجاز. ومن ذلك أيضا وجود المصدر موقع الأمر، كقول الشاعر:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ المَوتِ صَبرًا فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُستَطَاعِ

"وصبرا: مفعول مطلق معمول لفعل محذوف تقديره أصبري صبرا، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، في مجال جار ومجرور، متعلق بقوله صبرا، ومجال مضاف والموت مضاف إليه مجرور بالكسرة صبرا توكيد للمصدر السابق"[2].

والمصدر صبرا ورد في موقع الأمر، وتكرر فيه الشطر الأول للبيت يحمل معنى الأمر ويؤكده، والقصد منه "أصبري يا نفس صبرا" وهذا ما جعل العلماء يذهبون إلى "أنه متى كان المصدر واقعا موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد، فهذا المصدر واقع موقع فعل الأمر ومشتمل على أحد القيود التي قيد بها من قيد وجوب الحذف، فيكون الحذف في هذا البيت واجبا بالإجماع"[3].

وكما سبق أن الاستعمال اللغوي يدعو إلى التخفيف حتى يسهل الفهم، فإن ناطق اللغة العربية يحاول ويجتهد دائما إلى الاختصار والتخفيف من طول العنصر اللغوي من خلال حذف أحد أطراف الجملة الأساسية ما أمكن ذلك ما لم يؤدي إلى الالتباس أو الغموض، ومنه كان ذكر المصدر الواقع موقع الأمر سببا في حذف الفعل والفاعل من الجملة حتى يكون المعنى قائما وبثبات من المصدر فحسب، فجعل المصدر نائبا عن الفعل وفاعله، وسببا في الخفة والتخفيف لكثرة الاستعمال وربما الشيوع. والتخفيف بالحذف لا يقتصر على حذف أحد الركنين الأساسيين في

---

[1] أحمد ناصر أحمد ناصر: النحو الميسر، ص214.

[2] ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص220 الحاشية.

[3] المرجع نفسه، ص221.

الجملة أو كلاهما، مع ترك الدليل فحسب، إنما يقع كذلك في الفضلات، أو متممات الجمل، كالمنصوبات، أي المفعولات والتميز والحال وغيره، ومن ذلك حذف المفعول به، "يكثر بعد لو شئت نحول قوله تعالى: {وَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ} النحل من الآية 09 أي لو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه، نحو: {أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ} البقرة من الآية 13، أي أنهم سفهاء ونحن أقرب إليه ولكن لا يبصرون"[1].

فحذف المفعول به بعد الفعل شاء المسبوقة بلو التي تفيد معنى الشرط، نحو: قوله تعالى: {لَوْ نَشَاء لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا} الأنفال من الآية 31، أي لو نشاء لقلنا مثل هذا من قول أو آيات، لأن بعدها "أن هذا ألا أساطير الأولين"، وكثرة ذلك في القرآن الكريم، والقرآن معجز بألفاظه، ومعجز بمعانيه ناهيك عن الحذف الذي هو أسلوب فيه، يستدل عليه من السياق، ومن ثم أوجب العلماء الحذف، وحذف المفعول به بعد لو والمشيئة أو نفي العلم ونحوه كما في الآية "ولكن لا تبصرون" أي لا تبصرون القرب. "وقد حذف المفعول به نحو قوله تعالى: "وأوتيت من كل شيء" أي أوتيت منه شيئا، وعليه قوله سبحانه: "فغشاها ما أغشى" أي غشاها إياه، فحذف المفعولين جميعا... وعلى هذا قول الله تعالى: "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" أي فمن شهد منكم الشهر صحيحا بالغا في مصر فليصمه... وكيف تصرفت الحال فلابد من الحذف"[2].

ولا يمكن إغفال المعنى ودوره الأساسي في إجراء الحذف للفضلات في الجمل، كما يجوز حذف العائد الذي يعوض المفعول به، شرط أن يكون متصلا، لا منفصلا، والفعل الناصب له أي عامله، تاما غير ناقص، ومن ذلك {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً} الفرقان من الآية 41، والتقدير الذي بعثه، ومنه قوله تعالى: {وَاللّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ} النحل الآية 19، والتقدير ما تسرونه وما تعلنونه"[3].

---

[1] ابن هشام: معنى اللبيب،، ص369.

[2] ابن جني: الخصائص، ج2، ص373.

[3] صبحي التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص290.

"ومن مظاهر الخفة أن اللغة تستغني على المفعول به، حفاظا على التناسب في الجملة بين الفواصل كما ورد في قوله تعالى: "وما ودعك ربك وما قلى"، ولم يقل وما قلاك حتى يحدث التناسب الصوتي بين قوله قبلها "والضحى.. سجى".. وفي هذا تضحية بالمفعول في مقابل الحفاظ على التناسب الصوتي"[4].

والتخفيف الحاصل فيما سبق منه ما يكون إتباعا على اللفظ ومنه ما يكون في ضوء المناسبة الصوتية لأن القرائن توضيح المراد من المعنى، وكذلك السياق تحدد المحذوف، فيقدر في ذهن المتكلم والقارئ على السواء، وكل ذلك لا يخرج عن فهم وإدراك متذوق اللغة ودارس خباياها وأسرارها.

الفضلات أو متممات الجمل هي ما زاد في التركيب اللغوي على الركنين الأساسيين في الجملة أي المسند والمسند إليه، ونعني بالفضلات أو متممات الجمل كما حدد العلماء ذلك، بالمفاعيل والحال والتميز وغيره، والفضلة تكون عادة منصوبة أو في محل نصب على اعتبار ما وقع موقع النصب على المحل، فيما عدا المجرور، كالمضاف إليه، أو الصفة والتوابع كذلك، والتي تقع مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة.

والنصب يكون بالفتحة إعرابا، للخفة بين الحركات، وإليها يكثر اللجوء، والأخف من ذلك حذف هذه الفضلات من الجمل هروبا من الاستثقال والاستطالة كما هو في حذف المفعول به، بيد أن هذا الحذف له ما يبرره، من دليل قرينة لفظية، أو معنوية، أو عائد يدل على المحذوف من أدوات، أو أفعال، كما للسياق دور فعال في توضيح سبب الحذف، والاختصار ومن ذلك أيضا حذف الحال وهو قليل جدا حسب ما يذكر علماء اللغة، وجاء في مغنى اللبيب: "إذا كان القول أغنى عن المقول نحو: "والملائكة يدخلون عليهم سلام عليكم" أي قائلين"[1].

ويكون ذلك حسب السياق، وفهم والغرض منه الإيجاز والتخفيف، والخفة لا تطلب فيما تتداخل فيه المعاني أو تفسد إذا لا يجوز بأي حال من الأحوال مثلا، حذف الحال في مثل قوله تعالى: {لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى} النساء من الآية 43، إذ النفي ليس للصلاة، وإنما هو للقرب من السكر ووقوعه على غياب الذهن

---

[4] أحمد عفيفي: مظاهر التخفيف في النحو العربي، ص267.

[1] ابن هشام: مغنى اللبيب، ج2، ص270.

أثناء أداء الصلاة، لإثبات أن الصلاة تؤدي بعلم ما يقال، وعليه لا يمكن حذف الجملة الحالية و(أنتم سكارى)، وكذلك قوله تعالى: {وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ} البقرة من الآية 60، أي أنه لو حذف اللفظ "مفسدين" لكان الكلام مبتورا، وذكره يتمم المعنى ويوضحه، غير أن ابن جني يذكر: "حذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريقة التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضد الغرض، ونقيضه... فأما ما أجزناه من حذف الحال في قوله تعالى: {فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} البقرة من الآية 185 أي فمن شهده صحيحا بالغا، فطريقه إنما دلت الدلالة عليه بالإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا"[1].

إن التخفيف الكامن وراء الحذف كثير ومتشعب على مستوى الجملة، صغري كانت أم كبرى، وبخاصة في الفضلات مع وجود الدليل اللفظي أو المعنوي، يضفي إلى أن المحذوف مراده معنى قائم وموجود في الكلام وإلا لم يعد تخفيفا.

والمعنى هو مركز الرحى عليه تدور العوامل، حذفا وإثباتا، فلا يمكن أن يكون التخفيف على حسابه، حتى لا يكون الإخلال والاختلال في المعاني أو نظام اللغة والجملة بالخصوص، لأن الكلمات في الجمل والأسماء، والأفعال، تحمل وظيفة نحوية، تؤدي الغرض المقصود من فاعلية، ومفعولية، وصفات، وأحوال وغيره، فأينما حدث أوقع الحدث، دون إخلال أو غموض، كان ذلك طلبا للخفة والاختصار وهو مذهب اللغة وناطقها.

ويحذف من المنصوبات أيضا التمييز على قلته نحو قوله تعالى: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت"، أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة"[2]. فرخصة تمييز منصوب، وعلامة نصبه الضمة الظاهرة على آخره على تقدير الحذف أي المحذوف يفهم من سياق الكلام، أي فيها نعمت الرخصة التي يأخذ من توظأ يوم الجمعة، وجاء في قوله تعالى: {وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} الأعراف من الآية 142، فتتميز العدد في الآية محذوف يدل عليه سياق الآية، والتقدير عشر ليال، وقوله تعالى: {مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ

---

[1] ابن جني: الخصائص، ج2، ص378.

[2] ابن هشام: معنى اللبيب، ج2، ص380.

عَشْرُ أَمْثَالِهَا } الأنعام من الآية 160، فتمييز العدد عشر في الآية محذوف يدل عليه سياق الآية والتقدير فله عشر حسنات"[3].

وكما سبق في حذف الحال، إذا دلت عليه الدلالة ويفهم من السياق ذلك "أن الحال هي مضارعة التمييز لأنك تبين بها كما تبين بالتمييز نوع المميز"[4].

والقول في ذلك أن التمييز مثل الحال لا يرد إلا نكرة، والنكرة أخف من المعرفة لدخول الألف واللام عليها، أو الإضافة فتثقل وإذا وقع الحذف في التمييز أو الحال فذلك قصد الأخف والتخفيف هو المراد تسهيلا على ناطق اللغة وتسريعا للفهم لها.ويحذف التمييز حسب إرادة المتكلم إذا أراد الإغفال أو الإخفاء لذلك.

جاء في الخصائص: "وقد يحذف التمييز حسب إرادة ذلك إذا علم المتكلم من الحال حكم ما، كأن يعلم منه به وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز، إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز حذف جانب البيان و لم يوجب على نفسه ذكر التمييز"[1].

وما مراد الخفة بالحذف تبعا لإرادة المتكلم، إلا طلبا وابتغاء وجه التخفيف ميلا له واستحسانا، لأن اللفظ إذا خف لعلة نحوية أو بلاغية كثر استعماله، واتسع التصرف فيه، ناهيك إذا كان لأحد الكلمات من الجملة أو للجملة بكاملها، فهو قصر من تطويل، واختصارا من إسهاب كما هو الحال أيضا في حذف المفعول المطلق الذي يعرف بأنه مصدر يؤتى به لتأكيد الكلام وتقويته ومع ثقل ذلك على المتكلم والسامع معا، فإنه يقع التخفيف فيه بواسطة النيابة عنه، من ذلك صفته، نحو قوله تعالى: "فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا"، فالكلمتان، قليلا وكثيرا صفتان نائبتا عن المصدر المأخوذ من لفظ الفعل، والتقدير: فليضحكوا ضحكا قليلا وليبكوا بكاء كثيرا، ومثل ذلك أيضا: رجع القهقري، لأن القهقري من معنى الرجوع، ولذلك قامت مقام المصدر والتقدير رجع رجوع القهقري، كما ينوب عن المفعول المطلق أيضا، بعض وكل، مثل اجتهدت بعض الاجتهاد وتعبت كل التعب، وكذا الإشارة، والعدد وغيره، والنيابة هنا بمعنى الحذف، مثل:

---

[3] أحمد ناصر أحمد ناصر: النحو الميسر، ص244.

[4] أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق: علل النحو، تحقيق جاسم محمد الدرويش، دار النشر، مكتبة الراشد، ط1، السعودية، ص371.

[1] ابن جني: الخصائص، ج2، ص378.

نائب الفاعل الذي يغيب فيه الفاعل، أو يضمر ليقوم مقامه المفعول به، وهذه النيابة هي أيضا وسيلة من وسائل التخفيف في اللغة، وفي الجملة بالأخص لتداول استعمالها.

وكذلك يقع التخفيف بحذف المضاف، ففي قوله تعالى: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى} البقرة من الآية 189، أي برّ من اتقى، وبرّ خبر لكن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره محذوف وهو مضاف، ومن مضاف إليه ومبني في محل جر، اتقى: فعل فاعل، جملة موصول لا محل لها من الإعراب.

"ومنه قوله تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} يوسف من الآية 82 أي أهلها، وقد حذف، حذف المضاف مكررا، نحول قوله تعالى: {فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ} طه من الآية 96، أي من تراب أثر حافر فرس الرسول"[1].

وحذف المضاف إليه أيضا في قوله تعالى: "لله الأمر من قبل ومن بعد" أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك، والإضافة من المضاف والمضاف إليه، تقع لأمرين من العلل "لأن الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى "اللام" وبمعنى "من"، وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه فعمل في المضاف إليه الجر، كما يعمل حرف الجر"[2].

وما وقوع هذه النيابة أو الحذف، أو الإضمار إلا ابتغاء التخفيف في الجملة وعدم الاستطالة في الكلام.

والحذف منه الجائز ومنه الواجب، ولعل هذا الحذف يرتبط بنوع آخر هو حذف الجملة من الكلام، شرط بقاء ما يدل عليه، من قرينة لفظية أو معنوية أو من السياق، وكما هو معروف أن الجملة نوعان اسمية وفعلية، يتم بناؤها على الركنين الأساسيين، مسند ومسند إليه، وقد مر بنا الحذف والتخفيف في أحدهما، سواء المبتدأ أو الخبر، أو الفعل أو الفاعل، وكذا الفضلات فمثال حذف الجملة الفعلية: من خلال البدء بالآية: بسم الله الرحمن الرحيم، نجد أن:

"بسم الله" معمول أول لأن "بسم" جار ومجرور متعلق بمسند محذوف تقديره بحسب نية المتكلم قد يكون فعلا أو خبرا للمبتدأ... إن العامل في بسم الله الرحمن الرحيم محذوف، وهو

---

[1] ابن جني: الخصائص، ج2، ص362.

[2] الأنباري: أسرار العربية، ص206.

مقدر نعمة من الله على المسلمين... فيقدر حسب المقام، فإذا جئت تأكل وقلت بسم الله الرحمن الرحيم، فكأنك قلت أكل بسم الله، أو أبدأ بسم الله"[3].

والشاعر في حذف العامل، وهو حذف جملة فعلية من فعل وفاعل، تخفيفا واختصارا، ومنه قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم} آل عمران من الآية 106، في ضمنه يقال لهم أكفرتم، "لأن أما لابد لها من الخبر من "فاء" فلما أضمر القول أضمر الفاء ولذلك قوله تعالى: {وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ} الأنبياء من الآية 103، أي يقولون هذا يومكم"[1].

والملاحظ في الجملتين، يقال مبني للمجهول والمبنى للمجهول له نائب فاعل، ونائب الفاعل هو في الأصل مفعول به، وبذلك تكون قد حذفت جملة بكاملها، ويقولون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وقال فعل لازم، وعليه حذفت الجملة الفعلية.

ومن أمثلة حذف الجملة الاسمية نحو: "المحسنون كثير، فمن يساعد محتاجا فهو محسن ومن يشهد شهادة الحق..." أي من شهد شهادة الحق فهو محسن، فجملة فهو محسن مبتدأ وخبر وقد حذفا معا"[2].

وكذلك تحذف جملة القسم، نحو قوله تعالى: "لأعذبنه عذابا شديدا". وقوله تعالى: "لئن أخرجوا لا يخرجون معهم"[3]، ففي الآيتين حذف فعل القسم، أقسم بالله، وأقسم، الفاعل فيه مضمر وجوبا ويحذف فعل القسم دائما كثرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال والتداول، توجب التخفيف بالحذف.

---

[3] إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب كتاب في النحو والصرف، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص564-565.

[1] الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، ص386.

[2] عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص508.

[3] ابن هشام: مغنى اللبيب، ج2، ص387.

كما يحذف جواب القسم، أو جملة جواب القسم، قصد التخفيف والسهولة ويفهم ذلك من السياق، من ذلك قوله تعالى: "ق والقرآن المجيد"، أي لنهكن، بدليل قوله:"كم أهلكنا"، ومنه قوله: "ص والقرآن ذي الذكر" أي إنه لمعجز"[4].

وهذا الحذف والإضمار إنما يقع إيثارا للتخفيف وثقة في فهم السامع، وخاصة قراءة القرآن الكريم، الذي وجب فيه التدبر والحرص على الفهم العميق حتى يقدر على استحضار ما أضمر في الذهن وثناء الفهم والإدراك عليه.

كما هو الأمر في حذف جملة الشرط، نحو قوله تعالى: "فاتبعوني يحببكم الله" أي فإن تتبعوني يحببكم الله... وقوله تعالى: "فذلك الذي يدع اليتيم" أي أن أردت معرفته فذلك"[1].

يقول الشاعر: فَطَلِقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بْكُفْءٍ وَإِلاَ يَعْلُ مِفرَقَكَ الحُسَامَ

الملاحظ في البيت أن أداة الشرط إن مدعمة لا النافية، فأصبحت إلا وجملة الشرط محذوفة لأن إن الشرطية، بجزم فعلين والتقدير وإلا تطلقها بعل، مفرقك الحسام، والحذف واقع للتخفيف لأنه لو ذكر الفعل، لكان الثقل وهو الذي تجمعه النفوس، وعليه يكون الواو حسب ما قبله، وإن المدغمة، حرف شرط يجزم فعلين مضارعين، فعل شرط وجوابه ولا نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره "تطلقها" ويعل جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

والأمر للحذف متعلق بـ"تطليقها" المتكون من فعل وفاعل ومفعول به، جملة تامة محذوفة، وكذلك تحذف جملة جواب الشرط، إذا كان في الكلام ما يدل عليه: "مثل قوله تعالى: "وإن تجهر بالقول" فأعلم أنه غني عن جهرك، وقوله: "من يتبع خطوات الشيطان"، أي يفعل الفواحش والمنكرات"[2].

ويمكن حذف الكلام بجملته ويكثر بعد الجواب، لمن سألته، أقمت بالواجب، فيقول نعم، أي نعم قمت بالواجب، ومن ذلك قول الشاعر:

قَالَت بَنَاتُ الحَيِ، يَا سَلمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا؟ قَالَتْ، وَإِنْ

إن المعنى نعم وإن كان فقيرا، والحذف والاستتار والإضمار جميعها وسائل للتخفيف ولتحقيق مظاهره، كان الحذف في أركان الجملة بنوعيها، بل في الجملة ذاتها، وفق الشروط

---

[4] المرجع نفسه، ص388.

[1] ابن هشام: مغني اللبيب، ص388.

[2] المرجع نفسه، ص392.

المذكورة حتى لا يكون الغموض المؤدي إلى اللبس، فكل أنواع الحذف تقوم اعتبارا لشروط منها فهم المعنى مع وجود الحذف، لأنه قائم في الذهن، وإن لا يتعارض مع قواعد اللغة على مستوى الوحدات أو الجملة، وأن لا يؤدي إلى ثقل قد يعيث الفهم ويدخل المعاني ببعضها، إذا كان الحذف كثير الاستخدام والتداول بين المتخاطبين والناطقين باللغة سيكون دليلا صريحا على حسن التذوق العربي، للاستخدام اللغوي بواسطة ظاهرة التخفيف على مستوى الجمل المتداولة، والكلام المستعمل، ذلك أن عصر السرعة الذي نحن فيه، يتطلب لغة خفيفة يخف نطلقها ويتيسر الحصول عليها، وعلى فهمها، هذا على المستوى النحوي، أما على المستوى البلاغي، فسيكون لهذه الظاهرة أغراضا يقتضيها المقام في علم المعاني، وسنعرض ذلك فيما يأتي.

التخفيف على مستوى الكلمة بلاغيا:

علم الكلام هو الذي أوصل علوم اللغة إلى منزلتها العالية، وأعطى لها ترتيبها وصوّر معانيها جلية واضحة، لتبرز أسرارا كانت خفية، إلا على المتمرس في تقليباتها، ليخرج ما تفاضل منها واستحسن، في قصد هو مريده وإفادة هو كذلك بالغها بحسب مطابقة الكلام مقتضى الحال.

جاء في جواهر البلاغة "أن علوم البلاغة أجل العلوم الأدبية قدرا، وأرسخها أصلا، وأيسعها فرعا، وأحلاها جنى، وأعذبها وردا، لأنها العلوم التي تستولي على استخراج درر البيان من معانيها، وتريك محاسن النكت في مكانها"[1].

"ومن دقائق اللغة وعجيب سرها، وبديع أساليبها، أنك ترى الجمال والروعة تتجلى في الكلام إذا أنت حذفت أحد ركني الجملة أو شيء من متعلقاتها"[2].

وكما مر بنا الحذف كظاهرة تحقق التخفيف في الكلمة إلا أن هذا الحذف لا يحقق لدى البليغ مجرد الخفة، وإنما يقع لغرض بلاغي يقتضيه المقام، ومن ذلك حذف الحرف من الكلمة، مثل قوله تعالى: {قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْراً } الكهف الآية 78، ففي الفعل "تستطع" ثبتت قبل الطاء، وثبوتها إشارة أولية وإجابة على قوله: "إن سألتك عن شيء فجدها فلا تصاحبني"، فالأمل مازال قائما في عدم الفراق والتأني، وعلى ذلك جاءت التاء في الفعل ثابتة غير محذوفة حتى تكون قوة للفعل لإثبات المصاحبة وربطها به، لكن الأمر يتغير في

---

[1] أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، ص19 الحاشية.

[2] أحمد مصطفى المراغي: علوم البلاغة، ص89.

نفس الفعل، في قوله تعالى: {مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْراً} الكهف من الآية 82، فكان حذفها نقص وإشارة إلى عدم الاستطاعة، أو هو وحي بعدم استطاعة سيدنا موسى الصبر أمام ما يقوم به سيدنا الخضر عليهما السلام. كما في قوله تعالى: {فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى} عبس الآية 10، "كأن فيه اختصاصا، قلت نعم ومعناه، إنكار التصدي والتلهي عليه، أي مثلك خصوصا لا ينبغي له أن يتصدى للغني، ويتلهى عن الفقير"[3].

حذف التاء من الفعل الذي أصله "تتلهى" (غير المضارعة)، بغرض التنبيه، والعتاب وبقدر الغفلة عن الاهتمام بالفقير الأعمى، حذفت التاء أيضا تخفيفا من أصل الفعل "تتلهى" الذي يحمل قوة في النطق، وعمقا في الدلالة، والله أعلم.

وحذف النون من لعلّ أي نون الوقاية التي يجوز فيها التخفيف بالحذف ففي قوله تعالى على لسان فرعون {لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ} غافر من الآية 36، لعلّ تفيد الترجي إذا كان المطلوب ممكنا مضمونا في حصوله، ولعل تستعمل حينئذ في أصل ما وضعت له، أما إذا استعملت في غير ما وضعت له أصلا فيكون ذلك مجازا وفي الآية لعلّي حذفت منها نون الوقاية، وأفادت التمني لأن المطلوب مستحيل غير مطموح في حصوله، ذلك لإبراز التمني في صورة الممكن القريب الذي يراه فرعون على ما يدعي، وبذلك كان الحصول للأمنية ضربا من المستحيل، فهي خيبة أمل. كذلك حذفت النون، كنقيصة لما نقص من عقله وزاد في جهله أن يبلغ الأسباب.

وأما حذف النون من الفعل كان الناقص المجزوم، لسبب كثرة الاستعمال، جاء في شرح ابن عقيل: "لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيا لكثرة الاستعمال"[1].

وتحذف أيضا لسبب بلاغي يقتضيه المقام مثل التنبيه، والإسراع والإشارة والنهي وغيره، كأغراض بلاغية.

تحذف "أولا تنبيها مثل قوله تعالى: { أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً} القيامة من الآية 37، وفيها حذفت تنبيها إلى مبدأ الإنسان وصغر قدره بحسب ما يدرك هو في نفسه،

---

[3] الزمخشري: الكشاف، ج4، ص702.

[1] محمد محي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل، ج1، ص299.

ثم يترقى في أطوار التكوين لقوله تعالى: {فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ}يس من الآية 77، فهو حين كان نطفة ناقص الكون"[2].

فحذف النون تخفيفا عند الاستعمال والتداول في اللغة تنبيها للتدرج من الصغر إلى الكبر أو من الضعف إلى القوة، أو من الحقارة إلى العزة.

وأغراض الحذف متعددة يقتضيها المقام كما سبق، وعلى سبيل المثال "الإسراع، فإن المقام قد يقتضي الإسراع، ولا يقتضي الإطالة في الكلام، شأن التحذير والإغراء، فكما تقول لمن كانت العقرب بقربه، وهو غافل، احذر العقرب، وإنما تسرع في تبليغه، فتذكر المحذر منه بأسرع بيان، العقرب العقرب وكذلك ههنا، قد يقتضي المقام الإيجاز في الحديث فتوجز في كل شيء حتى في حذف النون، فتقول لابنك الذي أدركه السفر العاجل مثلا: لا تك غافلا أو ما شابه ذلك"[1].

والحذف للنون من كان المجزومة بغرض التنبيه، أو الإسراع إنما أريد به التخفيف في مقام الحال الذي يتطلب فيه الكلام الموجز كالحذر والإغراء وغيره.

ويأتي مثل حذف النون من كان المجزومة في أسلوب إنشائي غرضه النهي، يراد منه القوة في حصول الأمر بعدمه، بالنهي عنه أو العدول عن حصول الفعل في شيء منه، أي أن تطلب من المنهي إلا يحصل من الفعل شيء.

مثل قوله تعالى: {وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللّهِ وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ }النحل الآية 127، وقد جاء الحذف لنون الفعل كان مع أداة النهي للكف عن القيام بالفعل، تخفيفا للأمر، شديد الهول، وتهوينه عن النبي صلى الله عليه وسلم وتطمينا له أيضا، فعندما "وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على حمزة وقد مثل به وروي: فرآه مبقور البطن، فقال: "أما والذي أحلف به لئن أظفرني الله بهم لأمثلن بسبعين مكانك، فنزلت، فكفر عن يمينه وكف عما أراد"[2]. إن أول الآية وصية وأمر بالصبر ثم النهي عن أن يكون في صدر الرسول صلى الله عليه وسلم ضيف ولو مثقال ذرة مهما قل وصغر، فجاء الكلام نصيبا لخاطر النبي (ص) مناسبة لهول ما وقع، وتخفيفا عنه بتخفيف الفعل بحذف النون منه، إشارة إلى تخفيف الأمر، وتهوينه عليه من شر هذا الابتلاء،

---

[2] فاضل السامرائي: معاني النحو، ص210.

[1] فاضل السامرائي: معاني النحو، ص210.

[2] الزمخشري: الكشاف، ج2، ص602.

فالحذف للنهي عن الأمر المعتزم فعله، وهذه إشارة إلى التخفيف سبب تسهيل الأمور وتذليلها، وقد يحمل أغراضا أخرى كالإسراع والنفي القطعي معا.

وفي قوله تعالى: {وَلَمْ أكُ بَغِيّاً}مريم من الآية 20، وهو قوله على لسان مريم حتما تمثل الملك بشرا، فبادرت بالإسراع لنفي البغي عنها تماما وقطعا لتسرع أيضا بعدم الجلوس إلى رجل غريب عنها، والحال المقتضى لهذا الكلام هو حياء المرأة العفيفة، يناسب السرعة في التواري عنه وحجب نفسها، فحذف آخر الفعل ببتر نوه، مناسبة للقطع والنفي مطلقا لعدم وجود البغي لا قلة ولا كثرة، ونفي الوجود هو نفي للشيء نفسه زيادة على الكلام الموجز، بقلة اللفظ وكثرة المعاني، فهو التخفيف للغة ذاته. ويقع حذف حرف النداء من الجملة، وقد يحذف الحرف من المنادى أو أكثر من حرف ليكون لأغراض بلاغية، ذلك "إذا أردنا إقبال أحد علينا دعوناه بذكر اسمه أو صفة من صفاته بعد حرف نائب مناب أدعو وسمي هذا النداء، والأصل في نداء القريب بأن ينادى بالهمزة، أو أي، وفي نداء البعيد أن ينادى بغيرهما من بقية الأدوات غير أن هناك أسباب بلاغية لمخالفة الأصل"[1].

وقد تخرج ألفاظ النداء عن معانيها الأصلية وهو طلب الإقبال إلى معان أخرى تستفاد من القرائن، ومن هذه المعاني الزجر والتحسر والإغراء وغيره. ويقع الحذف للتخفيف في حرف النداء، مثل قوله تعالى: {قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ }الشعراء الآية 117، جملة ربّ إنشائية ندائية والمراد بها الدعاء حذف المسند والمسند إليه، وناب عنهما حرف النداء المحذوف، وجملة "كذابون" خبرية المراد بها إظهار التحسر"[2]. والتحسر هو دواعي الضيق والأسف على واقع الحال لضعف النفس أمام سوء الأخلاق، فناسب حذف حرف النداء ضعف وقلة الحيلة وعدم القوة على ردع المكذبين، فكان التخفيف سببا الكلام لمقتضى الحال.

وفي مثل قوله تعالى: {يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذَا}يوسف الآية 29، حذف حرف النداء لأنه منادى قريب مقاطن للحديث، وفيه تقريب له وتلطيف لمحله بأن أعرض عن "أمر المراودة" الأمر واكتمه ولا تحدث به"[3]. ذلك أن عظمة الخالق تسمو على المخلوق، وجاء حذف حرف النداء تنفيضا وتضعيفا للأمر بكتمانه بقدر ما هو ضعف المرأة

---

[1] علي الجارم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، دار المعارف للنشر والتوزيع، ماكميلان، لندن، 1999، ص210.

[2] أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، ص95.

[3] الزمخشري: الكشاف، ج2، ص435.

وكيدها، والفعل أعرض متعد، فالنداء مقصود به وضاعة ما تدعي امرأة العزيز، فكان التخفيف بالحذف مناسبا للتخفيف من خوف سيدنا يوسف مهما كانت ديرته امرأة العزيز، بدليل رده "هي راودتني عن نفسي" فكان رده من ضيق وخوف وإلا لكان كتم الأمر، فجاء قوله تعالى: "يوسف أعرض عن هذا".

والعرض من النداء هنا هو التنبيه في صيغة الأسلوب الإنشائي مع استعمال الياء المحذوفة للقريب، وهو قريب من الله عز وجل وراعيه برعايته التي لا تنقطع ورحمته التي وسعت كل شيء.

والحذف تخفيفا في بعض حروف الكلمة يقع في الاسم المنادى وسمي الترخيم، والترخيم حذف بعض أجزاء آخر الكلمة، أي حذف حرف أو أكثر من آخر الاسم المنادى، وقد تحذف معه الأداة، وقد تخرج عن معناها لتؤدي عرضا بلاغيا، من مثل قول الشاعر:

صَاحِ هَذِهِ قُبُورُنَا تَمْلَأُ الرَحبَ فَأَينَ القُبُورُ مِنْ عَهدِ عَادِ

والملاحظ أن أداة النداء المحذوفة تخفيفا، وردت لأغراض منها الكلام معبرا به مجازيا، لأن استعمال الياء أداة النداء للبعيد، واستعملت في البيت لنداء القريب، على غير الأصل، إشارة إلى أن المنادى غافل ولاه فكأنه قريب، كما أن الشعراء عادة ما يتقصون شخصيات يخاطبونهم وتنبيها أيضا من الشاعر لصاحبه حتى ينظر كثرة تزاحم القبور تملأ الرحب، والمؤقت فناء، ونقص للحياة، بل قطعها نهائيا، وكأن الشاعر يبحث عن مكان بين القبور شاغر ليسأل عن تلك التي منذ العصور الغابرة، والقبائل البائدة، فقد تلاشت وجزئت إلى رميم، فأصبحت هيئة لا قيمة لها، فكان حذف النداء مناسبا للنقصان، والاندثار ثم يأتي الاسم المرخم محذوف الحرف الأخير، منقوصا مناسبا لتناقص الأعمار، وغفلة وحيرة المنادى من أمر هذه القبور حتما يتنبه إليها. فكان الحذف سبيلا للتخفيف في الكلام بغرض التحسر والاضطراب.

وفي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يا عائش هذا جبريل يقرئك السلام"[1]. فالترخيم في اسم عائشة "عائش" لا يشير إلى النقص، والضعف، لأن المقام لا يقتضي ذلك، وإنما محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لزوجته عائشة رضي الله عنها، جعلتها يناديها بمعزة وود وألفة ترقى بمقامها، تدليلا لها، ولشبابها، كان حذف التاء، تصغيرا لسنها وثباتا لشبابها،

[1] صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب فضل عائشة رضي الله عنها، حديث 3580.

والله أعلم. والتخفيف بالحذف يتضح أنه سببا في إتيان أغراض البلاغة وتتعدد أنواعها، كالتحبب والتودد في مثل:

أَبُثَينَ إِنَكِ قَد مَلَكتِ فَاسجِحِي .....

حذفت التاء من بثينة. ويحذف الحرف أيضا من آخر الكلمة وذلك حسب موقعه من الإعراب ليؤدي غرضا بلاغيا، اقتضى حذفه ومن ذلك حذف الياء الواقعة مضافا إليه، مثل قوله تعالى: {ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ} الزمر من الآية 16، إن الله تعالى رحمته وسعت كل شيء، وغفرانه سابق لسخطه وعذابه، يتوعد العباد ويخوفهم بعذاب النار ويدعوهم للتقوى، فهو يعظهم وينصحهم حتى لا يتعرضوا لموجب عذابه وإثارة سخطه، فجاءت الياء محذوفة من كلمة عباد وهي مضافة إلى العباد، الذين يكون منهم النقص والتقصير، ومنه كان الغرض البلاغي هو الوعظ والنصيحة، حتى يتموا النقص، ويكملوا ما كان ناقصا بالعودة إلى التقوى.

كذلك وقع الحذف في كلمة هادي "هاد" في قوله تعالى: {وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ} الروم من الآية 51، إن الذين كفروا وأصروا على كفرهم فضلوا عن سبيل الله، فهم عمي كما وصفهم المولى تبارك وتعالى، وهذا النقص للياء في كلمة "هاد" هو دلالة على أن الهداية لا تقع إلا في القلوب، والقلوب لا يعلمها إلا خالقها، وهو أمر يختص به الله تعالى دون غيره، سبحانه عز وعلا.

أما قوله تعالى: {فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ} آل عمران من الآية 20، فحذف الياء الواقعة مفعولا به، فهو رمز للهداية المعنوية غير الحسية ذلك أن الاستسلام لله بالقلب والإيمان ما وقى في القلب وصدقه العمل.

والحذف أو إسقاط هذه الحروف من الكلمات يدل على ضعف من الإنسان تجاه خالقه كأن يقصر في جنبه من الطاعات والتقوى، أو يتم عن عدم القدرة على عمل ما، ويرمز بذلك للأمور الحسية، أو هو رمز أيضا للأفعال المعنوية التي لا يقوى الإنسان أن يطلع عليها، فهي من اختصاص المولى عز وجل.

وقد يؤدي الحذف إلى أغراض أخرى، من مثل تغيير المؤكدات بالحذف في أن ومثيلاتها.

وهذا التخفيف نجده في حذف النون الثانية من أن الناصبة التي تفيد التأكيد لتصبح مخففة والتي ترد بعد الدعاء، واليقين مثل: علمت أن لن تنقع الحيل، فالتخفيف الواقع في أن قبل النفي وبعد فعل العلم، واليقين هو إتباع لذلك النفي في المعنى، لأن المخاطب لا ينكر أن الحيلة لا فائدة من ذاتها، إلا النقيصة والصفة الدميمة نقيصة، فلا يتردد في نكرانها، وأن يضرب عنها صفحا، فعدم النكران سبب في تخفيف النون، بالحذف ذلك أن الحذف هو نقص وضعف للركون إلى ابتهاج الحيلة أو الاحتيال وابتعاد عن محاسن الخلق، فجاء حذف النون مقابلا للصفة الذميمة، وهي التحايل والغرض البلاغي هو التنبيه والإرشاد إلى ترك الحيل.

كما هو المثال أيضا: اعتقادي أن ليس للعلم ثمن فإن الخفة في أن تبعا للنفي بليس وعدم الإنكار سبب في التخفيف والغرض هو التنبيه والإرشاد في مقابل قيمة العلم ورفعة درجته التي لا تقاس بالأموال.

التخفيف على مستوى الجملة بلاغيا

والتخفيف بالحذف له أغراض بلاغية متعددة، بتعدد السياقات على مستوى الجملة التي ترد فيها، والتي تتكون أساسا من مسند ومسند إليه، فحذف المسند مثلا، "قول الشاعر:

وَمَنْ يَكُ أَمسَى بِالَمدِينَةِ رَحلُهُ فَإِني وَقَيارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وتقدير المحذوف، فإني لغريب وقيار كذلك.

والباعث على تقديم قيار على خبر إن قصد النسوية بينهما في التحسر على الاغتراب، حتى كأن قيارا تأثر بما تأثر هو به"[1]. هذا التقديم والحذف، كان لضيق المقام وللاختصار.

ومنه أيضا قول الشاعر:

نحن لما عندنا وأنت بما عندك راضي والرأي مختلف، والتقدير ونحن لما عندنا راضون، فحذف لضيق المقام والاختصار.

وكذلك الاحتراز عن العبث قصد الاختصار مثل قوله تعالى: { أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ } التوبة من الآية 03، والتقدير ورسوله بريء منهم أيضا، الحذف في الجملة والمسند هو الركن الأساسي في الجملة

[1] أحمد مصطفى المراغي: علوم البلاغة، ص92.

الاسمية، كما هو المسند إليه، وكذلك في الجملة الفعلية، فإذا وقع الحذف تخفيفا فهو الاختصار للاختصاص أو لقرينة تدل على المحذوف كشهادة العقل دون اللفظ.

ويحذف المسند إليه تخفيفا واختصارا لغرض بلاغي كذلك، في مثل قوله تعالى: {فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ} الذاريات من الآية 29، والمعنى تفسير البيضاوي: "فلطمت بأطراف الأصابع جبهتها فعل التعجب، وقيل وجدت حرارة دم الحيض فلطمت وجهها من الحياء، وقالت عجوز عقيم، أي أنا عجوز عاقر فكيف ألد"[2]. ذلك الإحساس في مثل عمرها جعلها تسرع بالإجابة باختصار بذكر الخبر وإخفاء المخبر عنه، وهي المعنية بذلك لتقدم الوصف والموصوف دون ذكر المبتدأ، لضيق المقام، فحذف المبتدأ الذي هو الضمير "أنا" بدليل القرينة الضمير في وجهها قصد الاختصار مع ضيق المقام. كما يحذف المسند إليه للجهل به، عند إسناد الفعل لنائب الفاعل، وذلك إما جهلانه أو خوفا عليه، كأن نقول: فتحت أبواب الجامعة يوم كذا أو حقق معه، توجيه الكلام للمخاطب وإخفاء نائب الفاعل عن غيره، وبحسب السياق تتحدد الأغراض البلاغية، كالحذر من فوات الفرصة حينما ننبه صيادا، فنقول: غزال، أي هذا غزال أوقفها.

ويحذف الفعل من الجملة تخفيفا أو طلبا للخفة من مثل قولهم أثعلبا وتفرّ، والتقدير أترى ثعلبا وتفرّ، وهو أسلوب إنشائي غير طلبي، لعدم استدعائه مطلوبا غرضه التعجب، وللإسراع بذلك حذف الفعل وذكر المفعول به دالا عليه، وهو الذي يقع منه الفرار على خلاف العادة، التي يقع الفرار فيها لرؤية الاسم.

كذلك يقع الحذف فيه لغرض التحذير، في مثل الأسد الأسد. أي احذر الأسد، حذف الفعل، وبقى المفعول به، الأسد الأولي والأسد الثانية توكيد على أن الخوف حاصل لا محالة. ويحذف المفعول به الضمير المتصل، بغرض الاختصار والعلم به في مثل قوله تعالى: { أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً} الفرقان من الآية 41، والتقدير بعثه (الهاء في بعثه) والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. ويحذف كذلك المفعول به "ضمير متصل" للعلم به ومراعاة للسجع وروي الفاصلة مثل قوله تعالى: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} الضحى الآية 03، والأصل في قلى، قلاك، بمعنى

---

[2] محمد الشيرازي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، ج5، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، دت، ص97.

تركك، والضمير "الكاف" في قلاك حذف للغرض المذكور، ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به على التقدير تجانسا مع قوله في الآيات الأولى والثانية وهي "والضحى، والليل إذا سجى"، وبحذف المفعول به كذلك تخفيفا مثل قول البحتري:

سَجْوُ حُسَادِهِ وغَيظُ عِدَاه أَنِ يَرَى مُبصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعِ

"فالمعنى المراد أن يرى مبصر أثاره ويسمع واع أخباره لكنه أغفل هذين المفعولين وأبعدهما عن وهمه ليتسنى له أن يبين أن محاسن الممدوح قد ذاع صيتها وأشتهر أمرها، فلا تخفى على ذي بصر وسمع، فيكنى في معرفة أنها سبب في استحقاقه الأمانة دون غيره، ومن ثم ترى الحساد والعداء يتمنون ألا توجد عين تبصر ولا أذن تسمع لتخفى هذه الفضائل فيجدوا إلى منازعته سبيلا"[1].

كما هو الأمر كذلك في حذف المفعول به، بعد فعل المشيئة، شاء، يشاء.

في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} آل عمران الآية 06، والتقدير كيف يشاء تصويركم، والغرض منه إظهار قدرة الله تعالى في تصوير الإنسان، ولذلك حذف المفعول به وخص به نفسه تعالى لقوله: "في أي صورة ما شاء ركبك" وهو أمر يختص به دون غيره. ويقع الحذف في الاسم الموصول الواقع مفعولا به، مع صلته بغرض الاختصار والتعيين في مثل قوله تعالى: {لِّيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً} الكهف من الآية 02، والفعل أنذر متعد إلي مفعولين وذكر المفعول الثاني في الآية اقتصارا عليه وحذف المفعول به، والمقدر "لتنذر الذين كفروا بأسا شديدا"، فالذين كفروا واقع عليهم فعل الإنذار تسليط البأس الشديد عليهم، ولما كان البأس ملاحقهم، حذف من حق عليهم العذاب واقتصر على ذكر المفعول الثاني إعلاما لهم به.

وما الحذف في مثل هذه المواضع إلا بحثا عن درجة الخفة ودلالتها ليقع التخفيف موقع الذوق الحسن، واللطائف البليغة.

وبتعدد أغراض البلاغة تعددت مواطن الحذف في الجملة بهدف التخفيف من ثقل الكلام وطوله أثناء الاستعمال، وبخاصة إذا كان المقام يقتضي السرعة، فيضيق الوقت مما يستدعي الحذف، ويذكر ما هو أهم، قصد تبليغ القصد والإفادة منه، بأسرع ما يكون، ومن ذلك حذف

---

[1] أحمد مصطفى المراغي: علوم البلاغة، ص94.

المسند والمسند إليه معا (الجملة الفعلية) مثل: قولك: الأفعى، العقرب لمن تحذره من أذاها فبدل أن تقول، احذر الأفعى، أو ابتعد عن العقرب، يكون الاكتفاء فقط بذكر الحذر منه، أو المبتعد عنه، بسرعة دفع الأذى عن السامع، فتحذف الجملة (احذر) فعل وفاعل، وكذلك ابتعد. كما هو مقام الترحيب والفرح في القول: أهلا وسهلا، والتقدير حللت أهلا ونزلت سهلا، فكل من حللت، ونزلت، فعل وفاعل، في مثل مقام الثناء والمدح، والعادة جرت على قول شكرا لمن أردت الثناء عليه، فتحذف الجملة أشكرك، وإعرابها أشكر: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، ويبقى المفعول المطلق من نفس جنس الفعل، مذكورا دالا على الجملة المحذوفة والغرض هو إظهاد الفرح والسرور، بإلقاء الثناء، كذلك في مثل إلقاء التحية فبدل أن يطول الكلام وجعل السامع يمل، بقولك: أحييك تحية طيبة. نذكر فقط: تحية طيبة، وتحذف الجملة، ومما يلاحظ في الألفاظ المحذوفة من الفعل والفاعل، وهو محك التفاعل، أي القيام بالفعل وحركيته، أما حذف المفعول به كأنه استدعاء يجب أن يتنبه له المخاطب ليخصه بهذا الشكر أو التحية أو الثناء، وذكر المفعول المطلق دلالة على أن الثناء والترحيب موجه إلى المخاطب مع التأكيد له لا لغيره، أو لجمع المخاطبين حسب المقام "لأن ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد من الإفادة، فالمحذوف إذا دلت عليه القرينة كان ذكره ثقيلا في موضعه... وإذا حذفت المعروف، رفعت الثقل عن السامع، ورفعت الكلفة التي تكون عليه عندما يسمع حديثا معادا أو كلاما مكررا، فالكلمة الخالية من الفائدة كالثقيل تؤذي العين بوجوده، فإذا حذفتها وجدت من الأنس ما يغمر القلوب سرورا"[1]. وكذلك التخفيف يقع في الإيجاز بالحذف.

ولا يقتصر التخفيف في الجملة العربية على حذف الحرف من الكلمة أو الكلمة من الجملة، أو حتى الجملة بكاملها سواء بركنيها أو مع الفضلة، وإنما تكون ظاهرة التخفيف في مسائل أخرى هي الإيجاز وأنواعه... وأن توجز شيئا أي تختصره أو تختزله، والإيجاز إيفاد للمعنى الكثير بقليل من الألفاظ، ما لم يحدث إخلالا أو غموضا، جاء في جواهر البلاغة هو: "جمع المعاني

---

[1] عبد الفتاح لاشين: ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، دار الرائد العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1982، ص85.

المتكاثرة تحت اللفظ القليل الوافي بالغرض مع الإبانة والإفصاح، يعني أن الإيجاز هو تأدية المعنى بأقل من متعارف الأوساط مع وفائها بالغرض"[2].

والإيجاز قسمان هنا: إيجاز قصر، وإيجاز حذف، فأما الأول فلا يقع فيه الحذف وتكثر فيه المعاني بقليل من الألفاظ، والثاني هو الذي يقع فيه الحذف، أي حذف حرف من الكلمة، أو الكلمة أو الجملة، مع القرينة الدالة على ذلك المحذوف.

ومن أمثلة إيجاز القصر، قوله تعالى: { وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ } البقرة من الآية 79، فهي كلمات قليلة خفيفة، تضمنت معان كثيرة متعددة، وتحمل المعنى إن الإنسان إذا علم وتيقن بالحكم الشرعي في القتل إذ النفس بالنفس، امتنع عن الجرم بالقتل، وفي ذلك إبقاء على حياته، وحفظا لحياة غيره، ما حييهما الله تعالى فتستمر الحياة بالمنافع والنظام والتعمير للأرض.

كذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "الحديث المتداول على ألسنة الناس: المعدة بيت الداء ففيه معان كثيرة تقي الإنسان شر الأمراض بالوقاية ونظام الأكل واختياره".

ومثل ذلك قوله تعالى: { وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ} البقرة من الآية 164، وقد استوعبت تلك الآية الكريمة أنواع المتاجرة وصنوف المرافق التي لا يبلغها العد"[1].

وأما الإيجاز بالحذف فهو حذف شيء من العبارة اللغوية، أي الجملة شرط أن لا يحدث الحذف خللا أو لبسا يؤدي الغموض في فهم الجملة مثل قوله تعالى: { وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً } الأعراف من الآية 155 ، أي اختار من قومه، غير أنه فيها كلام ثان في مسألة المجاز.

وفي قوله تعالى: { وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ} فاطر من الآية 04، والتقدير: فإن يكذبوك، فلا تجزع أو أصبر، فقد كذبت رسل من قبلك، والملاحظ هو زيادة المعاني عن الألفاظ، والحذف واقع بدليل القرينة اللفظية "كذب" والداعي إلى هذا الحذف هو الاختصار والتخفيف على السامع، وهو النبي صلى

---

[2] السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، ص197.

[1] السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، ص197.

الله عليه وسلم. كذلك في قوله تعالى: {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} الأنبياء الآية 23، أي يسألون عما يفعلون. وتحذف كذلك جمل بكاملها في مثل قوله تعالى: {فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ} يوسف من الآيتين 45-46، الآية قليلة الألفاظ، كثيرة المعاني، "فقد حذفت منها عدة جمل هي: لما رأى ملك مصر الريان بن الوليد رؤيا فقال (أرسلون) إلى يوسف لاستعبره، ففعلوا فأتاه وقال له: يوسف أيها الصديق"[2]، وهذا الحذف هو إيجاز حذف استلزم قرينة تفهم من سياق الكلام والدعوة لذلك هو التخفيف في الكلام. أما الحذف لغرض المجاز فإن الكلمة لما توصف بالمجاز، فإن ذلك يعني أنها خرجت عما وضعت له في الأصل، سواء كان ذلك في المعنى أم في الوظيفة الإعرابية.

جاء في أسرار البلاغة: "واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها لما مضى، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو حقيقة فيها، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} يوسف من الآية 82، والأصل واسأل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر والنصب فيها مجاز"[1].

ففي الكثير من كتب البلاغة وعند علمائها، أن الآية "واسأل القرية" هي من المجاز بما قدروه بـ "واسأل أهل القرية" بمعنى أن القرية لا تسأل وإنما السؤال يقع على أهلها أو ساكنيها على اعتبار الرد على السؤال، غير أن ابن القيم يرد عنهم ذلك "لكثرة استعمالهم لهذه اللفظة ودورانها في كلامهم أطلقوها على السكان تارة وعلى المسكن تارة، بحسب سياق الكلام وبساطة، وإنما يفعلون هذا لا لبس فيه ولا إضمار في ذلك ولا حذف"[2].

.

---

[2] محمد الطاهر اللاذقي: المبسط في علوم البلاغة، ص108.

[1] عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاصلي، ط3، المكتبة العصرية، بيروت، 2001، ص306.

[2] عبد الفتاح لاشين، ص87.

الفصل الثالث

التخفيف في الجملة على المستوى التداولي.

القضايا التداولية الواقع فيها التخفيف بالحذف.

* الأغراض الإنشائية.
* القصدية
* الاقتصاد اللغوي.
* الافتراض المسبق.

مقومات تلقي الخطاب الواقع فيه التخفيف بالحذف.

* السياق
* الاستلزام الحواري.
* القرائن اللغوية

التخفيف في الجملة على مستوى التداولي:

قبل طرق باب التخفيف في الكلمة أو الجملة سواء بالحذف أو الاختصار في إطار اللسانيات التداولية، سنحاول توضيح بعض الفروق بينها وبين اللسانيات عموما، فإذا كانت اللسانيات تدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، وإذا كانت البنيوية تدرس النص كبنية مغلقة ذات إجراءات داخلية "تؤمن بكيانية العبارة اللغوية في مستواها البنيوي المجرد ومن هنا راحت عن عمد تتبع منهجا مميتا للتواصلية اللغوية بإقصائها لأحوال التخاطب أو الطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، ومن ذلك استبعادها الدلالة التي هي جوهر اللغة"[1].

فإن التداولية حاولت الخروج بالنص إلى فعل تواصلي بين منشئه (المرسل أو المتكلم) ومتلقيه (المرسل إليه أو المخاطب).

والتداولية كما عرفها علماء اللغة في الدرس اللساني هي دراسة اللغة أثناء الاستعمال، وهذه الدراسة يجب أن تراعي القوانين الضابطة للملفوظات (القول والمكتوب) وكذلك السياق الذي تندرج فيه.

"والتداولية في عمومها تهتم بجميع شروط الخطاب، وتعتمد أسلوبا ما، في فهمه وإدراكه بدراسة كيفية استخدام اللغة، وبيان الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا بالاستعمال"[2].

و"قضية التداول هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي "فتصير التداولية من ثم جديرة بأن تعرّف بأنها علم استعمال اللغة، وقد نقول في تعريفها بأنها نسق معرفي استدلالي عام، يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها في مقابل البنيوية التي تدرس اللغة بوصفها بنية مجردة أو نسقا مجردا تحكمه قوانينه الداخلية"[3].

وبما أن اللسان هو أداة التبليغ والتعبير عن غاية من المتلفظ أو المتكلم بوصفه منتج الكلام ومحدد لدلالته، وباعث لقصده، يخرج عن طوعه حينما يتكلم ليصبح ملكا لغيره (القارئ، أو المتلقي)، والاعتماد يقع على هذا الأخير في فهم وإدراك ما ألقي إليه أو ما كتب.

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص18.

[2] خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص68، 69.

[3] مسعود صحراوي: مرجع سابق، ص26.

كما أن الملفوظ (الخطاب، الجملة) يفسر حسب المرجع في الواقع الخارجي حيث يقوم ببناء الدلالات على الأعراف الاجتماعية، بمعنى أن معالجة الملفوظ مكون اعتمادا على المعارف والمعلومات المستمدة من الواقع الخارجي، يتواضع عليها أفراد الجماعة اللغوية، وذلك حسب ما يتضمنه القول أو الخطاب (الجملة) أو عدة جمل.

يقول جيلالي دلاش: "عند كل عملية من عمليات التبليغ ينطلق الأطراف المتخاطبون من معطيات أساسية معترف بها ومعروفة وهي الاقتراحات المسبقة، لا يصرح بها المتكلمون، وهي تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية التبليغية، وهي محتواة في القول سواء تلفظ بها القول إثباتا أو نفيا"[1]. يعني ذلك أن طرفي الخطاب وهم (المتكلم، والمخاطب) لكل منهما دور بارز في العملية التواصلية حيث أن المتكلم هو صانع أفاعل الكلام والمخاطب هو محل التفسير والتأويل فهو طرق فاعل كذلك في العملية، لكن ذلك يتوقف على وضوح الكلام بناء على الأساليب اللغوية التي يفهمها أو يعرفها، يقول ابن فارس في كتابه الصاحبي "أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب"[2].

وعليه فإن العملية التواصلية التي يكون فيها الكلام متداولا بين المتخاطبين توجب مرسلا، يستدعي حضور المرسل إليه سواء بالتخاطب أقولا، أو كتابة بنص تخاطبي، يكون جملة، أو أجزاء جملة، كالحذف مثلا.

إن دراسة الجملة (النص اللغوي) أثناء الاستعمال تعتمد على مبادئ تقوم على أساسها التداولية ومنها الاقتراض المسبق، "ففي كل تواصل بينهم ينطلق الشركاء من معطيات أو افتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات المسبقة الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات التركيبية العامة"[3].

---

[1] ينظر خولة الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص160.

[2] ابن فارس الصاحبي: في فقة اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فيها، علق عليه ووضح حواشيه أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، لبنان، 1997، ص40.

[3] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص42.

واللغة أو الجملة عند دراستها وفق المبادئ التي تقوم على أساسها التداولية تحتاج إلى مقام أو موقف فعلي يسمى السياق وهو نوعان: سياق مقالي، وسياق مقامي. "يقصد بالسياق المقالي مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معين،... أما ما يقصد بالسياق المقامي فهو مجموعة المعارف والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي لدى كل من المتكلم والمخاطب"[1].

ويعني ذلك أن السياق هو الموقف الفعلي الذي يمكن للمتخاطبين توظيف الملفوظات التي تتضمن المعارف والمعلومات لفهمها وتقييمها.

كما أن الجمل في بعض المقامات قد تخرج عن معناها إلى معان أخرى يقتضيها السياق، ذلك ما يسمى الاستلزام الحواري، وهو خروج الجملة عن المعنى القضوي، والمعنى القضوي: هو المعنى الذي تدل عليه وحدات الجملة مضموم بعضها إلى بعض، ذلك هو أن الألفاظ تقتضي المعاني حرفيا بما تشير به من دلالات يقتضيها السياق، وأما خروج المعنى عن بعض المقامات فهو استلزامي وبذلك يكون الوصف لحالة أخرى مستقلة عن اللفظ ذاته.

وقد قسم "غرايس" وباقتراح منه المعاني إلى صريحة وضمنية، فالمعاني الصريحة وهي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها وتشمل:

أ- المحتوى القضوي: وهو مجموع معاني المفردات مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

ب- القوة الانجازية: وهي القوة الدلالية المؤشر لها بأدوات تصبغ الجملة بصيغة أسلوبية كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتوكيد، والنداء والإثبات والنفي...

والمعاني الضمنية وهي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة ولكن السياق دخل في تحديدها والتوجه إليها"[2].

أما الفعل الكلامي أو ما يسميه بعضهم الفعل الانجازي فهو الأثر الناتج عن الجملة (المنطوقة أو المكتوبة) في سياق مناسب بمعنى الإجراء الفعلي للكلام بين المرسل والمرسل إليه، جاء في كتاب المدارس اللسانية لنعمان بوقرة: "إن إنجاز فعل من أفعال اللغة يكون من خلال النطق بجملة أو عدة جمل في سياق مناسب لها، والإنجاز يتضمن معنى الحديث والحركية والتي تعني بدورها التعبير الدائم، وهذا يقتضي تغييرا في العوالم والأزمان والأماكن"[3].

---

[1] أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، مكتبة دار الأمان، ط1، الرباط، 2006، ص22.

[2] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص45 وما يليها.

[3] نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، ص195.

ومما سلف ذكره في الفصلين الأول والثاني يتضح أن الدراسة على المستوى النحوي لظاهرة التخفيف وكذلك البلاغي كانا محط التحليل الوصفي للظاهرة على مستوى الكلمة أو الجملة، وتلك كذلك ستكون على مستوى الاستعمال مما تحمله من دلالات ومعان ووظائف نحوية وصرفية، وأغراض بلاغية، ويتضح كذلك تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة والقصد والأحوال من حيث طبعا الإسناد، والحذف كظاهرة للتخفيف لا يتأتى إلا من خلال صحة التركيب (قواعد النحو)، والإعراب والدلالة مما لا يدع مجالا للشك أن العلاقة بين النحو والبلاغة هي علاقة ترابط وتكامل ذلك ما يؤكده عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم بقوله: "إن النظم تتبع للمعنى في النظم، والكلم تترتب بسبب ترتيب معانيها في النفس"[1].

إن التداولية هي دراسة اللغة (المكتوبة أعني) أثناء الاستعمال، وما دامت كذلك فإن البلاغة هي الخاصية التي تدرس اللغة أثناء الاستعمال والكلام على مستوى الجملة ههنا، وهي كما أشار بها العديد من علماء اللغة وأساطين البلاغة هي فن القول ويشتمل هذا التعريف "مجالين واسعين من مجالات اللسانيات التداولية،

- **الفن:** هو كل ما يرتبط بالذوق والاستخدام الشخصي للغة، أي أنه يقابل أثار المتكلمين على كلامهم، وكيف يمكن أن يعدل من موقف سامعه، وهو مجال التداولية.
- **القول:** ويشمل الأداء الفعلي للغة في واسع استعمالها"[2].

إن اللغة تدرس في رحاب مجالي البلاغة والتداولية من حيث علاقة الألفاظ بعضها ببعض، والوظيفة المنوطة بالوحدات داخل التركيب والمعاني والقرائن لاسيما القصدية والإفادة بحسب مقتضى الحال والجانب التداولي بتأسيس على النحو البلاغي، والبلاغة لا تسقط على تراكيب اللغة لمعرفة أبعادها على أساس أنها مجرد آليات إجرائية فحسب بل هي تساعد اللغة على أداء وظيفتها الإبلاغية والإفصاح عما يختلج في نفس المتكلم.

وما دامت الجملة ترد بتعبير سليم توحي بالقصد لمعنى واضح ومحدد وفق مقتضى الحال الذي ترد فيه، فإن واقع الحذف في أحد أجزائها لا يجب أن يحدث خللا أو لبسا، فهل سيكون نفس القوة الانجازية بذلك الحذف؟ على المستوى التداولي، ثم ما علاقة التداولية بالحذف؟ وبناء

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص54.

[2] خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص155.

على العلائق التي تربط النحو بالبلاغة من جهة وبين البلاغة والتداولية من جهة ثانية سنحاول الكشف عن مضامينها من خلال مقاربة تداولية بالنظر إلى مناحي الحذف وفق المبادئ التداولية التي تتأسس على البلاغة.

إن ظاهرة التخفيف ومن وسائلها الحذف من القضايا البارزة التي أولت لها البلاغة اهتماما خاصا، لأن الحذف يرتبط بالسامع (المتلقي أو القارئ)، وهذا تبعا لدرجة معرفته بمواطن الحذف وأسبابه، ولأن السامع متعلق بالخطاب (الجملة) سمعا أو قراءة وتأويلا حسب قدرته على الإدراك ما أرسل إليه، وبالاعتماد على الأدلة والقرائن على ما حذف وما ستفاد منه، وفي ذلك يقول الزركشي: "ألا ترى أن المحذوف إذا ذكر زال ما كان في الوهم من المراد وخلص المذكور"[1]. ولماذا يلجأ المتكلم إلى حذف بعض عناصر الجملة؟ ذلك أن الحذف أبلغ من الإثبات والتخفيف شائع في جميع اللغات، وبخاصة في العربية التي يقوم قسم منها على الإيجاز في قضاياها.

القضايا التداولية الواقع فيها التخفيف بالحذف

الإغراض الإنشائية:

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى} غافر من الآية 50.

تصدر الآية استفهام بالهمزة مع النفي ذلك ما يفيد الإنكار والتحقير، والإحالة على المقابل بالإثبات أو النفي، وفي الآية لما كان إنكاريا كانت الإجابة ببلى، وهو اعتراف وتقرير.

والحذف واقع في الفعل كان المجزوم محذوف النون، أما الفعل (تأتيكم)،... فعل مضارع دل على ماضي محصور في الدنيا، واقترن بالضمير (الكاف) الواقع عليه فعل الإتيان بالدعوة للتوحيد من قبل الرسل، فأقيمت الحجة عليهم، وكان جوابهم بـ"بلى" إثباتا على ما ألزموا به أنفسهم من الكفر، والجحود. فألزموا التوبيخ "لأنهم خلفوا وراءهم أوقات الدعاء والتضرع، وعطلوا الأسباب التي يستجيب الله لها الدعوات"[2]، فحق عليهم العذاب وهم في مقام جهنم مكانا لمكوثهم السرمدي وهم يستصرخون خزنتها، فجاء الاستفهام إنكاريا توبيخا لهم وتحقيرا،

---

[1] الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص104، نقلا عن خليفة بوجادي في اللسانيات التداولية، مرجع سابق، ص183.

[2] الزمخشري: الكشاف، ج4، ص176.

كما يمكن القول بأن هذا الاستفهام هو تعجب لأمر طلبهم بتخفيف العذاب، مع أنهم كفروا وتغافلوا عن يوم هو هذا الذي لقوا فيه العذاب، وقد ذكروا بما كانوا يفعلون.

والتخفيف بالحذف لنون كان المجزومة، يوحي بالنقص والقطع مناسبة لما فرطوا في جنب الله، وقطعوا سبب الرحمة.. بجهلهم وعنتهم، تلك أيضا نقصية أدت قطع الأمل في ما يرجون من تخفيف العذاب ليوم واحد، والقيمة التداولية تتمثل في الاستفهام الذي ورد على لسان خزنة جهنم كمرسل إلى الكافرين، إنكارا لهم في مقابل كفرهم وفي ذلك استحضار لمكان الكفرة يفعلون في الحياة من خلال مخاطبتهم حتى تقام عليهم الحجة، ومثل قوله تعالى: {لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ} المدثر الآيتين 43-44 الحمولة الدلالية للآيتين هي انتفاء القيام بفعلي الصلاة والإطعام للمساكين، إجابة من المجرمين كما سماهم القرآن الكريم، عن سؤال أصحاب اليمين "وما سلككم في سقر" فالسؤال خطاب موجه إلى الكافرين الذين سلكوا في سقر، ومن ثم كان الجواب هو خطاب أيضا موجه إلى أصحاب اليمين، والواقع أنهم في حالة ضعف وانهيار، أجابوا بهذه الصيغة (الحكاية) حذفا للنون من فعل الكينونة مع النفي بأداة الجزم للفعل المضارع (نكون) حتى تكون الإحالة إلى الماضي أو إلى ما مضى في الحياة الدنيا، وهو كذلك اعتراف وتقرير على ما هم فيه من عذاب سقر، فحق عليهم التحسر والتوبيخ، والحذف تخفيف من ثقل الكلام في مقابل ما كان منهم من إعراض عن ذكر الله.

كما أن الأغراض تتعدد باختلاف الأساليب اللفظية، ومنها الإخبار أيضا مثل قوله تعالى: " وإلى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره أفلا تتقون".

فالحمولة الدلالية هي إرسال سيدنا هود عليه السلام إلى قوم عاد لدعوتهم عبادة الله وحده دون الشرك به.

والمعنى القضوي للآية إخبار بإرسال سيدنا هود عليه السلام إلى قوم عاد، ومن الإنشاء، النداء في الآية "يا قوم" والأمر "اعبدوا الله" والخبر يرتبط ارتباطا وثيقا بالقصد لأنه يخبر عن النفس، إذ أن الله سبحانه وتعالى يخبر بإرسال الرسل إلى الأقوام، ومنها التي أبادها حتى تكون غيره لغيرها من الأمم، وهنا يتضح الفرق بين الأفعال الانجازية، وحديث النفس المرتبط بمعيار القصد بالقرآن الكريم، أو في غير القرآن الكريم، أي في استعمال اللغة العادية.

والتخفيف واقع في الآية: وتحديدا في حذف الفعل والفاعل ذلك لورود الاسم (أخاهم) منصوبا، ليكون التقدير "وإلى عاد أرسلنا أخاهم هودا.

- أخاهم: مفعول به منصوب، بفعل محذوف وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف والضمير هم مضاف إليه والتقدير أرسلنا فعل وفاعل.

والتخفيف بحذف الفعل والفاعل معا، في "وأرسلنا أخاهم هودا" متضمن معنى الاخبار ودرءا للاستثقال وكذلك حذف الياء من "قومي" هو اختصار ومناسبة للتعلم وللأخذ بأسباب التأدب في المواقف الحرجة، أثناء التخاطب مثل ما فعل سيدنا "هود" عليه السلام، لأنهم نعتوه بالسفاهة، وهو مراعاة المتكلم لمخاطبه وذلك لارتباط الخطاب بالقصد دائما، وهو مرسل إليهم يريد دعوتهم إلى الله وعبادته، ولا يعني ذلك تراكم مجموعة الأفعال والأسماء، إخبارا أو إنشاءا، وإنما يقصد التأثير في المتلقي "إن عقد التواصل بين طرفي التداول أي التأثير تعد الغاية في كل موقف"[1].

ولكي يتوصل إلى المخاطب في هذا الحوار إلى نوعية المحذوف أرسلنا (فعل وفاعل)، وماهيته وجب أن يكون على دراية تامة بهذا المسمى النحوي (فعل + فاعل) وغيره من المصطلحات النحوية.

وبالاعتماد على المخزون اللغوي يفهم المحذوف ويقدر ويعي تماما ما وجه إليه، فالمتلقي يذهب بحثا عن تعليل وتصنيف الكلام المحذوف ضمن الأفعال والأسماء وهذه القواعد السلوكية تمكن المتخاطبين من المحادثة وتربط الموضوع بمبدأ التعاون الذي يعد من أساسيات عملية التواصل، التي يتحدد من خلالها مبدأ القصدية.

ولتوضيح القصد الذي يرد الخطاب لأجله إخبارا أو إنشاء، إن مما يمكن أن يكون رائزا للتمييز بين الخبر والإنشاء، إضافة إلى اللفظ الدال بالوضع على الخبر قصد المتكلم وغرضه من الخطاب، فإن كان غرضه الإخبار مع مرافقة اللفظ إياه فهو خبر، وإن كان غرضه غير الإخبار فهو إنشاء"[2].

فالقصد بناء على ذلك هو اتفاق وتعاون بين المتخاطبين.

---

[1] نواري سعودي بوزيد: في تداولية الخطاب الأدبي، ص35.

[2] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص106.

القصدية:

إن كلمة قصد تأخذ معاني كثيرة ومتنوعة، جاء في أساس البلاغة، معنى قصد: قصدته وقصدت له وقصدت إليه، وإليك قصدي، ومقصدي وبابك مقصدي، وعضته الحية فأقصدته، واقصدته المنية، وتقصدت الرماح: تكسرت، ورمح قصد: سريع الانكسار..

ومن المجاز: قصد في معيشته، واقتصد، وقصد في الأمر إذا لم يجاوز فيه الحد... وعلى قصد السبيل، إذا كان راشدا"[1].

والقصد هو الغاية أو الهدف المرجو، والذي يريد المخاطب أن يصل إليه من خلال استعمال ألفاظ محددة، بعينها تعني ذاك المراد الموجود، أو المتفق عليه، ومثل ذلك العقود أي البيع والشراء والزواج والطلاق وغيره، فعادة يكون الأمر بصيغ قصيره يفهم المحذوف منها، لكثرة الاستعمال والتداول بين الناس، ومن الأمثلة على ذلك: يقول أحد المتخاطبين، أتبيعني سيارتك بكذا؟ فيكون الجواب: بعتك، وتقدير المحذوف: بعتك سيارتي بكذا، ومعيار القصدية هنا هو أن المرسل يريد شراء السيارة فيلقي طرف العقد: أتبيعني؟ والمقصود هو السيارة، كما أن المتلقي يفهم أن المرسل يرغب في شرائها، وبذلك يقع التأثير المتبادل بفهمه نية وقصد المرسل فيجيب: بعتك.

والتخفيف في الكلام أو الخطاب بالحذف للمفعول الثاني (السيارة) لأنه مفهوم ومستعمل دائما كما أنه محل التحاور، كما لو قلت لأحدهم: كم الساعة؟ فيجيب: العاشرة. فباقي الكلام لكثرة استعماله يحذف فبدل أن يقول العاشرة الساعة الآن. أو يقول الساعة تشير الآن إلى تمام العاشرة، وبإمكانه قول ذلك، فيختصره في كلمة العاشرة، ومبدأ القصدية مبني على التعيين للسيارة المراد شراؤها كما سبق، والوقت المراد معرفته في الآن للسؤال عنه وهو العاشرة.

ومن الأمثلة كذلك قوله تعالى: {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}لقمان من الآية 25.

وقوله تعالى: {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} العنكبوت من الآية 61

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، ص509.

فالمتلقي لهذه الآيات، أو عند قراءتها يتضح مباشرة أن المقصود هو القدرة الإلهية، هي التي أوجدت وخلقت هذا الكون وما فيه من سماوات وأرضين وأحياء...

والحذف واقع محقق، لأن الوقوع للكلام جوابا عن السؤال"[1].

والحمولة الدلالية في الآيتين: هو مساءلة للمشركين عمن خلق السماوات والأرض وعمن أنزل الماء من السماء، فأحيا به الأرض من بعد موتها، ذلك "لوضوح الدليل المانع من إسناد الخلق إلى غيره بحيث اضطروا إلى إذعانه"[2].

إن قولهم هو إجابة (ليقولن الله)، دلالة على معرفتهم أن الله خالق السماوات والأرض، ويحيي الأرض بعد موتها، أي يحيي نبتها وزرعها، والقصد هو جوابهم بالذكر عما هم عارفون به اعتراف وإلزام لهم بالحجة، إذ المعنى للأفعال سألتهم – خلق، تقابلي أي إسناد السؤال إلى المشركين ووقوعه عليهم، وخلق إلى الله تعالى دون غيره، والتصق الضمير هم بالسؤال حتى يضطروا للاذعان والاعتراف بما هم يجحدون بدليل ليقولن الله، الذي هو القصد المبني عليه السؤال.

وتقدير المحذوف: هو خلقهن الله، أي ليقولنّ خلقهن الله، وحذف الفعل والمفعول ليبقى الفاعل لأنه الأهم.

كذلك في الآية الثانية: الحمولة الدلالية هو السؤال عمن نزل الماء الذي أحيا الأرض، فالمقصود ليس معرفة نزول الماء والإحياء للأرض، فالمشركون يعرفون ويعلمون أن الله هو منزل الماء الذي يحي الأرض بعد موتها، ولكن يجحدون، والله أعلم بهم من أنفسهم، ولكن القصد هو اعترافهم لإقامة الحجة عليهم، بإنجاز الفعل الكلامي، وهو ليقولن الله.

والتقدير كذلك: "هو نزل الله الماء من السماء فأحيا به الأرض بعد موتها"

فحذف الفعل اختصارا وذكر لفظ الجلالة بالله فاعل، أهم من ذكر الفعل لأن الله غني على ذكر فعله فهو فاعله.

والأمثلة كثيرة في القرآن الكريم، وفي غيره عن القصد للخطاب في عملية التواصل.

---

[1] عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، مكتبة دار الآداب، طبعة نهاية القرن، القاهرة، 1999، ص133.

[2] الشيرازي، تفسير البيضاوي، ص153.

ويتضح معنى القصدية في المعاني التي تكمن في الألفاظ المتوخاة من قبل المتكلم قصد تحقيق ما ينتجه من كلامه، ومثل ذلك في عبارات الزواج والطلاق. إذ لا تكون بألفاظ غير المعهودة، زوجتك، وزوجني، أطلب يد أبنتك وغيره، والتلفظ بها أو اختصار لكلام قد يطول.

والقصد عموما هو أساس عملية التواصل والإبلاغ، يقوم على تمييز المتكلم فيها يقول (القاضي عبد الجبار): "إن المكلم لغيره إنما يحصل مكلما له بأن يقصده بالكلام دون غيره، ويكون آمرا له متى قصده بالكلام واردا منه المأمول به... فلا يعد مكلما له ما لم يقصده"[1].

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ} يوسف الآية 82.

إن إخوة يوسف لم يكن قصدهم سؤال القرية ذاتها، أو الغير نفسها، لأن كلاهما لا ينطق، ولا يجيب وإنما القصد في هذه العملية التواصلية أثناء التداول للكلام هو أهل القرية، وأصحاب الغير، وفعل السؤال لابد له من فعل جواب، بالإثبات أو النفي، لذلك كان الإسناد للقرية على سبيل المجاز لا الحقيقة، فالنصب للقرية مجاز والأصل هو الجر وكذلك العير، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، والأصل هو الجر كذلك، وهو مبلغ القصد والنية الصادقة في قولهم وما يعنوه بقوة حمولة (وأنا لصادقون) الإنشاء الطلبي بمؤكدين، إن واللام في لصادقون.

كذلك في الكلام المتداول بين الناس نجد القصد يتوافر بما يلائم الكلمات المتوخاة في النسق الكلي للجملة، مثل ذهبت إلى البحر فالمقصود هو السباحة، كما أنه إذا كان الأب في جمع من الناس، وخاطبه ابنه: الدار تناديك، فالمقصود ليس الدار، لأن الدار لا تتكلم، إنما المنادى هم من في الدار، كالزوجة، أو البنت أو الأم وغيره.

وتحذف الكلمات من الجمل أثناء التداول للتخفيف ورغبة في الاختصار، ويكون المقصود هو المحذوف، والتنبيه إليه على قدر أهميته في توجيه الخطاب، بالاعتماد على استعمال الألفاظ في مواضعها التي تناسب القصد المطلوب، حتى لا يقع الخطأ أو الالتباس.

ويقع الحذف تخفيفا يعرف قصد صاحبه لكثرة الاستعمال في مثل القسم وجوابه مثل لأفعلن أي أقسم لأفعلن أو والله لأفعلن.

---

[1] القاضي عبد الجبار: نقلا عن خليفة بوجادي في اللسانيات التداولية، ص167.

يقول المتنبي:

لأَتْرُكَنَّ وُجُوهَ الخَيلِ سَاهِمَةً وَالحَربُ أَقومُ مِنْ سَاقٍ عَلَى قَدَمِ

فالفعل لأفعلن يوحي باليمين المحذوف تخفيفا وفعل الحلف يوجب القيام به من قبل صاحبه إنجازا، كذلك في قوله تعالى: "والنازعات غرقا" أي لتبعثنّ جواب القسم، فالقصد هو تحقيق الأفعال بالقسم أو بجوابه.

والقصد هو الغاية التواصلية التي يريد المتكلم (المرسل) تحقيقها من الخطاب من خلال تحديد الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب وعلاقتها بباقي الوحدات، وبيان دورها في الجملة نحويا أو دلاليا وهي المعاني التي يطلق عليها القصدية، وهنا يتضح عرض المتكلم ومراعاة حال السامع والسياق، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}لقمان الآية 25.

فالحمولة الدلالية لألفاظ الآية: هي وقوع السؤال على المجرمين المشركين في (سألتهم) ثم إسناد الضمير هم إلى السؤال: الواقع مفعول به، والقصد هو الإقرار بفعل الخلق لله. "لوضوح الدليل المانع من إسناد الخلق إلى غيره، بحيث اضطروا إلى إذعانه"[1].

أما الحمولة الدلالية لقوله (ليقولن الله) فاللام ابتداء، يقولن فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل، والقول مؤكد باللام والنون على اعترافهم ومعرفتهم بأن الخالق هو الله، والقصد هو الإقرار بالجواب، وإلزامهم الحجة على الجحود.

والحذف للاختصار دلّ عليه المذكور والتقدير خلقهن الله، وهو إسناد الخلق لله تعالى وهو خالق السماوات والأرض.

كذلك يقع التخفيف اختصارا، بحذف المفعول، والإثبات يقع للفعل وهو القصد في الإخبار في مثل قول الناس "فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهي،.. وكقولهم يعطي ويجزل..." والمعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق، وعلى الجملة من غير أن يتعرض إلى لحديث المفعول حتى كأنك قلت: صار إليه الحل والعقد"[2].

---

[1] الشيرازي، تفسير البيضاوي، ص153.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص154.

كما في قوله تعالى: { لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء } القصص من الآية 23.

والقصد هو السقي لا المسقي"[3]. ترك المفعول به لأن المقصود هو تبليغ سيدنا موسى إجبارا بعدم السقي، وهو المراد والذي يحقق القصد هو توخي الألفاظ ذكرا أو حذفا، والله تميل إلى التخفيف بالحذف والاختصار على النطق.

ولما كانت اللغة في علومها تلجأ إلى الاختصار والإيجاز تخفيفا على النطق وهروبا من الثقل على المتكلم والسامع معا أي طرفي الخطاب، فإن المتكلم بالدرجة الأولى يعمد إلى استعمال الجملة العربية في أقصر صورها، لإفادة السامع مع تبليغه الغرض ونية توضيح القصد، ويكون بذلك قد دخل في مجال الاقتصاد اللغوي، وهو ما يعرف عند اللغويين بالاختصار والبلاغيين بالإيجاز، والبلاغة والإيجاز كما هو معهود، ثم أن الاعتماد الكلي على هذه الظاهرة يكون اللغة العربية، ويقل في غيرها ذلك ما نجده في القرآن الكريم، والعربي بطبعه يهج الإطالة والإطناب في المقام الذي يقتضي الإيجاز والاختصار فيكون الميل في عملية التخاطب إلى أن يوجز المتكلم في خطابه للإفادة والغرض بكلمات قصيرة تدل على معان كثيرة، ومن مظاهر التخفيف كما سبق الحذف وكذلك الإضمار والاختصار والإيجاز، تعد كلها من مظاهر التخفيف اللغوي، وبخاصة الجملة، وهو تقصير لعنصر أو أكثر لا نتج عنه إخلال بالمعنى أو غموض له رغم أن الاختصار ليس إسقاطا لعنصر من العناصر اللغوية، لكنه تعويض عنصر لآخر داخل التركيب مثل الضمير الذي يقع موقع الفاعل، أو المفعول، فيعد ذلك من الاقتصاد اللغوي في منهج التداولية.

---

[3] عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، مرجع سابق، ص172.

الاقتصاد اللغوي:

ومما يعد غاية في الاختصار أثناء عملية التخاطب أي تداولية الكلام بين المتخاطبين الاقتصاد اللغوي، "فالعرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم السامع بتمامه"[1]. وعندما لا يكون الكلام غير منتقص أو غامض فذلك ما يجيز الاقتصاد اللغوي، وذلك هو المحك الحقيقي للتخفيف.

ومن الأمثلة على ذلك الشعر، قول أحدهم:

"...وألا يعل مفرقك الحسام فهناك اقتصاد للكلمات بحذف جملة بكاملها، فالمخاطب يعلم باقي الكلام المحذوف المقدر بـ وإن لا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

وفي قوله تعالى: "ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذن لذهب كل إله بما خلق"[2].

تجنبا للإطالة وجنوحا للاختصار كاقتصاد لغوي، حذفت جمل بكاملها أو أحد عناصرها، مثل قوله تعالى "عالم الغيب والشهادة" أي الله سبحانه وتعالى، فالسامع لا يذهب ذهنه إلا إليه عز وجل، وبذلك تتحقق الاقتصادية اللغوية.

تكثر هذه الظاهرة (الاقتصاد في اللغة) فيما يتداوله المتخاطبون بالمساءلة، كأن نقول: من في البيت؟ فتكون الإجابة: "أبي" وكذلك في: من كلمك بذلك، فتجيب: أستاذي، وخرجت من البيت فإذا المطر، أي نازل، فيتم الاستغناء عن الألفاظ المفهومة من الكلام لكثرة الاستعمال سواء كانت خبرا أو مبتدأ وغيره.

كذلك في مواضع الإغراء والتحذير، من مثل: القطار القطار، الأسد الأسد، الحرب، أي هي الحرب معلنة، واحذر الأسد، والحق القطار وغيره، مما يحقق الاقتصاد في اللغة والاستعمال الجملي أو الجملة على الخصوص.

ذلك أن المتكلم (المرسل) هو الذي يعني ما يريد بذلك الاقتصاد فيما أدرج فيه الحذف، أو الاختصار، يترك ما لا ضرورة له، مثل: ...فتى قد قدّ السيف لا متضائل، فالمبتدأ هو، والخبر فتى، احترازا عن العبث حذف والاهتمام بما ذكر بمعنى الاقتصاد اللغوي، يعمد إلى ما هو أهم فيذكره ويستغني عن المحذوف لدواع نحوية أو بلاغية، ستذكر لاحقا.

---

[1] عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر بالفنجالة، القاهرة، 1975، ص135.

[2] طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص185.

والاقتصاد اللغوي يعتمد على حذف كلمة أو جملة أو جمل وذلك هو الإيجاز بالحذف تخفيفا على النطق من ناحية ونأيا عن الاستثقال من ناحية أخرى.

"ففي قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً } الفجر الآية 22.

وقوله تعالى: {ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ }ق الآية 01

وقوله تعالى: في حكاية موسى عليه السلام مع ابنتي شعيب: {فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا } القصص الآيتين 24-25

"ففي المثال الأول: حذفت كلمة إذ تقدير الكلام فيه وجاء أمر ربك،

وفي المثال الثاني: حذفت جملة إذ تقدير الكلام: ق والقرآن المجيد لتبعثن،

وفي المثال الثالث: فالمحذوف عدة جمل، ونظم الكلام من غير حذف أن يقال: "فذهبنا إلى أبيهما، وقصتا عليه ما كان من أمر موسى، فأرسل إليه فجاءته إحداهما تمشي على استحياء"[1].

وجملة الكلام أن الاقتصاد اللغوي هو اختصار في الكلام بحذف أحد أطراف الجملة (ركنيها) أو جملة كاملة أو جمل، شرط أن يكون في المذكور ما يدل على ذلك المحذوف، ليعرف من قبل السامع فيقدر على استحضاره بفهم وتبصر، ومما يوضح ظاهرة الاقتصاد اللغوي كعامل للتخفيف في الكلام.

الاختصار وهو تقصير لعنصر لغوي لا ينتج عنه إخلال بالمعنى.

"يختلف الاختصار عن الحذف، إذ الحذف إسقاط، والاختصار "عبارة عن وقوع عنصر لغوي محل عنصر آخر، بحيث يتضمن الأول معنى الثاني مع اختلاف عنه في قلة عدد حروفه مثل وقوع الحذف موقع الفعل وفاعله، وهذا يعد غاية الاختصار"[2]. وذلك هو الاختصار والإيجاز.

وهو مقصد الاصطلاح التداولي في الاقتصاد اللغوي، يؤكده السيوطي كما مر سابقا بأن الاختصار هو مقصود العرب كما يظهر ذلك ضمير الغائب، "قام مقام عشرين اسما ظاهرا هي ما بدأت به الآية: إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنان، والقانتين والقانتات، والصادقين

---

[1] علي الجارم، البلاغة الواضحة، ص241.

[2] أحمد عفيفي: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص351.

والصادقات، والصابرين والصابرات، والخاشعين والخاشعات، والمتصدقين والمتصدقات، والصائمين والصائمات، والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا..." ويقول المولى عز وجل في نهايتها "أعدّ لهم مغفرة وأجرا عظيما".

والملاحظ أن الضمير (هم) ناب مناب عشرين اسما ظاهرا، في قوله أعد لهم، فهو في منتهاه من الاقتصاد اللغوي، والاقتصاد الذي يرومه البحث هو اعتماد المتكلم هذه الميزة في كلامه، مع الإفادة والبلوغ إلى الغرض لدى السامع، حتى يقع التأثير وتعرف بالاستجابة لديه، نفيا أو إثباتا في الكلام. ولعلّ ما يؤكد هذه الظاهرة التي يطلب من ورائها التخفيف في جانب الاقتصاد اللغوي، هي الحروف المشبهة بالأفعال. فهي ليست أفعالا ولكنها ثابت منابها، فشبهت بها، في وظائفها ومن ذلك ليت = تمنيت، لعل = رجوت، لكن = استدركت، وكأن = شبهت وغيرها، مثل ما= أنفي، وإلا = استثني.

وهو غرض التداولية التي هي دراسة استعمال اللغة أثناء التداول، بمراعاة هذه الظواهر مع الاهتمام بالسامع الذي يقع عليه ما يفترض مسبقا معرفته من الخطاب الملقى إليه.

الافتراض المسبق:

يكون ضمن الكلام في كل عملية تواصلية خطابية ينطلق فيها المتخاطبون من معطيات على أساسها يبنى الكلام، وهي افتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم ومحتواه ضمن البنى التركيبية، "تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل"[1]، إذ يرتبط الخطاب بمبدأ التعاون الذي يعتبر من أساسيات عملية التواصل، ففي مثل جلسة عائلية يقول الأب مثلا: الباب موجها الكلام إلى أحد الأبناء، مع حذف الفعل المحتمل الغلق أو الفتح، فيفترض أن الهواء بارد يتسرب منه إلى الغرفة، كما يحتمل أن الحرارة شديدة، يفترض أن الباب مفتوح أو مغلق وان الإشارة باللفظ "الباب" هو طلب غلقه أو فتحه هو إخبار المتكلم إلى المتلقي، فالسامع مسند إليه، وتخفيف للكلام أثناء التداول، أو الاستعمال ثم أن الفعل المحذوف الواجب معرفته هو بؤرة التواصل، وجب على المتلقي أن يضف نوع هذا الفعل ويعرف وظيفته، فمن الأفعال لا غير حتى يتمكن من الفعل الانجازي وهو أساس من أساسيات التداولية.

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص42.

وفي مثل الأسئلة والحوار الواقع بين الناس عادة، ويتداول كما لو قال أحدهم لآخر: مع أي فريق تجري المقابلة: فيجاب: غامبيا أولا هناك استغناء عن جل أجزاء الجملة (تجري المقابلة مع غامبيا)، فالملفوظ غامبيا يتضمن خلفية افتراض مسبق محتواها، أن غامبيا هو فريق زائر، وأن المباراة تجري في ملعب دون سواه قد يكون 05 جويلية، وفي الجزائر، وقد تكون علاقة تربط طرفي الخطاب حتى يسأل الأول والثاني، وهذا الأخير يجيب غير أنه إذا كانت الخلفية التواصلية بينهما غير مشتركة فقد تكون الإجابة لا أعلم، أو دعني وشأني، أو أتعرفني من هواة كرة القدم، وقد يتجاهله تماما.

وعلى هذا الأساس وجب أن يكون مبدأ التعاون التداولي حاضر، وهو الافتراضات المسبقة. ومثل ذلك أيضا قوله تعالى: {فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أيَّامٍ أُخَرَ} البقرة من الآية 184. فالخطاب موجه للمسلمين عامة، والذين يقيمون شعيرة الصوم، والحمولة الدلالية أو المعنى القضوي هو خطاب موجه للذين هم مرضى لا يقدرون على الصوم وكذا الذين هم على سفر، أن يفطروا وعليهم صوم عدد أيام الإفطار في أيام أخر.

والافتراض المسبق المتضمن في الآية هو شهر رمضان الكريم (أي صوم أيام الشهر)، وتقدير المحذوف: فأفطر فعليه من عدة من أيام أخر، ذلك هو تخفيف في الآية، كما أنه عليهم إفطار عدد الأيام التي كانوا فيها مرضى أو على سفر، وبذلك يصبح افتراضها مسبقا لكل من أفطر أنه ملزم برد ذلك الدين، من الأيام الأخرى، فتكون الافتراضات المسبقة ذات أهمية في عملية التبليغ والتواصل وعلى أساسها يبنى الخطاب فيؤدي ذلك إلى التفاهم والتعاون بين طرفي الخطاب في فهم المذكور والمحذوف.

ويرى التداوليون أن الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ، ففي التعليمات (Didactique) ثم الاعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه"[1].

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص44.

وبواسطة الافتراض المسبق، يتم فهم الجزء الواقع فيه الحذف تخفيفا أو اختصارا لكلام قد يطول، "حيث يعمل الذهن في بحث المحذوف ويقف على أسراره حين لا يجده مذكورا والافتراض المسبق مجال المعارف المشتركة بين المتكلم والسامع.

مقومات تلقّي الخطاب الواقع فيه التخفيف بالحذف:

السياق:

"يقتضي التواصل الناجح أن تطابق العبارة المنتقاة سياق استعمالها وسياق الاستعمال سياقان: سياق مقالي، وسياق مقامي، يقصد بالسياق المقالي مجموعة العبارة المنتجة في موقف تواصلي معين... ومن أهم مظاهر الترابط بين العبارات والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي"[1].

والمقصود بالسياق في هذا المقام: هو السياق اللغوي، فهل ذلك له أثر في المتلقي؟ ومدى إدراكه للخطاب الواقع فيه التخفيف بالحذف.

إن النظام اللغوي في أصل التقعيد يقتضي ذكر طرفي الإسناد، غير أن الاستعمال اليومي للغة في عملية التواصل قد يفرض إسقاط أحدها لأغراض معينة أو مقامات معينة، ذلك حسب السياق الذي ترد فيه، وبالاعتماد على دلالة القرائن المقالية أو الحالية (المقامية)، "والأساس العام لمفهوم الحذف ينطلق من الحاجة الفنية للمعبر في استخدام هذا النسق من الأداء بحيث يكون العدول عنه إفسادا له"[2].

إن القارئ للآية: "ولئن نصروهم ليولنّ الدبر".

فالواو: حسب ما قبلها – لئن اللام للتوكيد، وإن حرف شرط واللام في ليولنّ، موطئة للقسم، وبذلك يعرف الخطاب بأنه أسلوب قسم ويتضح السياق وبذلك بمعرفة الفعل نصر، وولّى، والاسم كذلك: الدبر، وعليه يتحدد المحذوف، وهو جملة القسم المقدرة بـ: أقسم: فعل وفاعل، "وكذلك قوله تعالى: "وإن منكم لواردها" يقدر مع العبارة.

جملة قسم محذوفة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا إلى الآية الكريمة: "لن يرد النار إلا تحلة القسم"[3].

---

[1] أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص22.

[2] محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، 1994، ص313.

[3] طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص278.

وفي قوله تعالى: "والفجر وليال عشر..." الواو للقسم تجر ما بعدها والفجر اسم مجرور مقسم به وليال معطوفة على الفجر مجرورة. وعشر صفة، والقسم واقع بهذه المخلوقات التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى: والتقدير للمحذوف على اعتبار ذكر القسم، جواب القسم، وهو لأعذبن هؤلاء، بدليل ما بعده، ألم تر كيف فعل ربك بعاد.

يتضح بذلك أن جملة المعارف، والمدارك التي توافرت في الآيات حدد من خلالها السياق الذي ترد الجملة على أساسه ويكون للمتلقي الدور الفعال في تقصي مواضع وحدات الجملة بفهم الجزء المحذوف منها، ويحدد مدلوله ومعناه، والغرض منه ودليل حذفه.

إن طبيعة (المرسل إليه) في تحليل العبارات تعتمد على قوة الإدراك والفهم الجيد، ففي مثل قوله تعالى: (واسأل القرية) إذ لو جاء هذا المعنى في غير القرآن الكريم، فلا يمكن أن يجزم المتلقي بوجود الحذف، وذلك لجواز أن يكون من مر على إحدى القرى البائدة الخربة، فيسأل صاحبه مذكرا وواعظا أو نفسه معتبرا "اسأل القرية عن أهلها، ماذا فعلوا؟"، فإن الإجابة إن لم تكن بالحوار فإنها تكون بالاعتبار وهذا الأمر كله يعود إلى غرض المتكلم في إرسال الخطاب والسياق الوارد فيه هذا التعبير.

كما مر سابقا إن فعل المشيئة بعد "لو" يحذف المفعول به وهذا من السياقات التي يكثر فيها هذا النوع من الحذف، مثل "قول البحتري:

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا وَلَمْ تَهْدِمْ مَأْثَرَ خَالِدِ

والأصل: لو شئت ألاّ تفسد سماحة حاتم لم تفسدها... فالأداء البلاغي يوجب ألاّ تنطق بالمحذوف والسياق هو نقطة البدء، بحيث لا يمكن وجود كيان للتعبير إلاّ من خلاله وحينئذ من الواجب رصد السياق ثم البحث عن الألفاظ"[1].

والهدف من السياق سواء كان مقاميا أو مقاليا، هو الاحتراز من البعث في الكلام وذلك يعتمد على المتكلم (المرسل) في عملية التواصل، كأن يذكر فعلا فقط أو خبرا نكرة فيكون المحذوف فاعلا أو مبتدأ، وكذلك كما يكون المقام ضيقا يكون السياق هدفا، وهو يتوقف الأمر على الموقف النفسي أو الاجتماعي أو الإخباري للمتكلم مثل: قال كيف حالك؟ قلت: عليل أي أنا عليل، أو أثناء الخوف من فوات الفرصة في إحدى هاته المواقف مثل: غزال، أي هذا غزال.

---

[1] محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ص321.

الاستلزام الحواري:

يظهر حسب ما جاء في كتاب التداولية عند العلماء العرب، لمسعود صحراوي، أن "التداوليين وخصوصا الفيلسوف غرايس: لاحظ أن جمل اللغات الطبيعية في بعض المقامات تدل على غير محتواها القضوي"[1].

والمعنى القضوي هو ما تحمله الجملة حرفيا من دلالات لوحدات الجملة أو البنية التركيبية.

ولنأخذ المثال: كم قبضت؟ الجواب قبضت عشرا ليس إلاّ.

وتقدير المحذوف هو ليس المقبوض غير ذلك.

لعل صاحب السؤال يتوقع الإجابة: قبضت المبلغ كاملا.

فالاستلزام الحواري، هو المحذوف، ليس غير ذلك بناء على الاستثناء أو النفي بليس.

ومثل قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ فَمَنْ لَا أَخٌ لَهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَاءِ بِلاَ سِلَاحِ

فالقارئ للخطاب، محاور هو أيضا، يعلم أن الساعي إلى الهيجاء بلا سلاح كفقد الأخ بعدم شد عضده.

الاستلزام الحواري: هو فقدان الأخ إذا لم يعتني به.

وقد يكون المعنى الثاني هو معنى المعنى، وهو أمر بلاغي وقيمة تداولية مثل قول الشاعر:

وَإِذَا المَنِيَةُ أَنْشَبَتْ أَظفَارَهَا أَلفَيتَ كُلَ تَمِيمَةٍ لَا تَنفَعُ

فالمعنى خرج عن الذي وردت به البيت.

المعنى القضوي: إذا الموت غرز أظافره ونشبت في جسم الإنسان فلا مفر من الموت حتى ولو استنجد هذا الإنسان الضعيف فلا تنفعه التمائم، ولكن المعنى الثاني تشبيه المنية، بالحيوان المفترس، الذي له أظافر فاستعار الأظافر للموت، تشبيها بالحيوان المفترس.

والاستلزام هنا هو الموت كالحيوان المفترس. والحذف في إذا أنشبت المنية أنشبت أظفارها.

ويحدث التخفيف بالحذف في جميع مناحي الجملة العربية تخفيفا واختصار للنطق..

أما مسألة الاقتضاء فهي أساس من الأسس التي تقوم عليها التداولية، وهي أن الكلام الملفوظ في الخطاب (الجملة)، قد يقتضي معلومات أخرى غير واردة في التلفظ وقد يطرح المتلقي

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص47.

أسئلة لذلك وهذه الأسئلة تسمى الأسئلة التي تقتضي (عندما أقول (حكم فرنسا قصير)، فهناك عدة أشياء يجب أن تبقى داخل ذهن المتلقي على أساس أن نابليون بونابرت هو الذي حكم فرنسا في فترة خلت وكان قصير القامة، وحينما يسألك شخص صديق عن صديق آخر (مسافر)، هل رأيت فلانا؟ فالسؤال يتجه نحو رؤيتك هذا الصديق أو عدمها، ولكن الشيء المقتضي هو أن الصديق رجع من سفره وهذه المعلومة لم يعطها لك في الخطاب، فيمكن للمتلقي أن يستنتجها من كلام المخاطب أو يستنتج معلومات أخرى ضمنية فيكون الاستلزام الحواري عندئذ هو عودة الصديق من السفر، فعلا ولذلك كان السؤال عنه.

القرائن اللغوية:

يلتقي المتخاطبون في العملية التواصلية (التخاطبية) على أساس (الخطاب) الجملة بما تحمله من دلالات ومعاني ومقاصد، ذلك أن البنى اللغوية المتداولة أثناء الاستعمال، وهي من أهم قيم التداولية.

وهذه الجمل لا يعرف منها المخفف بالحذف، إلا بالقرائن والأدلة، والقرائن اللغوية متعددة، تدل على التخفيف بالحذف والإضمار والاستتار، ومنها رعاية الفاصلة اللغوية والمحافظة على السجع، كما في قوله تعالى: "ما ودعك ربك وما قلى" والأصل قلاك. وقولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته، إذ لو قيل: حمد الله سيرته: لتغير الإعراب تماما والدلالة كذلك.

والمحافظة على الوزن في الشعر العربي مثل البيت السابق ذكره قالت وإن: أي وإن كان فقيرا معدما رضيت به.

الدليل اللفظي: مثل من يسأل من حاضر؟ زيد حذف الخبر لدلالة المبتدأ عليه لفظا.

السياق اللفظي: مثل حذف ما بعد فعل المشيئة، ففي قوله تعالى: "لو شاء لجمعهم على الهدى" أي لو شاء أن يجمعهم على الهدى لجمعهم، أو لو شاء جمعهم لجمعهم على الهدى.

الدليل الإعرابي: بالاعتماد على القرينة اللفظية أثناء الإعراب، مثل: النص "قل لا أجد في ما أوحي إليّ محرما على طاعم يطعمه... رجس أو فسقا أُهل لغير الله به... فإن ربك عفو رحيم".

الغريب المقصود: أو فسقا، منصوبة مع أن ما قبلها مرفوع، وهي مسبوقة بحرف العطف "أو".

فما سبب نصبها إذا؟

البيان: فسقا خبر يكون المحذوفة منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح.

أي: التقدير فإنه رجس أو يكون فسقا"[1].

والقرينة الصوتية مثل النطق باللام مطولا في مثل: رأيت رجلا... وتحذفه صفته، يعني ذلك الفخامة والتعظيم، وإن جعلت الصوت منخفضا، رققته، يعني الوضاعة والتحقير، أي رجلا شجاعا، أو كريما، والعكس، رجلا لئيما، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك مع معرفته، قلت: زيد وربي، أي هذا زيد وربي أو مسست جسدا أو شممت ريحا، فقلت: زيد أو المسك أو ذقت طعاما فقلت: العسل"[2].

فيقدر المحذوف حسب ما أحدث من صوت تنغيم أو شد أو تفخيم وغيره.

وإن فقدت القرينة الدليل اللفظي أو الصوتي، أو الحالي تحولت العبارات "أو قد تتحول بعض العبارات في محاولة توجيهها إلى ألغاز كالبيت الذي يرويه النحاة:

إن هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء

فالألغاز فيه تأتي عن أمرين أولهما التشابه بين إن في أول البيت وهي فعل أمر من وأي بمعنى وعد، أكد بالنون بعد إسناده إلى ياء المخاطبة التي حذفت لالتقاء الساكنين، وبين إن الحرف الناسخ المؤكد، والأمر الآخر ناشئ عن فقدان الدليل الصوتي الذي يمكن به معرفة أن لفظ هند منادى بحرف نداء محذوف وعند فقدان هذا الدليل الصوتي لم يستحضر مع البيت من العناصر المقامية ما يغني عنه فيدل على اللفظ منادى"[3].

ويمكن أن يكون إعراب البيت على الشكل التالي:

إ: فعل أمر مبني على حذف النون والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل، والنون للتوكيد.

وهند: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب.

والمليحة: صفة مرفوعة لفظا منصوبة محلا.

والحسناء: صفة ثانية منصوبة.

---

[1] عزيزة يونس بشير: النحو في ظلال القرآن، دار مجدلاوي، ط1، عمان، الأردن، 1998، ص59.

[2] حليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص224.

[3] طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص160.

وكذلك الدليل الصناعي الذي تسبب إلى صناعة النحو العربي المؤسس على أصول النحو، والقواعد الأساسية مما يساعد على التقدير.

كما هو الشأن بالنسبة لحذف الفعل بعد الظرف إذا ودل عليه الاسم بعده وهناك اختلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة.

ونحو المثال الذي مرّ بنا "وزججن الحواجب والعيونا"

والتقدير: وكحلن العيون، وغيره من الأمثلة المبثوثة في كتب اللغة العربية وما أغناها.

إن لغة التخاطب تعتبر لغة نفعية بالمعطيات التداولية المذكورة والجوهرية، ترتبط بأصل إنشاء الحدث الألسني أثناء التخاطب الذي يستوجب حضور المرسل والمرسل إليه والرسالة (الخطاب)، يعتمد الطرف الأول (المرسل) فيه (الحدث الألسني – الخطاب) على قدرته في اختيار الألفاظ وإدراكه لطبيعتها وتأثير ذلك على الفكر مما يجعل الصياغة مرتبطة به اعتمادا على القرائن وعلى مخزونه اللغوي لا غيره، وأما الطرف الثاني المتلقي (المرسل إليه) فيعتمد على قوة إدراكه أن التعبير على الفكر يتم بالكلمة المنطوقة أو المكتوبة فهي نوع الاتصال، ذلك اعتمادا على الافتراضات المسبقة لوجود حدث مرسل إليه واستقباله وتلقي التأثير الوارد منه للاستجابة، لأن طبيعة المتلقي حاضرة حضورا يتماشى مع الواقع على اختلاف مقدرته وإدراكه للحدث، ومناسبة لغة الخطاب لذلك.

.

خاتـــمـــة

إن ظاهرة التخفيف في الجملة العربية، على المستوى النحوي، والبلاغي وكذا التـــداولي، تظهر في أساسيات بناء نظمها العبقري، الذي جعل الميل إليها مزية من مزايا النطق والاســـتخدام وسلوكا لغويا لمتكلم اللغة العربية اعتمادا على ما تبنى عليه من أساسيات التركيب، كما نلحـــظ الظاهرة واقعا عمليا مجسدا ومتداولا بين مستخدمي اللغة عبر الزمن.

والتخفيف بأنواعه حذفا، واختصارا وإضمارا وإيجازا يقع في بعض عناصر الجملة العربية، فيسقط صوتا من كلمة أو أكثر، أو كلمة أو الجملة بكاملها، أو يعوض حرف كلمة، بالاعتمـــاد على الإدراك أو القرائن اللغوية، فكان الاهتمام بظاهرة التخفيف في الجملة العربية على المســـتوى النحوي والبلاغي والتداولي، والتركيز على الحذف، والاختصار، والإيجاز وقد توصلت من خلال الدراسة لهذا الموضوع والبحث فيه إلى النتائج التالية:

- من خلال البحث والدراسة لظاهرة التخفيف اتضح أن التعامل اللغوي يعتمد أساســـا علـــى الجانب النحوي للغة السليمة ذلك لا يعني أن الدراسة على المستوى النحوي ليســـت معنيـــة بالإعراب فقط وإنما اهتمت أيضا بقضية النظم، كالإسناد والعامل والعلاقة بين النحو والبلاغة، والتخفيف على مدار الباحث له دور في كل اختصاص.
- إن الأداء البلاغي يوجب عدم النطق بالمحذوف مما يستوجب اللجوء في الاستعمال اللغوي إلى الحذف أو الاختصار أو الإيجاز، وكذلك لم تهتم الدراسة بعلم المعاني فحسب وإنمـــا كـــان الاهتمام بالنحو الذي هو أساس تركيب اللغة العربية.
- وعلم المعاني يهتم بظاهرة التخفيف على أساس المقاصد والأغراض والنواحي الجمالية فيه.
- والتقديرات كثير منها يتصل بقوانين القرائن.
- الحذف الذي يقع في الكلمة يقع غالبا في الجزء الأخير منها إلا ما كان منفصلا كحرف النداء.
- ثم يأتي بعدها حذف الكلمة فيكون أولا أو تاليا.
- إن حذف الجملة عادة ما يكون أخيرا وخاصة في جواب الشرط، أو جواب القسم، وقلمـــا يكون في أول الكلام أو الجملة.

- يكون الحذف للحرف أو الكلمة أو الجملة تخفيفا لاعتبارات حرفية أو لقرينة لفظية أو حاليـــة أو إعرابية.
- التخفيف بالحذف في الجملة نحويا يؤدي الوظائف النحوية وبلاغيا يؤدي الوظائف البلاغية.
- أما في التداولية يتماشى وفق مقوماتها.
- إسقاط ظاهرة التخفيف على التداولية كشف دور المتلقي وإلزامية معرفته اللغـــة وقوانينـــها وقواعدها وبلاغتها وأغراضها.

والملاحظ أن التداولية مازالت لم تصل بعد إلى آليات إجرائية يستطيع الدارس بواســـطتها الكشف عن أسرار التخاطب، والفعل الكلامي.

ذلك ما استطعت أن أصل إليه بجهد متواضع، أحسب أنه يكون نتيجة البحث، فإن أصبت فمن الله سبحانه وتعالى، ومنه العون، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، أسال الله التوفيق وهو المستعان.

.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- الحديث النبوي الشريف

1- ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج3، دت.

2- : سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القاسم، ط2، دمشق، 1993.

3- ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق حمد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.

4- ابن فارس الصاحبي: في فقة اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فيها، علق عليه ووضح حواشيه أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، لبنان، 1997.

5- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، مادة خفّف، مجلد 9، بيروت، دت.

6- ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دط، دت.

7- : معنى اللبيب في كتب الأعاريب: تحقيق ح الفاخوري، ج2، دار الجيل، ط2، بيروت، 1998.

8- الأنباري: أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، ط1، لبنان، 1999.

9- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص104 نقلا عن خليفة بوجادي في اللسانيات التداولية.

10- الزمخشري: الكشاف ج2، دائر إحياء التراث العربي، ط2، لبنان، 2001.

11- : الكشاف، ج4.

12- : المفصل في صنعة الإعراب، قدم له وبوبه، د. علي بوملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2003.

13- : أساس البلاغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مادة ثقف، بيروت، لبنان، 2006.

14- السيد أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، مؤسسة المعارف، قدم له وضبطه محمد التو نجي، ط3، بيروت، 2006.

15- المعجم الوسيط: إبراهيم أنس، عطية الصوالحي، عبد الحليم منتصر، محمد خلف الله الأحمر، ج أ، دار إحياء التراث العربي، ط2، مادة خفف، بيروت، لبنان.

16- أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق: علل النحو، تحقيق جاسم محمد الدرويش، دار النشر، مكتبة الراشد، ط1، السعودية.

17- أبو العباس المبرد: المقتضب في اللغة، ج1، تقديم عبد الخالق عظيمة، مكتبة المشكاة، الانترنيت.

18- أبو العباس محمد علي: الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب، بين الأصالة والمعاصرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

19- أبو القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري: شرح ملحمة الإعراب، تحقيق وتعليق، بركات يوسف لعبود، المكتبة العصرية، بيروت، 2005.

20- أبو منصور عبد الله الثعالبي: فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق حمد وطمّاس، دار المعرفة، ط2، لبنـــان، 2007.

21- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، مكتبة دار الأمان، ط1، الرباط، 2006.

22- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 2002.

23- أحمد عفيفي: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1996.

24- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، نسخة مصورة، رقم 2001/36929.

25- أحمد ناصر أحمد ناصر: النحو الميسر، ألفا للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2010.

26- إبراهيم أنيس: أسرار العربية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.

27- إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب كتاب في النحو والصرف، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

28- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، دط، دت.

29- جبران مسعود: الرائد، معجم لغوي عصري، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1981.

30- جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، اعتن به محمد فاضلي، أبحـــاث للترجمـــة والنشـــر والتوزيع، ج1، الجزائر، 2007.

31- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2001.

32- حسن عباس: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحيـــاة اللغويـــة المتجـــددة، دار المعـــارف، ط12،ج1، القاهرة.

33- حليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

34- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

35- خولة الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2006.

36- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج1، دار الجيل، بيروت.

37- صبحي التميمي: هداية السالك في ألفية ابن مالك، ج2، دار البعث، ط2، قسنطينة، الجزائر، 1990.

38- : إرشاد السالك في ألفية ابن مالك، دار الشهاب للطباعة والشرح، ج1، باتنة، دت.

39- صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، التقديم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978.

40- طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

41- عبد الرحمن حاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ح1، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

42- عبد الفتاح لاشين: ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، دار الرائد العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1982.

43- عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر بالفنجالة، القاهرة، 1975.

44- عبد القادر قنين، أوستين، نظرية أفعال الكلام، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 1991.

45- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاصلي، ط3، المكتبة العصرية، بيروت، 2001.

46- : دلائل الإعجاز، صحح أصله محمد عبده، علق عليه: محمد رشيد رضا،دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط3،بيروت،لبنان، 2001.

47- عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، مكتبة دار الآداب، طبعة نهاية القرن، القاهرة، 1999.

48- عبده الراجحي: في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

49- عزيزة يونس بشير: النحو في ظلال القرآن، دار مجدلاوي، ط1، عمان، الأردن، 1998.

50- علي الجارم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، دار المعارف للنشر والتوزيع، ماكميلان، لندن، 1999.

51- علي توفيق، ويوسف جميل الزغبي: المعجم الوافي في النحو العربي، دار الجيل، بيروت، د ت.

52- فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، 1970.

53- : معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، نسخة مصورة، دت، القاهرة.

54- محمد الشيرازي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، ج5، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، دت.

55- محمد الطاهر اللادقي: المبسط في علوم البلاغة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2008.

56- محمد أبو العباس: الإعراب الميسر، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1998.

57- محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، دت.

58- محمد بن صالح العثيمين: شرح الأجرومية، دار العنان للتجارة والنشـــر والتوزيـــع، ط1، القـــاهرة، 2005.

59- : شرح ألفية بن مالك، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 2008.

60- محمد محي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيـــع، بـــيروت، لبنان، 1985.

61- : شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الفكر، دط، دت.

62- محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالميـــة للنشـــر لونجمان، القاهرة، 1994.

63- مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008.

64- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ الآداب العربي، دار الكتاب العربي، ج1، بيروت.

65- نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، دت.

66- نواري سعودي بوزيد: في تداولية الخطاب الأدبي، بيت الحكمة، ط1، الجزائر، 2009.

67- دراسات في اللغة والأدب، مجلة التواصل الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2001، عنابة، الجزائر.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدمة.....أ-د

الفصل الأول: التخفيف في الجملة العربية

التخفيف: المفهوم والمصطلح:.....02
التخفيف اصطلاحا:.....04
الجملة العربية: لغة واصطلاحا.....07
علاقة الجملة بالكلام:.....10
النحو والبلاغة:.....15
مفهوم التداولية:.....29
التداولية اصطلاحا:.....31

الفصل الثاني: التخفيف في الجملة بين النحو والبلاغة

التخفيف في الجملة بين النحو والبلاغة:.....48
التخفيف على مستوى الكلمة نحويا:.....49
التخفيف على مستوى الجملة نحويا:.....51
التخفيف على مستوى الكلمة بلاغيا:.....71
التخفيف على مستوى الجملة بلاغيا:.....77

الفصل الثالث: التخفيف في الجملة على المستوى التداولي

التخفيف في الجملة على المستوى التداولي: 84
القضايا الواقع فيها التخفيف بالحذف: 88
الأغراض الإنشائية: 88
القصدية: 91
الاقتصاد اللغوي: 96
الافتراض المسبق: 98
مقومات تلقي الخطاب الواقع فيه التخفيف بالحذف: 100
السياق: 100
الاستلزام الحواري: 102
القرائن اللغوية: 103

خاتمـــة: 107
قائمة المصادر والمراجع: 110
فهرس الموضوعات: 115